

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes Laghrour University of Khenchela
Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences



Department of Economics
Specialization Banking and Monetary Economy

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة حالة بنك الجزائر-فترة 2000-2022

إشراف الأستاذ(ة):

د. رفيق بودريالة

إعداد الطلبة:

بلال بوطوقة

نوال بوغقال

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ مساعد أ	د. عبد الحليم مسعي
مشرفا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رفيق بودريالة
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سمير مسعي

السنة الجامعية 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes Laghrour University of Khenchela
Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

Department of Economics
Specialization Banking and Monetary Economy



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

دراسة حالة بنك الجزائر - فترة 2000-2022

إشراف الأستاذ(ة):

د. رفيق بودريالة

إعداد الطلبة:

بلال بوطوقة

نوال بوغقال

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ مساعد أ	د. عبد الحليم مسعي
مشرفا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رفيق بودريالة
مناقشا	جامعة عباس لغرور خنشلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سمير مسعي

السنة الجامعية 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— IN THE NAME OF ALLAH —

شكر وعرفان

باسمك اللهم أستعين على أمور الدنيا والدين وبك آمنت و عليك توكلت واليك المصير
والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا "محمد صلى الله عليه وسلم"

الحمد لله العالِم القدير

على نعمه الظاهرة والباطنة، الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل
ونتمنى أن يكون في أحسن الأحوال، علما نافعا لكل مطلع عليه

وفاءً لأهل الوفاء، واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل وبعد الانتهاء من هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم
بجزيل الشكر إلى

كل من علمنا حرفاً، أو أسدى إلينا معروفاً، ونخصّ بالفضل الأستاذ المشرف
"أ.د. رفيق بودربالة"

حفظه الله-والذي تقبلنا بصدر رحب طيلة البحث، ولم يبخل علينا بالنصح
وتخصيصه لجزء من وقته لمتابعة هذا العمل والمشورة والتوجيهات المجيدة
ولا ننسى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه، لموافقته على مناقشة هذا العمل،
وإثرائه بملاحظاتهم القيمة

إلى كل من ساعدنا، إلى من دعا لنا دعوة صادقة
إلى من شجعنا، إلى كل هؤلاء، لكم منا كل عبارات الشكر والتقدير

نوال بوغقال

بلال بوطقوة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نبع حناني ومصدر نجاحي وسندي والدتي الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى والدي الغالي رحمة الله رحمة واسعة

إلى إخوتي وعائلي الصغيرة

إلى كل من تمنى لي الخير وقدم لي يد المساعدة

إلى كل من ساعدني، إلى من دعا لي دعوة صادقة

إلى من شجعني، إلى كل هؤلاء، لكم مني كل عبارات الشكر والتقدير

بلال بوطقوقة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين
إلى قرّة عيني، وادي وفدّة كبدى ابنى الغالى

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل من ساعدني ودعا لي خيرا

إلى من شجعني، إلى كل هؤلاء، لكم مني كل عبارات الشكر والتقدير

نوال بوغقال

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي ، دراسة حالة بنك الجزائر ، خلال الفترة 2000-2022 ، وكذا مختلف الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي من أجل تحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي والمحافظة على متانته وسلامته خاصة في فترة الأزمات لمواجهة الصدمات المالية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك المركزية تلعب دورا حاسما في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق إدارة السياسة النقدية والمالية والإشراف المصرفي وضبط سعر الصرف ورصد التضخم والنمو الاقتصادي وتوفير السيولة اللازمة للأسواق المالية ، وتعد مؤشرات الاستقرار المالي أمرا مهما لتقييم الوضع المالي والاقتصادي في البلاد وتشمل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر التضخم ، مؤشر البطالة ، مؤشر الاستقرار الاقتصادي وغيرها ، ومنه فان استقرار المؤشرات المالية هو من أهم العوامل التي تؤثر على اقتصاد الجزائر وتحديد مسار النمو والاستثمار في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية ، الاستقرار المالي ، السياسة النقدية ، الجهاز المصرفي.

Abstract

This study aimed to know the role of central banks in achieving Financial stability, a case study of the Bank of Algeria, during the period 2000-2022, as well as the various measures taken by the Central Bank in order to achieve financial stability in the banking system and maintain its durability and safety, especially in the period of crises to face financial shocks.

This study concluded that central banks play a crucial role in achieving financial stability by managing monetary and financial policy, banking supervision, controlling the exchange rate, monitoring inflation and economic growth, and providing the necessary liquidity for financial markets, and financial stability indicators are important to assess the financial and economic situation in the country, including the GDP index, inflation index, unemployment index, The economic stability index and others, and from it the stability of financial indicators is one of the most important factors affecting the Algerian economy and determining the path of growth and investment in the future.

Keywords: central banks, financial stability, monetary policy, banking system.

فهرس المحتويات

صفحة	العنوان
-	الشكر والعرفان
-	الإهداء
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أث	مقدمة عامة
35-1	الفصل الأول: عموميات حول البنوك المركزية والاستقرار المالي
01	تمهيد الفصل
20-2	المبحث الأول: أساسيات حول البنوك المركزية
02	المطلب الاول: نشأة البنوك المركزية
04	المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية
07	المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية وميزانيتها
11	المطلب الرابع: أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
15	المطلب الخامس: استقلالية البنوك المركزية
31-21	المبحث الثاني: الإطار العام لاستقرار المالي
21	المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي
24	المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار المالي
25	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي
27	المطلب الرابع: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي
28	المطلب الخامس: أهم مؤشرات الاستقرار المالي
34-32	المبحث الثالث: دور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي
32	المطلب الأول: دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي
33	المطلب الثاني: دور الإدارة الرشيدة للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

فهرس المحتويات

34	المطلب الثالث: وسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي
35	خلاصة الفصل
73-36	الفصل الثاني: دور البنك الجزائري في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة (2000-2022)
36	تمهيد الفصل
-37	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر
37	المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
44	المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر
58-45	المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022
45	المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته
53	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022
55	المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر
57	المطلب الرابع: عوامل وفشل السياسة النقدية في الجزائر
72-59	المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي خلال الفترة 2000-2022
59	المطلب الأول: مؤشر الصلابة المالية خلال الفترة 2000-2022
62	المطلب الثاني: مؤشر التطور المالي خلال الفترة 2000-2022
66	المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022
73	خلاصة الفصل
77-74	خاتمة عامة
82-78	قائمة المراجع
83	الملاحق

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك المركزي	10

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعريف الاستقرار المالي	22
02	آلية العمل في تحقيق الاستقرار المالي	27
03	هيكل بنك الجزائر	43
04	تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000-2022	59
05	تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000-2022	60
06	تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000-2022	61
07	تطور نسبة القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة 2000-2022	62
08	تطور نسبة مجموع القروض / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2022	63
09	تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2022	64
10	تطور نسبة المضاعف النقدي خلال الفترة 2000-2022	65
11	تطور نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2022	66
12	تطور نسبة الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2000-2022	67
13	تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000-2022	68
14	تطور نسبة الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2022	69
15	تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2000-2022	70
16	تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022	71
17	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	72

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
83	تطور نسبة الملاءة الاجمالية خلال الفترة 2000-2022	01
83	تطور نسبة العائد على الاصول خلال الفترة 2000-2022	02
84	تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000-2022	03
84	تطور نسبة القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة 2000-2022	04
85	تطور نسبة مجموع القروض / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2022	05
85	تطور نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2022	06
86	تطور نسبة المضاعف النقدي خلال الفترة 2000-2022	07
86	تطور نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع خلال الفترة 2000-2022	08
87	تطور نسبة الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2000-2022	09
87	تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000-2022	10
88	تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2000-2022	11
88	تطور نسبة الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2022	12
89	تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2022	13
89	تطور نسبة سعر الصرف خلال الفترة 2000-2022	14

مقدمة

توطئة

تعتبر البنوك المركزية من أهم الجهات التي لها دور حيوي في تحقيق الاستقرار المالي للدول وحتى على مستوى الدولي، فهي تعتبر من المؤسسات التي تتحكم في النقدية وتوفر وسائل للحفاظ على استقرار العملة وتحديد سعر الفائدة على المدى القصير وطويل الأجل، ونجد أن البنك المركزي هو المحرك الأساسي والهيئة التي تتولى إصدار أوراق البنكنوت، كما يعتبر المشرف عن شؤون النقد والائتمان ومسؤول عن صياغة السياسة النقدية وتنفيذها من اجل تحقيق الأهداف المسطرة، حيث تعد السياسة النقدية من احد أهم الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لضبط العرض النقدي والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، فهي تعني بتحديد تنفيذ سياسات نقدية تهدف إلى كمية النقد المتاحة في الاقتصاد وتحديد سعر الفائدة لتحقيق أهدافها المختلفة.

ويعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أبرز المواضيع التي تحظى باهتمام اقتصاديين، وهذا ما أدى بهم إلى تأييد فكرة استقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية حتى تحظى بمصداقية وقدرة هائلة لتحقيق الهدف الخاص باستقرار السعار.

حيث أن الحفاظ على الاستقرار المالي يتطلب تحليل ومراقبة دائمة للمؤشرات الاقتصادية والمالية المختلفة مثل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم وحجم الدين العام كما يتطلب ذلك إجراء سياسات اقتصادية مناسبة لتعزيز الاستقرار المالي، إذ انه يشير أيضا إلى القدرة على الحفاظ على نظام مالي ثابت ومتوازن والذي يمكنه من التعامل بفعالية مع المخاطر والصدمات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد والأسواق المالية ويعتبر الاستقرار المالي عاملا مهما لتعزيز الثقة في النظام المالي والمؤسسات المالية والتجارية والحكومية ويعتبر أيضا احد متطلبات النظام المالي العام العالمي .

الجزائر كغيرها من الدول سعت الى تفعيل دور البنك المركزي الجزائري في الرقابة على البنوك إضافة إلى محاولة تطوير مختلف مكونات النظام البنكي بالقدر الذي يؤهله إلى تحقيق التنمية الاقتصادية اعتمادا على أسس ومعايير عامة تصب في صالح تحقيق الاستقرار المالي.

وبشكل عام فان دور البنوك المركزية يميل إلى استخدام أدوات السياسة النقدية من اجل ضبط الطلب على النقد المحلي والخارجي وضمان تحقيق الاستقرار المالي.

وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تنفيذ البنوك المركزية لصلاحياتها ووظائفها إلا انه يمثل الدولة ويسيطر سيادتها على مختلف الأنشطة الاجتماعية، المالية، الاقتصادية، وعليه فالبنك المركزي يتمتع بكامل صلاحياته واستقلاليتها في أداء الوظائف المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي.

من خلال ما سبق تم صياغة الإشكالية الرئيسية والتي جاءت على النحو التالي:

أ. إشكالية الدراسة:

ما دور بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة 2000-2022؟

ب. الأسئلة الفرعية:

ولتفكيك إشكالية الدراسة، تم صياغة الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- 1- ما هي الآليات التي يستخدمها البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار المالي؟
- 2- كيف يساهم بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر من خلال السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2022؟
- 3- ما هي التحديات التي تواجه بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي؟

ت. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- 1- يستخدم البنك المركزي عدة آليات للحفاظ على الاستقرار المالي ومن بين هذه الآليات: سياسة السيولة، السياسة النقدية، سعر الفائدة، سياسات العرض النقدي والسياسة التنظيمية والإشرافية.
- 2- يساهم بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر من خلال السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2022 بالعديد من الإجراءات والسياسات النقدية التي يتبعها المتمثلة في ضبط وتنظيم معدلات الفائدة، وضبط كمية النقد المتداول في الاقتصاد، الرقابة على البنوك، تنظيم سوق الصرف الأجنبي، وتطوير السياسات النقدية المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي المطلوب وخلق بيئة اقتصادية مناسبة ومستقرة للمستثمرين في الجزائر.
- ث- يتعرض بنك الجزائر لتحديات تتعلق بالتضخم وتدهور قيمة العملة وتغيرات في سياسة الحكومة والاقتصاد إضافة إلى تقلبات الأسواق المالية وانخفاض أسعار الفائدة.

ث. أهمية الدراسة:

تعد البنوك المركزية من أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق الاستقرار المالي في أي اقتصاد حيث تكمن أهمية بحثنا في محاولة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي وهذا بملاحظة واكتشاف المخاطر والعوائق التي تواجهها وقد جاء البحث متضمنا أبرز الوظائف والأدوات التي يطبقها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي. ويستمد البحث أهميته من مدى تأثير الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي على الاقتصاد الوطني وقد جاء هذا البحث ليعزز مدى تحكم بنك الجزائر للتطورات الحديثة في تحليل السياسة النقدية ومدى بسط أدواته وصلاحياته سعيا لضمان استقرار ومثانة الجهاز المصرفي الجزائري .

ج. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على الترابط الموجود بين البنوك والاستقرار المالي:

- محاولة الاطلاع على أبرز الوظائف التي يطبقها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.
- محاولة الامام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستقرار المالي.

- اكتساب معارف جديدة متعلقة بدراسة مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر.
- إبراز دور البنك المركزي الأمن والسلامة المالية.

ح. أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- الرغبة والميول الشخصي في دراسة هذا النوع من المواضيع.
 - التعرف عن دور بنك الجزائر في دعم الاستقرار المالي بالجزائر.
 - التعرف أكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الإصلاحات وتطور المؤشرات الاقتصادية منذ تلك الفترة.
- خ. منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز سياسة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من اجل تدعيم دراستنا في الجانب التطبيقي لدراسة تطور مؤشرات الاستقرار المالي وتحليلها.

د. حدود الدراسة: تم إعداد الدراسة ضمن الحدود المكانية والزمانية التالية:

- الحدود المكانية: تم إعداد الدراسة على مستوى الجزائر وذلك بدراسة بنك الجزائر وتطور مؤشرا الاستقرار المالي بالجزائر.
- الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية خلال فترة الدراسة من 2000 الى غاية 2020.

ذ. الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة فيما يتعلق بدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي نجد.

1 - دراسة سعيدان عمر، 2008-2009، بعنوان دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري ، هذه الدراسة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور البنوك المركزية وخصائصها ووظائفها وعلاقتها بالنظام المصرفي، حيث تم التوصل للنتائج التالية : البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة ويساهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ، ويعتبر بنك الدولة ومستشاره المالي فهو مسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي ، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية ومقاومتها للحد من ضغوط التضخم بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالاستقرار لكل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

2 - دراسة ذهبي ريمة 2012-2013 بعنوان الاستقرار المالي النظامي ، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 2، حيث ركزت هذه الدراسة على بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار النظام المالي الجزائري ، وتم التوصل إلى النتائج التالية زيادة السيولة المستمدة من العائدات البترولية عززت استقرار النظام المالي بصورة ملحوظة وارتفاع سعر البترول الذي كان له تأثير سلبي للمحيط الدولي كان بالنسبة للجزائر ذرعا واقيا ضد الصدمات الخارجية.

3 - دراسة محمد طرشي، نبيل بوفليح 2017 ، بعنوان دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، السنة الثانية عشر، جامعة البويرة ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور البنوك المركزية في تدعيم الاستقرار المالي، من خلال توفير الظروف المناسبة التي تتسم بدرجة عالية من الأمان والسلامة بهدف دعم الثقة بالجهاز المصرفي الذي أصبح يلعب دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي ، إضافة إلى أن تدعيم الاستقرار المالي يجب ان يتوفر على آليات وأدوات لازمة كاستقلالية على البنوك المركزية وتدعيمها بالتشريعات اللازمة للقيام بالرقابة المصرفية على البنوك العامة وتم التوصل الى هذه النتائج في الدراسة كتدعيم البنوك المركزية بالأدوات التي تمكنها من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية تطوير البنية التحتية .

4 - دراسة بن بجان محمد 2002-2003، بعنوان حكومة البنوك المركزية في الدول العربية نظرة جديدة الاستقلالية، مجلة الحقيقية، العدد 18، باحث بقسم الدكتوراه (السنة الرابعة)، جامعة الجزائر ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مختلف الأبعاد لمفهوم استقلالية البنك المركزي واتضح وجود آراء تؤيد أن استقلالية البنك المركزي تزيد من مصداقيته وبالتالي فعالية سياسته النقدية لا ينفي وجود آراء ترى أن ربط السلطة النقدية بقاعدة قانونية غير مرنة بإمكانية التأثير على مصداقية البنك المركزي وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج المتمثلة في أن الدعوة لمنح قدر كافي من الاستقلالية للبنك المركزي اعتمدت على إطار نظري يقوم على العديد من الحجج المؤكدة على ضرورة تحقيق هذه الاستقلالية كعلاج للميل التضخمي للسياسة النقدية إضافة انه يتم قياس درجة استقلالية البنك المركزي اعتمادا على مؤشرات عديدة فمثلا الاستقلالية الوظيفية يتبين عن طريقها درجة التفاوت بين استقلالية بنك مركزي عن الآخر .

ر. هيكل الدراسة: لمعالجة الموضوع والإحاطة بكل جوانبه جاء البحث متضمنا مقدمة عامة، وفصلين، وخاتمة

عامة، على النحو التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان عموميات حول البنوك المركزية والاستقرار المالي، وهو مقسم الى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية البنوك المركزية، والمبحث الثاني مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي، والمبحث الثالث خصص لدور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي.

الفصل الثاني: كان تحت عنوان دور بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترة 2000-2022، تم تقسيمه كذلك إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نظرة عامة حول بنك الجزائر، والمبحث الثاني واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 200-2022، والمبحث الثالث دور بنك الجزائر في تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي خلال الفترة 2000-2022.

ز. صعوبات الدراسة: يمكن ذكر نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خاصة ما تعلق بمؤشرات الاستقرار المالي.

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر البنك المركزي عمومية لا تسعى إلى تحقيق الربح وإنما تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والنقدي ، كما انه له دورا هاما في توجيه الأوضاع النقدية باعتبارها المشرف الأول على النظام المصرفي وخصوصا الإصدار النقدي ، وتعد استقلاليته من أهم الجدالات المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية بسبب التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم الدول ، فالسياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي توظفها الدولة من اجل توجيه النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتماشى مع السياسة الاقتصادية للدولة ، حيث أصبح الاستقرار المالي مهما خاصة في العقود الأخيرة بالنسبة للمختصين سواء كانوا أشخاصا أو شركات ، إلا انه له أهمية تعكس سلامة النظام المالي والتي بدورها تلعب دورا كبيرا في تعزيز الثقة في النظام وتمتع وقوع المخاطر التي يمكن أن تزعزع الاستقرار المالي .

تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك المركزية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار المالي.

المبحث الثالث: دور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك المركزية

البنوك المركزية تعتبر من أهم المؤسسات المالية للدولة، حيث تكمن وظيفتها في الإصدار النقدي ولكن مع التطور الاقتصادي فهي تتميز بأهمية كبيرة في الجهاز المصرفي وهي المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدول.

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية

قبل قرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصرفية المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجياً، إذا أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر مصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث، وان بداية نشوء البنوك المركزية كانت بنشوء مصرف السويد عام 1688، ومصرف إنجلترا المركزي عام 1694. وكانت البداية لمصرف إنجلترا المركزي، والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين بأنه البداية لنشوء البنوك المركزية، لكونه أول من مارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية، وعليه سنتناول نشأة البنوك المركزية من خلال نشأتها وتطورها قبل القرن العشرين وأيضاً خلال القرن العشرين.

– نشأة البنوك المركزية قبل القرن العشرين: من أهم البنوك التي نشأت قبل القرن العشرين يمكن ذكر ما يلي¹:

* **بنك إنجلترا²**: أنشئ في عام 1694، وترجع قصة إنشائه إلى القرن السابع عشر حيث كان النظام المصرفي يتكون من الصاغة أو الصيارفة حيث كانوا يصدرون نقوداً مقابل ودائع الذهب التي في حوزتهم، وقد لاقت تلك الإصدارات قبولا عاما من الأفراد، وقد كانت شركات الصاغة أو الصيارفة يودعون احتياطياتهم لدى الخزانة البريطانية والتي تدار من قبل الحكومة، وفي عصر تشارلز الثاني قام بإغلاق الخزانة ورفض رد ودائع الصاغة إليهم وأدى ذلك إلى إفلاس الصاغة أو الصيارفة، ويعتبر إغلاق أو إفلاس الصياغة أو الصيارفة نقطة تحول هامة في التاريخ المصرفي الإنجليزي، حيث سهلت عملية إفلاس الصيارفة نقطة تحول زيادة البنوك التجارية الخاصة وكذلك تم إنشاء بنك إنجلترا في عام 1694، وقد كان الغرض الرئيسي منذ إنشائه في الوقت هو تقديم القروض للحكومة، وتطورت وظائف بنك إنجلترا بعد ذلك حتى أصبح يقوم بوظائف البنوك المركزية المتعارف عليها في الوقت الراهن.

* **مصرف فرنسا المركزي³ 1800**: نظرا لحالة الركود التي واجهتهما فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فقد أنشأت مصرف فرنسا المركزي سنة 1800، وكان الهدف الأساسي لنشوئه هو قيامه بعملية إصدار النقد، حيث كان تكونه كشركة مساهمة، ثم مارست الحكومة السيطرة عليه من خلال تعيين محافظ واثنين مساعدين له.

1 - سعيدان عمر، **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، دراسة حالة البنك المركزي الجزائري**، مذكرة مقدمة متطلبات نيل الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، تخصص، إدارة أعمال المؤسسات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص: 18.

2 - نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية 1994**، ص: 28.

3 - سعيدان عمر، **مرجع سابق**، ص: 19.

- * شهد عام 1814 تأسيس البنك المركزي الهولندي¹: وخول له مثل باقي البنوك المركزية التي أنشئت قبله حق إصدار النقود وكان رأسماله مملوكا أيضا للقطاع الخاص.
- * وفي عام 1817 تم إنشاء البنك المركزي في النمسا وذلك بسبب تدهور النظام النقدي وانخفاض قيمة العملة النمساوية انخفاضاً حاداً، مما جعل الحكومة النمساوية لتنتشئ بنكا مركزيا يناط به إصدار النقود.
- * مصرف الترويج 1811²: نشأ كشركة مساهمة برأس مال خاص، إلا أن ملك الترويج قام بتعيين المحافظ ونائبه وانتخبت إدارته ومدرائه من قبل هيئة تشريعية، ومنح هذا المصرف امتياز عملية حق اصدار النقد.
- * المصرف الوطني الدنماركي 1818: نشأ برأسمال خاص عام 1858، لتولي أعمال مصرف الدولة الذي نشأ عام 1853، لأغراض سحب الاوراق النقدية الحكومية ذات القيم المتدهورة وأعطي له الحق في إصدار أوراق نقدية بدال عنها، وبالتالي أصبح المصرف الوطني هو الوحيد للإصدار، وطلب منه القيام بإعادة تنظيم السياسة النقدية.
- * المصرف الوطني البلجيكي 1851: تم إنشاؤه عام 1810، كمصرف وطني وحيد له حق القيام بإصدار النقد هو عبارة عن شركة مساهمة خاصة، ولكن تعيين المحافظ يتم من قبل الحكومة، وذلك لتنفيذ سياسة الحكومة من الناحية المالية والمصرفية.
- * مصرف إسبانيا 1856: جاء نشوء وتأسيس مصرف إسبانيا عام 1816، وكان واحد من المصارف الاسبانية التي لها حق إصدار النقد واحتكاره.
- * مصرف روسيا 1861: أنشأ مصرف روسيا عام 1860 كمصرف دولة بهدف توحيد التداول النقدي إضافة الى طرح قروض الامبراطورية الروسية، وتم تحويل مصرف روسيا حصرا حق إصدار الاوراق النقدية، وطلب منه العمل على استقرار العملة النقدية، وتشجيع وتطوير التجارة والصناعة والزراعة من خلال تقديم القروض القصيرة الأجل.
- * مصرف ألمانيا 1816 : يعود تاريخ إنشاء النظام المصرفي المركزي والألماني الوطني الى عام 1761، عندما صدرت العملة الألمانية الموحدة وبنك الرايخ، وقد شهد النظام المصرفي الألماني العديد من التطورات اتسمت بالعديد المشاكل والصعوبات منذ النشأة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومن أبرز تلك المشاكل معدلات التضخم التي حدثت في ألمانيا خلال فترات الحرب مما أدى الى انهيار العملة النقدية الألمانية ، وقامت ألمانيا عام 1848 بإصلاح نظامها النقدي لمكافحة التضخم، وقد نجحت في ذلك بالتعاون بين الحكومة وبين بنك الرايخ ، للإشارة فإن ملكية بنك الرايخ تعود إلى القطاع الخاص، ولكن المساهمين فيه لا يملكون قوة حقيقية في التأثير على قرارات البنك وإدارة أعماله في حين أن القوة كانت بيد مستشار الرايخ وهو يرأس مجلس إشراف يتكون من خمسة أعضاء من الحكومة ويطلق على هذا المجلس اسم مجلس الأمناء .

1 - نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: 29.

2 - سعيدان عمر، مرجع سابق، ص: 20.

* **مصرف اليابان 1882**: تأسس مصرف اليابان باسم البنك المركزي عام 1882، والسبب هو إعادة النظام النقدي إلى حالة الاستقرار بعد أن شهد اضطرابات نتيجة لتوسع المصارف التجارية في إصدار النقود، والذي أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية وزعزعة ثقة الأفراد في النقود اليابانية، ومن الجدير بالذكر أن سبب تأسيس بنك اليابان المركزي يعد هو نفس السبب الذي تم بموجبه تأسيس معظم البنوك المركزية في العالم.

* **مصرف إيطاليا 1893**: تم انشاؤه عام 1893 من خلال دمج ثلاثة من أكبر المصارف في ذلك الوقت، وكانت ملكية مصرف إيطاليا متمثلة في ملكية أصحاب المصارف الثلاثة الذين اندمجوا ليشكلوا بنك إيطاليا، واستمر العمل في هذا البنك كشركة مساهمة تقوم بوظيفة صندوق خزانة الدولة، ولن يتم تحويلها حتى إصدار النقود دون سائر المصارف حتى عام 1926.

* **نشأة البنوك المركزية خلال القرن العشرين**: منذ بداية القرن العشرين قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار السبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق النقدية إلى مصرف واحد هو إزالة حالة الإفراط في الإصدار، وكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق سهولة اشراف الدولة عليه إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة، في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

وتم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة عام 1954 ، وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920 ، فاصدر توصية مفادها أنه على كل البلدان التي لم تأسس مصرفا مركزيا بعد ، أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة ، ليس فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعمالتها ونظامها المصرفي ، لما أيضا من أجل مصلحة التعاون الدولي ومنذ ذلك الوقت ، وابتداء من تأسيس بنك الاحتياط لجنوب إفريقيا عام 1925، تبعه تأسيس عنده بنوك مركزية ليس فقط في البلدان المستقلة والتمتع بالحكم الذاتي التي لم يكون لها بنوك مركزية ، بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا والتي حصلت على استقلالها في الخمسين سنة الاخيرة ، وأنيطت بها إصدار الأوراق النقدية ومباشرة وظائفها الرئيسية تدريجيا في الرقابة على الائتمان من حيث الكمية والنوعية والسعر . كما أخذت تلعب الدور الأهم في السياسة المالية والاقتصادية وتخلت تدريجيا عن الأعمال المصرفية العادية واقتصر نشاطها على الأعمال المصرفية للحكومة والقيام بوظيفة المقرض الأخير عن طريق عمليات الخصم كما اقتصر حق إصدار النقد على البنوك المركزية دون سواها.

المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية.

يعرض هذا المطلب تعريف البنوك المركزية وخصائصها وكذا أهميتها في اقتصاد البلاد وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف البنوك المركزية.

يمكن ذكر مجموع من التعريفات للصياغة مفهوم للبنوك المركزية والمتمثلة في:

* **البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية، هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية فهو إذا المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية¹.**

* بنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة وعن قيادة السياسة النقدية¹.
* البنك المركزي هو غالبا مؤسسة نقدية عامة يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي أنه الهيئة التي تتولى إصدار البنكوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية للدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ويستند البنك المركزي في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسية واجتماعية معينة لا بد أن تترك أثرها على طبيعة وظائفه وماهية أهدافه ونوع وسائله².

من خلال التعريفات السابقة نستنتج: أن البنوك المركزية هي مؤسسة نقدية حكومية يقوم بالإشراف وتنظيم السياسة النقدية والمصرفية للدولة، بما يترتب عن هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثاني: خصائص البنوك المركزية.

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

- 1 - أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طرق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- 2 - يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- 3 - لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجدا لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة قبل الدول.
- 4 - يتمتع بالقدرة على التحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقل وعملية الائتمان الاقتصادي.
- 5 يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

6 - هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة الإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم

1 - حمداني معمر، أثر استقلالية البنك على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2001-2022، ص: 3.

2 - سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2004، ص: 171.

بتنفيذها جميع مصارف الإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند وكذلك توجد مؤسسة نقد الإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين¹.

الفرع الثالث: أهمية البنوك المركزية:

من خلال معرفة البنك المركزي يمكن التوصل الى أهميته، والتي تتمثل عموما فيما يلي²:

1 - الاستقلالية: البنوك المركزية مؤسسات مالية منظمة مستقلة بقرارها وبقوانينها الصادرة وتستطيع أن تتابع تنفيذ القرارات والاجراءات بنفسها، لكن الواقع يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتمتع البنوك المركزية باستقلالية تامة، بينما في الدول النامية قد تتفاد البنوك المركزية بقرارات الدولة أو قرارات منظمات الدولية.

2 - حلقة الوصل بين الدول والبنوك التجارية: البنوك التجارية شاركت خاصة مساهمة، تحصل على تراخيصها من البنوك المركزية وتتلقى القوانين والأوامر من البنوك المركزية أيضا وإذا أرادت الحكومات التدخل في البنوك التجارية فتقوم بإيعاز إلى البنوك المركزية لإصدار القانون الأزمة في ذلك وتنفيذها.

3 - حلقة الوصل بين البنوك التجارية: البنوك التجارية مستقلة في ماليتها وقراراتها استثماراتها، فتستطيع البنوك المركزية التوفيق بينها عن طريق المقاصة أو بإصدار القوانين التي تجبرها على التعامل فيما بينها.

4 - الملائمة بين السياسة النقدية والمالية: لكل من السياسة النقدية والمالية أهداف متشابهة ومتناقضة وحتى لا تتعارض الأهداف فيما بينها تقوم البنوك المركزية بالتوفيق بين الأهداف عن طريق أخذ الأهداف المشتركة بين السياستين لتحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.

الفرع الرابع: أهداف البنوك المركزية.

يتولى البنك المركزي تحقيق مجموعة من الاهداف من خلال موقعه الجهاز المصرفي ومسؤوليته عن النظام النقدي للدولة، وهي أهداف مرتبطة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ومعدلات النمو التي تسعى لتحقيقها، وعموما فإن الاهداف التي عادة ما يعمل البنك المركزي على تحقيقها تتمثل فيما يلي³:

- تنظيم حجم اصدار النقد والتحكم.
- الحفاظ على الاستقرار النقدي.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- تنظيم الائتمان والتحكم فيه وتوجيهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني.
- استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم.

1 - زكريا الدوري، يسري السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2006، ص 27.

2 - حازم محمود عيسى، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام - دراسة مقارنة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص: 34-35.

3 - حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 07.

- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الثالث: وظائف البنوك المركزية وميزانيتها.

الفرع الأول: وظائف البنك المركزي: تتمثل وظائف البنوك المركزية فيما يلي:

أولاً: وظيفة البنك الإصدار النقدي¹: تعتبر وظيفة الإصدار أول الوظائف التي أوكلت للبنوك المركزية، بل قد تكون هي السبب المنشئ لفكرة الصيرفة المركزية، باحتكار البنك المركزي لعملية الإصدار *émission Monétaire* بعدما كانت في يد كل البنوك التجارية، يمثل أحد المراحل الأساسية في تطور العمل المصرفي. نستعرض هذه الوظيفة في العناصر التالية:

1 - مفهوم الإصدار النقدي: يقصد بعملية الإصدار النقدي تحويل بعض الأصول التي يقودها البنك المركزي (حقيقة، شبه نقدية أو نقدية)، إلى أدوات دفع قابلة في السوق، وهو ما يمنح البنك المركزي دون سواء من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية، فالبنك المركزي وحده القادر على التحكم في العرض النقدي الحقيقي بالزيادة أو الخفض.

وتتم عملية الإصدار على مرحلتين رئيسيتين:

أ - المرحلة الأولى: حصول البنك المركزي على أصول نقدية أو شبه نقدية، تتمثل حق للبنك المركزي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين من مشروعات اقتصادية، بنوك ومؤسسات مصرفية ومالية، محلية أو أجنبية أو الحكومة ممثلة في الخزينة العمومية، هذه الأصول التي تكون ما يسمى غطاء الإصدار.

ب - المرحلة الثانية: يقوم البنك في إصدار النقدي (النقود الورقية)، الذي يكون على شكل عملة ائتمان، وتكون في مقابل ذلك إما:

- قروض الخزينة العمومية.

- قروض للاقتصاد.

- الذهب والعملات الأجنبية.

2 - معايير الإصدار النقدي: يرجع السبب في منح الحق باحتكار الإصدار النقدي لصالح البنك المركزي دون سواء لعدة اعتبارات وأهداف أهمها:

- توحيد النقود السائدة في السوق.

- السيطرة على عرض النقود والتحكم في كمياتها بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية السائدة.

- إضفاء المزيد من الثقة في النقود المصدرة، ما يمنح النقود المصدرة من طرف البنك المركزي قوة إبراء قانونية غير محدودة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار في التعاملات المالية والمبادلات التجارية.

وحتى تحقيق عملية الإصدار أهدافها، فإنها تخضع لمجموعة من المعايير والأسس، والتي شاهدهت تطورات مختلفة ومتلاحقة وهو ما يلاحظ من خلال أنظمة الإصدار المتتالية، والمتمثلة في:

أ - **نظام الغطاء الذهبي الكامل:** والذي كان يتطلب تغطية البنكوت، المصدر من طرف البنك المركزي تغطية كاملة بالذهب.

ب - **نظام الغطاء الذهبي الجزئي:** ينص على إصدار كمية محددة من الأوراق النقدية دون تغطية بالذهب، أو زيادة عن تلك الكمية يجب أن تكون مغطاة 100/100 بالذهب.

ج - **نظام الحد الأقصى للإصدار:** وينص على تغطية كاملة لأي ورقة نقدية يتم إصدارها دون أن يتم الاشتراط بتغطيتها كلياً بالذهب، بل تشترط في الغطاء السندات الحكومية والأوراق التجارية والمالية والعملات الأجنبية التي يمتلكها البنك المركزي.

د - **نظام الإصدار الحر:** نشأ هذا النظام على خلفية صعوبات التي واجهت عملية الإصدار وفقاً للأنظمة السابقة، حيث يمنح هذا النظام البنك المركزي الحرية الكاملة في إصدار النقود، دون اشتراط تغطيتها بالذهب أو أي قيد قانوني آخر، وهو ما منح البنوك المركزية مرونة كبيرة في اتخاذ قرارات الإصدار، وفق ما تقتضيه متطلبات السياسة النقدية التي ينتهجها، ما جعل منه النظام الذي تأخذ به حالياً أغلبية الدول.

2 - **بنك الحكومة¹:** البنك المركزي هو الوكيل والمستشار المالي للحكومة في جميع عملياتها (المالية والنقدية)، حيث يمارس البنك المركزي جميع العمليات والأنشطة الموكلة إليه من قبل الحكومة، وتتضمن هذه الوظيفة وتفصيله الأعمال التالية:

- الاحتفاظ بجميع ودائع وزارة المالية (الخزينة العامة)، وجميع الإدارات والهيئات والوزارات والشركات الحكومية.
- أداء بدور عميل الحكومة في جميع المعاملات الخارجية، لا تبرم أي اتفاقية أو الصفقة الاقتصادية أو مالية أو نقدية إلا بحضور البنك المركزي وضمانه، بالإضافة إلى ذلك يجب عليه دفع المدفوعات الخارجية نيابة عن الدولة وتلغى مدفوعات من البنوك الأجنبية.

- يمنح الحكومة قروضا قصيرة الأجل في بداية كل عام لمدة ثلاثة أشهر حتى تحصيل الضرائب، ويمنح قروضا طويلة الأجل في حالة حدوث عجز في الميزانية، ويمنح قروضا عامة للخزينة في أذون الخزانة وسندات الدين، ويسدد أسعارها وفوائدها عند استحقاقها.

- تقديم الاستشارات الفنية والمالية أثناء الدراسة وإقرار الموازنة العامة للدولة وتقديم المشورة الفنية بشأن الصرف النقدي لتغطية العجز وتقديم المشورة الاقتصادية والنقدية في كافة الأمور الاقتصادية.

1 - جكر محمد إبراهيم، **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة البنك المركزي العراقي، 2010 - 2004**، رسالة ماجستير معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم المالية والمصرفية، جامعة الشرق الأدنى، 2021، ص ص: 18 - 19.

- يتشاور مع الحكومة في تحديد سعر الصرف المناسب الذي سوف ينطبق ليخدم الإنتاج والاستيراد والتصدير والاحتياطات النقدية.

- تحتفظ باحتياطات النقد الأجنبي لأنها العملة الرئيسية في الصندوق النقد الدولي.

ثالثاً: بنك البنوك¹: يتوقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي للدولة، مما يجعل منه السلطة المخولة بتنظيم هذا الجهاز والرقابة على أنشطته، وعمل هذا الجهاز، وعلى هذا الأساس فإن البنك المركزي يطلع بمهمته كبنك للبنوك من خلال:

1 - الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي: ويقوم البنك المركزي بهذا الدور عن طريق:

- وضع القواعد الخاصة بتصريح بتأسيس الهيئات المصرفية والوحدات الفرعية.
- وضع القواعد الخاصة بتنظيم والرقابة على عمليات البنوك.
- دراسة البيانات والمعلومات الواردة من البنوك (رقابة مكتبية).
- القيام بالتفتيش الدوري والميداني، للوقوف على سلامة المركز المالي للبنوك ومدى التزامها بالضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي (رقابة ميدانية).

القيام بعملية المقاصة بين البنوك la compensation interbancaire، بتسوية حسابات بين المصارف بواسطة القيود الدفترية، بعد تصفية الصكوك المسحوبة على كل مصرفي من هذه المصارف مع قيمة الصكوك الصادرة لصالحه على المصارف الأخرى وتحديد الرصيد الصافي لكل مصرف.

2 - المقرض الأخير للجهاز المصرفي: إن أهمية البنك المركزي كبنك للبنوك تنشئ من كونه يعبر عن المقرض الأخير le prêteur en dernier ressort للبنوك التجارية للحصول على السيولة النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماتها من طلبات السحب على الودائع، وكذلك لتلبية طلبات المقرضين وأصحاب العجز في التمويل، ويقوم البنك المركزي في هذا الإطار على تمويل البنوك التجارية بما تحتاجه من سيولة ولكن ضمن إطار أهداف السياسة النقدية الموضوعة، وهو في ذلك يلجأ لعدد من الآليات والوسائل من إعادة خصم للأوراق المالية، الإقراض المباشر.

3 - الرقابة على الائتمان المصرفي: تمثل الرقابة على الائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي، أحد أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، وذلك في إطار التحكم في العرض النقد المتداول في السوق وأثره على السياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي في تنفيذها فالبنوك التجارية تعتبر بمثابة الوسيط بين البنك المركزي وجمهور المتعاملين النقدية، وهي أحد أهم القنوات التي يستخدمها البنك المركزي في توجيه وتنفيذ السياسة النقدية الموضوعة.

الفرع الثاني: ميزانية البنوك المركزية: تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما²:

أولاً: جانب الموجودات أو الأصول: ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي القطاع الحكومي المؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات في استخدامات أموال المصرف.

1 - حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص: 31 - 33.

2 - فشار جميلة، **البنك المركزي**، مجلة أفاق العلوم، العدد 3، المجلد 1، ماي 2016. ص: 310 - 312.

ثانياً: جانب المطلوبات أو الخصوم: ويحتوي على حقوق الدائمين اتجاه موجودات المصرف وتمثل المطلوبات مصادر اموال المصرف ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في جدول الاقتراض التالي:

جدول (01) ميزانية البنك المركزي

المطلوبات (الخصوم)	الموجودات (الأصول)
1 - النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي) أ - عملة في التداول ب - ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي ج - ودائع المؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي	1 - الموجودات الأجنبية
2 - الودائع الحكومية	2 - حقوق على الحكومة
3 - المطلوبات الأجنبية	3 - حقوق على المصارف التجارية
4 - حسابات رأس المال	4 - حقوق على المؤسسات المالية الأخرى
5 - مطلوبات أخرى	5 - موجودات أخرى

المصدر: فشار جميلة، البنك المركزي، مجلة أفاق العلوم، العدد 3، المجلد 1، ماي 2016، ص: 310.

يوضح الجدول الافتراضي البنوك التي يتضمنها جانبي الميزانية (الموجودات والمطلوبات) والتي تقوم بشرحها

كالآتي:

- جانب المطلوبات (مصادر الأموال): ويتألف من البنود التالية:

1 - النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي): ويمثل القاعدة النقدية أو (الأساس النقدي) أو ما يطلق عليه أيضا بالنقود ذات القوة العالية ويتكون من العملة المصدرة (الأوراق النقدية) والمسكوكات المساعدة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليه احتياطات المصارف النقدية أي:

النقد الاحتياطي - الأساس النقدي - العملة في التداول + احتياطات المصرف النقدية

ويستطيع البنك المركزي من الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة المصارف التجارية وقابليتها الاقراضية وبالتالي في مقدارها على تغيير عرض النقود.

2 - الودائع الحكومية: بما البنك المركزي يحصر تعامله مع الحكومة والمؤسسات المالية الوسيطة ولا يقيم في الغالب علاقة مع القطاع الخاص لهذا فإنه لا يقبل ودائع الافراد والمشروعات الخاصة والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.

3 - المطلوبات الأجنبية: وتتكون من التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي وأهم فقراتها:

أ - المخصص من حقوق السحب الخاصة.

ب - حساب صندوق النقد.

ج - رصد اتفاقيات الدفع الثنائية.

4 - حسابات رأس المال: وتعكس هذه الفقرة الموارد الذاتية للمصرف المركزي وتشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات والبنك المركزي لا يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة في تأدية عملياتها النقدية والمالية فالقسم الأكبر من موارد خارجية.

5 - المطلوبات الأخرى: وتشتمل على المطلوبات غير المصنفة أعلاه.

- جانب الموجودات (استخدامات الأموال):

1/ الموجودات الأجنبية: وتتكون من

أ - الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها.

ب - العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

ج - الودائع لدى المصارف الأجنبية.

د - حقوق السحب الخاصة.

هـ - مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدول.

و - الاستثمارات الأجنبية.

2/ الحقوق على الحكومة: وتشتمل على استنادة الحكومة من البنك لتمويل مصروفاتها سواء ب:

أ - بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية.

ب - أو عن طريق شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة العامة.

وتعكس استثمارات أموال البنك المركزي وتتألف من الفقرات الآتية:

3/ الحقوق على المصارف التجارية: وتمثل الائتمان (القروض) الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه البنوك سواء عن

طريق:

أ - السلف المباشرة.

ب - إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق النقدية التجارية.

4/ الحقوق خصم المؤسسات المالية الأخرى: وتشتمل على الائتمان المقدم من طرف البنك المركزي للمصارف

الاختصاصية أو ما تعرف أيضا بمصارف التنمية وبنوك الادخار.

المطلب الرابع: أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية.

يعرض هذا المطلب تعريف وأهمية السياسة النقدية ويفصل أدوات إدارتها المباشرة والغير مباشرة.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية¹.

يمكن تعريف السياسة النقدي بأنها: تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ويعرفها Kent بأنها: إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة. وتشمل السياسة النقدية على: جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. وهناك من عرف السياسة النقدية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة.

ويعد مصطلح السياسة النقدية نسبيًا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية والحروب، ومع ظهور الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها وبغيرها من أمور النقد وخاصة التضخم.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية.

تهدف السياسة النقدية الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر بعضها منها على سبيل المثال²:

- 1- التدخل المباشر في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية المتداولة عبر مجموعة إجراءات وأدوات، كأن يتدخل البنك المركزي في رفع تكلفة القروض الممنوحة للجهاز المصرفي باستخدامه الآلية سعر الخصم، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية وغيرها من الوسائل المستخدمة.
- 2- التأثير في مستوى القوة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشى بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من القوة الشرائية تمتاز بنوع من الاستقرار لتحقيق رضا كل الاطراف الاجتماعية على مستوى الاقتصاد.
- 3- السعي الى تحقيق اهداف السياسة المتمثلة اساسا في رفع معدلات الانتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمانا لتحقيق عالي من التشغيل في إطار الاقتصاد.
- 4- مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية في إطار الاقتصاد الوطني، ونقصد بالظواهر التضخمية كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تسبب في زيادة المستوى العام للأسعار.

الفرع الثالث: ادوات السياسة النقدية: منها الأدوات الغير مباشرة والأدوات المباشرة.

أ- أدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية:

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الادوات النقدية التي تعتمد ا لسلطات النقدية في استخدامها لها على قوى اسوق، ويقصد بذلك ان تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصيلها لأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى اسوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن. ويدخل تحت هذا النوع من الادوات كل من

1 - جمل بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دراسة مقارنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص: 119، 120.

2 - خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية، الطبعة 1، المجلد 1، مؤسسة الجامعة للنشر، 2008، ص ص: 200، 201.

عمليات السوق المفتوحة ، وسعر الخصم الاحتياطي الالزامي ، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد، التعامل في الودائع الحكومية ، وبيع وشراء العملات الاجنبية... الخ ، الا أننا في هذه الدراسة سنلتزم بالتقسيم الذي اوردته بعض الاتجاهات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن ، كما سنكتفي ببيان بعض التفاصيل الخاصة بالأنواع الثلاثة الاولى فقط من الادوات سألها من صفة الشئوع في استخدام وكذا لأهميتها بالنسبة لمتطلبات الموضوع الذي تتعرض له ، وهي كالآتي¹:

1-عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع اذونات الخزانة والسندات الحكومية، او المضمونة من الحكومة، والاوراق المالية بصفة عامة، قصيرة او طويلة الاجل، سواء مباشرة او من خلال سوق راس المال، وذلك بالتعامل مع البنوك والافراد والشركات.

اما الاهداف المنتظر تحقيقها من جراء استخدام هذه الاداة فتتحدد في بعدين اساسين هما:

اولا: التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة او النقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتمشى مع الاهداف الاقتصادية للدولة.

ثانيا: محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركهما بطريقة متنسقة، سواء بالارتفاع او الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة.

ثالثا: محاولة التغلب على اي تقلبات موسمية او عرضية قصيرة الاجل في حجم المعروض النقدي والناجئة من عوامل السوق.

فعلى سبيل المثال اذا واجهت الدولة حالة من حالات التضخم فان البنك المركزي يستطيع بيع اذونات الخزينة لفترات مختلفة وبسعر فائدة اعلى من السعر السائد في السوق المصرفي (النقدي) فتضطر البنوك الى رفع سعر الفائدة الدائن على الودائع، والا فسيتهجه المودعون الى شراء اذون الخزينة بدلا من ايداع اموالهم لديهم، مما يؤثر على حجم التكاليف وهامش سعر الفائدة لديها مما يضطر الى سعر الفائدة (المدين) على التسهيلات الائتمانية (القروض) التي تمنحها لعملائها المستثمرين، فيتأثر بذلك حجم الطلب على الاستثمار سلبيا، ومن ناحية ثانية يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية بحيث ينخفض سعرها في سوق راس المال وبالتالي يرتفع سعر الفائدة عليها (لوجود علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة عليه)، في نفس الوقت الذي تتراجع فيه الاحتياطات الحرة لدى البنوك، وتكون النتائج النهائية المترتبة على هذه الاجراءات كما يلي:

- ارتفاع اسعار الفائدة (الدائنة) على الودائع لدى البنوك تراجع حجم الاحتياطات الفائضة، وبالتالي الاحتياطات الحرة لدى البنوك (على أثر شرائها لأذون الخزانة او شراء الافراد لهذه الاذون خصما من حساباتهم من طرف البنوك) فتراجع قدرتها على منع الائتمان.

1 - حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص ص: 15، 16 .

- تقارب سعر الفائدة على القروض الحكومية أو أذونات الخزنة بأنواعها المختلفة السائد فيسوق راس المال مع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك حسب الآجال المختلفة لكل منها.

2- سياسة سعر الخصم¹: لعل استقراء الفكر الاقتصادي يشير الى ان تلك الاداة شاع استخدامها في القرن التاسع عشر واولال القرن العشرين، غير انها اصبحت قليلة الاهمية في العصر الحديث والوقت الحاضر، وسعر اعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والان تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضا سعر البنك.

ويمكن القول بأن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقتضيه موجه البنوك التجارية من البنك المركزي، وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فإنه يغير من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود فإن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه وإذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وبالتالي عرض النقود يزيدان، وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود فإن البنك المركزي يزيد من سعر الخصم، وهذا ما يعوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه وهكذا فإنه بتغيير سعر الخصم يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها في البنك المركزي ولذلك تتغير القاعدة النقدية وعرض النقود، وهناك علاقة سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تمنح البنك لعملائها، وكلما ارتفع سعر إعادة الخصم كلما زاد سعر الفائدة على القروض حتى تستطيع ان تقوم لإقراض اموالها وتحقيق هامش ربح معقول لأنها تقتض من البنك المركزي نظير الاوراق التجارية التي تحصل عليها من العملاء، ويتميز سعر إعادة الخصم بأنه يكفل للبنوك الحصول على اموال في اي وقت وبتكلفة منخفضة وبتكلفة عن الوسائل الاخرى، ومن ناحية اخرى تمكن اداة سعر إعادة الخصم البنوك من تعديل الرصيد الاحتياطي الخاص بها لدى البنك المركزي بسرعة وفعالية، وتقوم بدور مكمل لسياسة السوق المفتوحة.

3- تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي: تتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالب السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتياط بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل فيتحدد هذا القدر بصفة أساسية معنية من إجمال ارصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة اضافية من ارصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك التجارية، وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وادارة السياسة النقدية باستخدام هذه الاداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (او خفضا) بما يؤدي الى نقص (او زيادة)حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي الى نقص (او زيادة) قدرة هذه البنوك على الاقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار فعلى سبيل المال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الجارية تغيير البنوك التجارية على استغلال ارصدة هذه الحسابات الاستثمارية يؤدي هو الآخر الى زيادة التكلفة على البنوك لضياع فرصة تحقيق أرباح كم الممكن تحقيقها، ويؤدي بذلك في مجموعة الى تأثير حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرابها اما الى رفع

1 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الاولى،

سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين ، أو الى خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحتفظ بها لديها ، ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالاستثمار والادخار .

ب - أدوات المباشرة للسياسة النقدية¹:

يطلق عليها الادوات الكيفية أو الاختيارية أو الانتقائية، كونها لا تتجه الى التأثير في مقادير الائتمان، وإنما تستهدف التأثير في نوع ووجهته بقصد توجيه بعض الانشطة الاقتصادية:

- سياسة توجيه الائتمان.

- تحديد هامش الضمان ويعرف الضمان على أنه الفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الاعلى لقيمة القرض من هذه السندات.

- الاقتناع الادبي.

- تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء.

- التعليمات والتوجيهات.

المطلب الخامس: استقلالية البنوك المركزية:

يقدم هذا المطلب تعريف استقلالية البنوك المركزية ونشأتها وتطورها ومعاييرها وتأثيراتها الاقتصادية.

الفرع الاول: نشأة وتطور استقلالية البنك المركزي²:

عرفت علاقة البنوك المركزية والحكومات تطورا وذلك راجع الى تطور الاقتصاد، فاستقلت البنوك عن السلطة التنفيذية عندما تطورت وظائف البنوك تجاوزت اصدار النقود لتصل الى المحافظة على توازن الاقتصاد.

وتعود نشأة البنوك المركزية الى رأس مال خاص اضافة الى فكر الاقتصادي السائد آنذاك والقائم على مبدأ الحرية الاقتصادية الذي يقضي بعدم دخول الدولة في شؤون البنوك الى أن جاءت أزمة الكساد التي نجم عنها بطالة وتدهور الاقتصاد وأفطرت الحكومات على تأمين البنوك المركزية مثل بنك "كوبنهاجن" الدنمارك 1936 ، وأصبح بذلك أداة تنفيذ السياسة النقدية وهذا ما طور البنوك المركزية فمنها ما تكون فيه البنك يعمل كمستشار ومنفذ للسياسة ويجب أن تكون العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات مبنية على التشاور والتنسيق بين الطرفين .

1 - ايهاب أحمد فاضل، دور السياسة النقدية في المؤشر التجمعي لاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الدراسات

المحاسبية ومالية JAFS، المعهد العالي للدراسات الحاسبية والمالية المجلد 14، العدد 49، 2019، ص: 81.

2 - نبلي مصطفى، أثر استقلالية البنك المركزي فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات

دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي

وينكي، جامعة الجزائر، 2022 - 2022، ص: 21 - 22.

الفرع الثاني: مفهوم استقلالية البنك المركزي:

الاستقلالية حرفياً تعني التحرر من تأثير أو رقابة الآخرين وتطبيق ذلك على البنك المركزي ويمكن القول " أنها تعني تحرره من تأثير وتوجيه ورقابة يره من المؤسسات التشريعية أو التنفيذية في الدولة في ذلك قد يفهم من مصطلح الاستقلالية أنه يعي الاستقلال التام للبنوك المركزية عن الحكومة في كل شئى سواء من ناحية ادارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي غير أن هذا التعبير لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي نظرا لان هذا الاخير ليس سوى مؤسسة تعمل في اطار المؤسسي للدولة لكنه يعني أن تكون قراراتها وخصوصا فيما يتعلق في السياسة النقدية والائتمانية مستقلة وأن تكون هذه السياسة متسقة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة وأن تتولى تحديد وصياغة السياسة النقدية ، وعلى ذا الاساس يمكن التمييز بين مفهومين¹:

- المفهوم الاول: يتمثل في عزل السياسة النقدية من الضغط السياسي اليومي المستمر وذلك من خلال تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتوجب اتباعها. في الماضي كانت قاعدة الذهب هي المثلثة لهذا النوع من القواعد إنما في ظل الغياب الحالي لمثل هذه القواعد ظهرت اتجاهات عديدة، مما أثرتى الادب الاقتصادي والنقدي من خلال الحوار الدائر منذ وقت طويل حول قضية القواعد حتى لو كانت تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند ادارته للسياسة النقدية، إلا أنه يضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية أي أن هذه القواعد تضمن له نوعا من الاستقلال عن السلطة النقدية.

- المفهوم الثاني: يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في ادارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية، ومن خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع تنفيذ السياسة النقدية وبما لا يسمح بتسخيرها كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة ، وهو ما يمكن أن يؤدي الى ارتفاع التضخم كما أن استقلالية البنك المركزي ترتبط طبيعة السياسة النقدية ، فبقدر ما تكون قريبة بهدف استقرار الاسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وعندما تكلف بأهداف اخرى فإن ذلك يحد من استقلاليته لان العمل على تحقيق هذه الاهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي .

الفرع الثالث: أسباب استقلالية البنوك المركزية²:

من أهم الاسباب الرئيسية التي أدت الى المناداة باستقلالية البنوك المركزية ما يلي:

- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.

1 - سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية، الطبعة الاولى،

الدار الجامعية الاسكندرية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2010، ص ص: 24 - 26.

2 - خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الاشارة الى التجربة

العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 52 سنة 2004، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت، للعلوم الادارية

والاقتصادية، المجلد 70، العدد 23، ص ص: 74 . 75.

- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة للتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو، وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي.

- تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي وإن كان قصير المدى لحين نجاحه في انتخابات وهذا ما يسمى بالدورة السياسية للنشاط الاقتصادي.

- إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لان ذلك سيؤدي الى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة.

رابعا: معايير استقلالية البنك المركزي:

هناك مجموعة من المعايير التي من خلالها يمكن تقدير درجة استقلالية أي بنك مركزي يمكن حصرها فيما يلي¹:

- شروط تعيين وإنهاء خدمات محافظ السلطة النقدية.

- مدى انفراد البنك المركزي في وضع السياسة النقدية وصياغتها.

- أهداف البنك المركزي وأهمية هدف استقرار الاسعار بينها.

- حدود إقراض لبنك المركزي للخزينة العامة.

خامسا: الاستقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة²:

على الرغم من أن فكرة استقلالية البنوك المركزية قد لاقت تأييدا كبيرا وخصوصا من قبل السلطات المسؤولة عن البنوك المركزية إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية، تتمثل فيما يلي:

1 - الآراء المؤيدة:

الحجة الأساسية التي تطرح بشأن استقلال البنوك المركزية هي أن مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على التحقيق والابقاء على استقرار الطويل الاجل للأسعار مع حد الادنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر الى المدى البعيد.

2 - الآراء المعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين أن ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال أنها أجدد بالثقة في ممارسة حرية التقدير السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة العامة.

1 - بنابي فتحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2017، ص ص: 66. 67 .

2 - زكريا الدوري، د، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص: 119. 120.

إذ أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحيانا أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقل تماما عن الحكومة ، إذ يوجد تماما عددا من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية ، كما تستطيع الحكومات دائما في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للمصارف المركزية ، ومن الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة من خلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى وخاصة سياسات الضرائب وأسعار الصرف . ومن أوجه القلق الأساسية أهمية استقلال البنوك المركزية أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الاداء في مجال التضخم في الاجل الطويل، فما دامت البنوك المركزية بواعثها وأهدافها الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.

سادسا: الاثار الاقتصادية لاستقلالية البنوك المركزية:

لقد أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في طبيعة وتحديد مستوى العالقة بين استقلالية البنوك المركزية وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم والناجح المحلي والاجمالي وعجز الموازنة العامة وسعر الصرف بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، والذي نعني به بأنه الحالة التي تبقى فيها هذه المتغيرات عند مستويات ضئيلة من التقلبات التي لا ينجم عنها صدمات حادة وفيما يلي نستعرض لطبيعة العالقة التي تربط بين استقلالية البنوك المركزية وهذه المتغيرات الاقتصادية¹.

1 - العلاقة بين درجة الاستقلالية والتضخم : للتضخم العديد من الاثار السلبية أهمها إعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة فضال عن تعميقه لحالات عدم الاطمئنان في بيئة الاعمال مما يترتب عليه تراجع أداء المنتجين والمستثمرين ، وتأسيسا على ذلك فإن على الدول تبني سياسة استهداف التضخم من خلال البنوك المركزية، ومن خلال تبني السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي بتحديد معدل التضخم في المستقبل والعمل على الوصول إليه باستخدام الادوات التي توفرها السياسة النقدية ، وحتى نضمن التطبيق الصحيح للسياسة استهداف التضخم ينبغي التأكد من تهيئة الظروف الملائمة في الاقتصاد والتي يمكن أن نرصدها في العوامل الآتية :

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة في تطبيق هذه السياسة.
- حرية اختيار البنك المركزي الادوات السياسية النقدية الملائمة لتحقيق أهدافه.
- تطبيق الشفافية في إختيار السياسات المستخدمة.

ولقد أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية، كما ذكر، والتي تبحث في العالقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم، وأوضحت هذه الدراسات في مضمونها أنه إذا كان البنك المركزي مستقل وبعيد عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة أو البرلمان فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي سوف تؤدي الى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الاسعار.

1 - أحمد محي الدين محمد، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة الى مصر، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019. ص: 39. 38.

2 - العلاقة بين درجة الاستقلالية والنتائج المحلي الاجمالي : بالنسبة للعلاقة بين درجة الاستقلالية والنتائج المحلي الاجمالي فإن الدراسات التي اهتمت بقياسا بالدراسات التي عالجت العلاقة بين درجة الإستقلالية والتضخم ، ومن بين هذه العلاقات وعددها قليل، الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين النتائج المحلي الاجمالي ودرجة الاستقلالية ، وهي التي قام بها كل من (Delong & Summers) والتي أجريت في عدد من الدول الصناعية خلال الفترة 1955 - 1990، وأثبتت أن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليس هذا فحسب بل أظهرت الدراسات أنه كلما زادت استقلالية البنك المركزي بدرجة واحدة ، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 4.0 بالمائة سنويا .

3 - العلاقة بين الاستقلالية درجة وعجز الموازنة العامة: لقياس العلاقة بين درجة الاستقلالية وعجز الموازنة العامة تشير الدراسة الكمية التي قام بها كل من Bad & Parkin عن استقلالية البنوك المركزية وعجز الموازنات العامة في 12 دولة صناعية أن هناك عالقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز الموازنة العامة، بمعنى أنه كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت نتائج تلك الدراسة في كل من ألمانيا وسويسرا والتي تتمتع بنوكها المركزية بأعلى درجة من الاستقلالية أنه خلال الفترة 1955 - 1983 كانت نسبة عجز الموازنة تقريبا العكس من الدول التي تتمتع بنوكها العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بلغت صفر ، على المركزية بدرجة أقل من الاستقلالية والتي أظهرت نتائج الدراسات فيها أن نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي كانت سالبة ، وهذا مفاده أن البنوك المركزية ذات الدرجة العالية من الاستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة الاستقلالية من تحقيق ذلك .

4 - العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف: يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي لها عالقة وثيقة ومؤثرة بالنتائج والتضخم، حيث هناك استجابة طويلة الأجل وقصيرة الأجل أثر سعر الصرف على الناتج والتضخم، وتؤكد إحدى الدراسات أن الآثار الناجمة عن انخفاض سعر الصرف تؤدي في الفترة القصيرة الى ارتفاع معدل التضخم والعكس صحيح.

ويتأثر سعر الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة من بين ويتأثر سعر الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة من بينها درجة استقلالية البنوك المركزية، حيث ظهرت محاولات للربط بينها وبين سياسة سعر الصرف، ولاسيما فيما يخص سعر الصرف المعمول (الحر)، فكلما كان البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فإنه يكون أكثر تأثرا أو فعالية في تحديد أسعار الصرف الملائمة.

بينما اشترك الحكومة مع البنك المركزي في تحديد سياسة سعر الصرف ستؤدي الى حدوث الاختلاف والتناقض بين أهداف سعر الصرف وبين الاهداف النقدية الاخرى التي سعى كل من البنك المركزي والحكومة لتحقيقها ، لا سيما عند حدوث الازمات المفاجئة وسيكون تدخل البنك المركزي في معالجة الموقف غير المؤثر ، بسبب اشترك السلطة السياسية والتنفيذية وتدخلها في مهام سياسة سعر الصرف للبنك المركزي ، والواقع أن مثل هذا الرأي فيه الكثير من

المبالغة والتطرف ، لأنه حتى في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية فإن عملية تحديد نظام الية سعر الصرف الملائم تكون تحت رقابة الحكومة نظرا لان تخفض قيمة العملة في الدول النامية لا تلقي قبولا عاما لما لها من آثار توزيعية ضارة .

5 - العلاقة بين الاستقلالية البنك المركزي والدين العام : هناك عالقة بين الدين العام واستقلالية البنوك المركزية، ونظرا لتلك الأهمية فغالبا تكون إدارة خاصة بالدين العام مهتما، وضع إستراتيجية لإدارة الدين الحكومي لتوفير مصادر التموين الحكومي مع الأخذ في الاعتبار مخاطر وتكلفة هذا الدين ويمثل الدين العام قييدا على الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي خصوصا عندما يصل الدين العام الى مستوى من الارتفاع يصعب تحمل أعباءه ، ورغم أن الدين العام الداخلي هو اختصاص أصيل لوزارة المالية إلا أن هذا لا يعفي البنك المركزي من ارتباطه أو اشرافه على ادارة الدين العام (بشقه الداخلي والخارجي) من عدة النواحي ، خاصة مع ضعف وجود أسواق مالية متطورة .

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستقرار المالي:

إن الاستقرار المالي من أهم المواضيع التي أصبحت في الوقت الراهن حيث أنه يسعى لتحقيق البنوك والحفاظ عليه بالاعتماد على طرق صحيحة وسليمة في أداء مهامها.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار المالي:

يبرز هذا المطلب تعريف وأهداف وأهمية الاستقرار المالي.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي¹:

يعرف الاستقرار المالي على أنه الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلالات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، لان الاستقرار المالي هو شرط ضروري ضمن الأليات الاقتصادية لغرض تقييم وتحديد إدارة المخاطر المالية من أجل الفعالية الاقتصادية.

كما عرف البنك المركزي الألماني الاستقرار المالي بأنه " حالة التوازن التي يتمكن بمؤداها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الاساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الازمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة.

أما عن تعريف الاستقرار المالي من وجهة نظر بعض البنوك المركزية فهي موضحة في تعريف كل من BCE و FED وذلك كما يلي:

- فحسب البنك المركزي الاوربي BCE فإن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير على كفاءة عملية توزيع مدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية.

- أما الاحتياطي الفيدرالي الامريكى FED فيقر بانعدام الاستقرار المالي هو الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الاوراق المالية الاكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الاساسي للمؤسسات المالية المصدرة في هذه الاوراق وحدث تشوه في اتجاهات الائتمان على مستوى المحلي والعالمى وهو ما يؤدي الى تركيز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السداد ، والانحراف الفعلي أو المحتمل في مستويات الانفاق على مستوى التوازي بما يقلص فرص النمو الاقتصادي².

1 - سنوساوي فاطمة، أوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03، مجلة الابداع، العدد 01، المجلد 12، 2022، ص: 208.

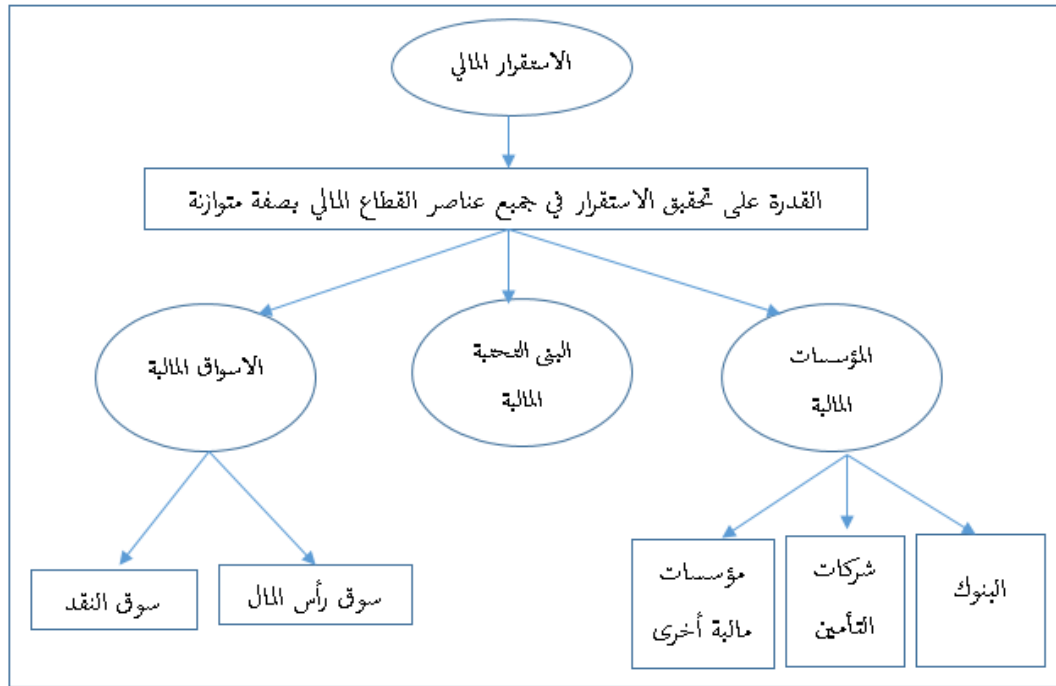
2 - أسيا بن داية، أسماء سفاري، الاستقرار المالي بين وقع الازمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية - أي دور للبنوك المركزية، BCE و FED نموذجا، مجلة مخبر المحاسبة المالية، الجباية والتأمين مجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص ص: 581. 582.

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقر إذا اتسم بالإمكانات التالية¹:

- تقييم المخاطر المالية وتسعيورها وتحديدتها وإدارتها.
- استمرار القدرة على أدار هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم اختلالات الاستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي بأقصى طاقتها أو أقل من ذلك في كل الاوقات وإنما النظام المالي المستقر هو النظام²:
- القادر على الحد من الاختلالات وتسويتها بعدة سبل منها أليات التصحيح الذاتي.
- الذي يجعل عملة البلد نقود الثقة قادرة على القيام بدورها كأداة للتعاملات ووحدة للحساب وأداة لاختزان القيمة حيث تتدخل سيمات الاستقرار المالي والاستقرار النقدي.
- إذ لم يتوقع تأثر النشاط الاقتصادي بالاختلالات.

كما يمكن إعطاء مخطط تعريفي للاستقرار المالي حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01) تعريف الاستقرار المالي



المصدر: فاطمة الزهراء مغدورا، عماد معوشي، الشمول المالي كآلية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص: 175.

1 - زيتوني كمال، خبابة عبد الله، أثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الازمات المالية الدولية خلال الفترة (1980-2014)، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الطبعة 01، المجلد 07، 2013، ص: 200.

2 - بن شيخ عبد الرحمن، دور السياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء وتطور اقتصادي، المركز الجامعي، العدد الثامن عشر جوان 2017، ص: 279.

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي¹:

تتمثل أهمية الاستقرار المالي في النقاط التالية:

- إمكانية تحديد مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انخفاض الأسعار في الأسواق، ومشاكل داخل المؤسسات أو حالات اهتزاز البنية التحتية المالية.
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وسياسات علاجية في الوقت المناسب في تفادي عدم الاستقرار.
- استعادة الاستقرار الى النظام في حالة فشا التدابير الوقائية والعلاجية.
- ارتباط الاستقرار المالي بالنمو الاقتصادي وذلك للحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي.
- تأثير النظم المالية المضطربة على استقرار اقتصاد العالمي.
- يعد الاستقرار المالي شرط حيوي للنمو الاقتصادي مع إمكانية تحمل الصدمات ويتكون من عناصر عمل مترابطة وتطورية.

الفرع الثالث: أهداف الاستقرار المالي²:

يهدف الإطار العام في وضع سياسات الاستقرار المالي إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها:

- الوصول الى قطاع مالي فعال يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام وتناسب مؤشرات الاداء به مع المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعمل فيه الأسواق المالية بكفاءة مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية بها وتحقق من خلاله الرقابة على المؤسسات المالية ويتمتع ببنية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين.
- تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات من الوقوف على مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث انفجار فقاعة سعرية يترتب عليها تصحيح جبري للأسعار القائمة للأصول بشقيها العيني والمالي أو قد يترتب على دورة الاعمال حدوث تصحيحات ذات انخفاضات مفاجئة وكبيرة في الأسعار يترتب عليها حدوث مشاكل داخل المؤسسات المالية أو حالات توقف في البنية التحتية المالية.
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار الى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس.

1 - فاطمة الزهراء مغدور، عماد معوشي، الشمول المالي كألية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 2، 2022، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، 2022/09/15، ص: 175.176.

2 - عامرة ياسمينية، هادفي تركية، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية - دراسة حالة الجزائر - مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص: 39.

المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار المالي¹:

يمكن تقسيم أبعاد الاستقرار المالي إلى ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

1 - تغطية النفقات ووجود بعض الأموال المدخرة:

ويتمثل هذا البعد في مدى حصول الفرد على دخل مناسب لتلبية احتياجاته الأساسية أو سداد الالتزامات وتغطية النفقات غير المعتادة وتخصيص جزء من الدخل للدخار ويحتوي هذا البعد على الأبعاد الفرعية التالية:

- القدرة على تغطية النفقات.

- وجود مستويات ديون يمكن التحكم فيها القدرة على الوفاء بالديون.

- القدرة على تحمل إضافات أو التزامات صغيرة.

ويتضح أن هذا البعد يعني أن الفرد يكون في وضع مالي جيد يجعله قادرا على تغطية نفقاته الأساسية وتخصيص بعض الاموال لاتخاذ قرارات مالية للأنفاق على المدى القصير أو التخطيط لقرارات مالية على المدى البعيد.

2 - التحكم في الامور المالية:

ويتمثل هذا البعد في الشعور بالتحكم في الامور المالية والسيطرة عليها ويتضمن هذا البعد البعدين التاليين:

- السيطرة على الوضع المالي.

- وضع ومتابعة الاهداف للأنفاق في المستقبل والتخطيط للحياة.

أي أن الاستقرار المالي للأفراد يرتبط بمدى تمتع الاشخاص بشعور الاستقلال المالي أو أنهم قادرون على ممارسة سيطرتهم المالية والاجراءات المالية اللازمة والتي تتضح من نسبة الدين الى الدخل والمواقف المالية أو الضغوط الخارجية التي تؤكد على الاقتراض.

3 - الشعور بالأمان المالي:

ويتمثل هذا البعد في الطريقة التي يشعر فيها الفرد بأمان حيال وضعه المالي والذي يتمثل في بعدين فرعيين:

- قلق مالي محدود.

- الرضا عن الوضع المالي.

1 - خالد صبيح الهادي تهامي، نهي محمود أشرف محمد زيتون، تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لنفقات المجتمع الدور المعدل للتحويل الرقمي، مجلة البحوث التجارة، كلية التجارة، المجلد الرابع والاربعون، العدد الرابع أكتوبر، 2022، ص ص: 405 - 406.

المطلب الثالث: التحديات والإجراءات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي.

يعرض هذا المطلب التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي والإجراءات التي تدعمه.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي.

يواجه تحقيق الاستقرار المالي مجموعة من التحديات منها متعلق بطبيعة عمل مكونات النظام المالي، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية المحلية ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية كان تنتقل أزمة من دولة لأخرى¹:

1 - تراجع الشفافية : يعتبر غياب الشفافية من بين أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول والحد من التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يتاح لهم من معلومات لا تتاح للمستثمرين الآخرين كما يسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الاقتصادية في جعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي وكون حدوث أي اختلال بأحد هذه المكونات ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء المكونات الأخرى فإن عدم الكشف عن الاختلال نتيجة التعتيم وعدم الشفافية أو إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي ولا يمكن المسؤولين من معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة وبالتالي لا يتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة للتحوط ضد تداعياتها والتعامل معها حال حدوثها .

2 - زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي : أدت زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي فيما يتعلق بالآليات والادوات المالية المتداولة وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها الى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الاصول المالية المتداولة وخاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الاصول في العديد من الاقتصاديات المتقدمة ليشكل أكثر من ضعف إجمال الناتج المحلي السنوي في بعض الأحيان وعلى الرغم من أن هذا التطور في الادوات وإلا لبت المالية قد أدى الى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وعزز من عمق النظم المالية إلا أنها أسفرت عن نشوء أنواع جديدة من المخاطر مثلت تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي في ضوء تسارع وتيرة حدوثها وتغيرها بما يصعب معه متابعتها وقياسها وتحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان .

3 - زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق : تعد زيادة درجة ديناميكية السوق ظاهرة صعبة في الاقتصاديات، حيث تؤدي الى سرعة انتقال أثر استخدام السياسة النقدية الاقتصادية وظهور نتائج التغيرات في هذه الادوات على الاداء الاقتصادي خلال فترات وجيزة وبما يمكن المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناء على توقعات موثوقة كما انه يمكن المتعاملين في الأسواق فقد بات من الممكن إجراء قدر هائل من المعاملات خلال وقت قصير للغاية وهو ما ترتب عليه زيادة هائلة في تحركات الأسعار بما يتطلب إمكانات تقنية وفنية عالية لمتابعتها وعلى الرغم من الجوانب الايجابية لنموه عنها لديناميكية الأسواق إلا أن الجانب السلبي ، والذي لا يزال يمثل تحدياً في سبيل تحقيق الاستقرار

1 - أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص ص: 20. 22.

المالي يتمثل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة ، في ظل عوامة الاقتصاد وتحول العالم لقرية صغيرة والانفتاح الذي شهده العديد من الاسواق المالية المحلية على السواق بدول اخرى على مستوى العالم.

4- المخاطر المعنية : تسارع السلطات المالية عند حدوث الأزمات في توفير قدر اكبر من الاموال ، للحيلولة دون اخفاق المؤسسات المالية كتلك التي قد يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للبنوك كمقرض أخير كما قد تقوم بعض الحكومات أيضا بضخ السيولة في السوق ويسهم توقع المؤسسات المالية وعدم فعالية آليات السوق وتراجع الحافز لدى المشاركين في الاسواق على توخي الحذر في معاملاته وهو ما يمثل تحديا حيث تتضاءل قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند حدوث الازمات لفترة طويلة ، وتتوقف هذه الفترة على حجم الازمة وتداعياتها وكذلك على الموقف المالي والاقتصادي للدولة وقت حدوثها، وإذا لم تتوفر لدى المؤسسات والشركات القدرة الذاتية لمواجهة الازمات والحد من تداعياتها إن ذلك ينذر الكارثة على الاقتصاد ككل .

5 - الفجوة التكنولوجية والمعرفية : قد توجد تكنولوجية ومعرفية بن المؤسسات والشركات أو الاسواق وبين الجهات الرقابية والإشرافية ، وذلك نظرا لما يتطلبه مواكبة تطورات التكنولوجيا المتسارعة من تكلفة عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على المخصصات الحكومية التي يتم تحديدها بصورة مسبقة ، ويحتاج تعديلها لإجراءات مطولة ومعقدة كما أن الاستثمارات الخارجية الداخلة غالبا ما تترافق مع تطور هائل للتكنولوجية الحديثة والوسائل المعرفية ، وقد تنعكس الفجوة التكنولوجية من حيث الادوات المستخدمة أو المعاملات التي قد لا تكون موجودة في النظم المالية المستقبلية لتلك الاستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفعالية .

الفرع الثاني: الاجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي¹:

أهم الاجراءات التي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي تتمثل فيما يلي:

* في الظروف العادية: تتخذ السلطات في هذه الاوضاع " إجراءات وقائية تذلل خطر عدم الاستقرار المالي والتي تتضمن القوانين والتشريعات، رقابة الوكالات الرسمية، توفير المعلومات واتفاقيات السوق التي تفرض القواعد المطبقة فيه " وذلك للحد من تأثيرات الازمات حالة وقوعها وهو الامر الذي تعلمته السلطات من خبراته السابقة مع الازمات،

* في مرحلة ظهور بوادر اختلالات: حيث تتم هذه الاختلالات داخل القطاع المالي، ويكون هناك تخوف من انتقال تداعياتها للقطاع الحقيقي، فتتخذ السلطات المعنية اجراءات لتؤثر على حجم هذه الاختلالات وذلك من خلال القيام بمراجعة التنظيم والرقابة وادارة الازمات وهي ما تعرف " الاجراءات التصحيحية " أو العلاجية وتخص اجراءات التدخل المتعلقة للمؤسسات المالية دور المقرض الاخير، وهنا يجب أن نميز بن دعم السيولة ودعم الملاءة.

* مرحلة وقوع الازمة: وهي مرحلة التي تنتقل فيها الاختلالات الى القطاع المالي والحقيقي لذا يستلزم الامر هنا سياسات واجراءات تتعلق بالاقتصاد الكلي للحد من انتقالها الى النظام المالي، وكذا تعزيز قدرته على استيعاب الصدمات. والشكل الموالي يوضح مختلف الاجراءات التي تساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي وذلك حسب نوع الاختلالات.

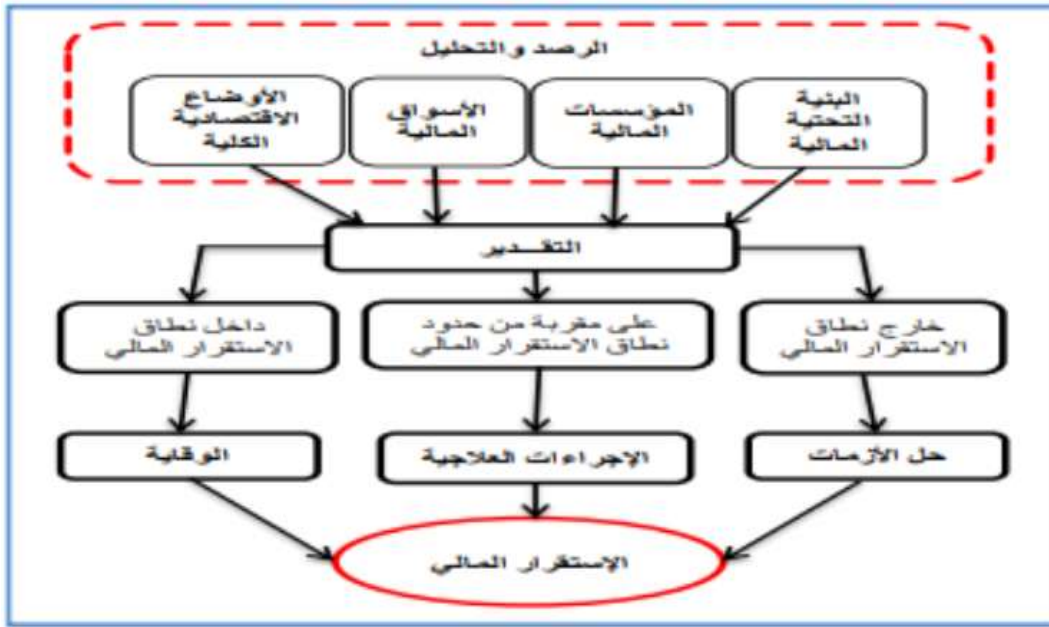
1 - أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي * دراسة تطبيقية - حالة الجزائر *،

مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019. ص: 90. 105 .

المطلب الرابع: آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي:

تبدأ عملية تحقيق الاستقرار المالي داخل الإطار العام له بإجراء رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواطن الضعف المحتملة في النظام المالي، سواء تلك المرتبطة بالمكونات الرئيسية للقطاع كمؤسسات والاسواق المالية، أو المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية كنظم الدفع والتسوية والمقاصة، أو المخاطر الاقتصادية الكلية، المحلية والخارجية، ذات الصلة بالقطاع المالي.

الشكل رقم (02): آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي



المصدر: جاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، 2005.

وفي ضوء تقدير الواضح والدقيق لهذه المخاطر تتم إعتداد الاجراءات المناسبة على صعيد السياسات والتي يتم تحديدها حسب ما يلي¹:

- إذا كان النظام ضمن الاستقرار المالي ويرجح بقاءه كذلك في المستقبل المنظور فإن السياسة الوقائية في الاساس هي السياسة الملائمة له بغية مواصلة الاستقرار من خلال الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الاشراف والرقابة الرسمية وتمثل أدوات الوقائية الرئيسية في النظام المالي السليم في تلك التي تسهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي الى وقوع أزمة وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الاسواق ومراجعة عمليات التنظيم والاشرف والرقابة والاتصال الرسمية وقد يتطلب الامر اجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والادوات والسياسات التي من شأنها التأثير على النظام المالي.

- في حالة كون النظام المالي على مقربة من نطاق الاستقرار وحدوث تطورات تشير الى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي يحتمل تأثيرها سلبا على النظام فإنه يتعين اتخاذ اجراءات علاجية لحماية استقرار النظام وقد تتمثل في تطورات على سبيل المثال في سرعة نمو الائتمان المقترنة بالتضخم كبير في اسعار الاصول وحدوث انخفاض في رسملة جهاز المصرفي أو حدوث تغيير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية.
- وتمثل مرحلة تنفيذ الاجراءات العلاجية أصعب مرحلة من مراحل تحقيق الاستقرار المالي حيث أنه في الحالة التي يقترب فيها النظام المالي من حدود نطاق الاستقرار ولن تظهر بعد مواطن الضعف في القطاع فإنه يصعب تقييم المخاطر المحتملة وبالتالي تزداد صعوبة تحديد الادوات العلاجية الملائمة لمواجهة هذه المخاطر وقد يلجأ صناع السياسات الى التأثير في التطورات التي تحد داخلية في هذه المرحلة أو تصحيحها من خلال ممارسة الضغط المعنوي وتكثيف عمليات الرقابة والاشراف وقد يتعين قيامه بتعزيز شبكات الامات لحيولة دون حدوث موجات من السحب الجماعي من البنوك أو إجراء تصحيحات للسياسات الاقتصادية الكلية .
- عند تحقق حالة عدم الاستقرار سواء نتيجة الازمات المالية خارجية أو لأسباب داخلية تتعلق باختيار أحد المكونات الرئيسية أو عجز البنية التحتية عن القيام بتنفيذ المعاملات أو عندما يعجز القطاع المالي سواء بصورة كلية أو جزئية عن القيام بوظائفه على النحو الامثل وبما يتطلب تدخل السلطات المعنية بإدارة الازمات والتعجيل بتنفيذ سياساتها المعنية بهذا الخصوص سيكون من الملائم عندئذ اعتماد سياسات أقوى بهذه استعادة الاستقرار وحل الازمة كما يتعين تكثيف الاجراءات الرقابة والاشراف واعتماد المزيد من المبادرات الطوعية لاستعادة قدرات النظام وتعزيز الثقة وقد تلجأ بعض السلطات في حالة الازمة الى اتخاذ تدابير يصعب تحديدها مسبقا ولا يمكن الافصاح عنها أحيانا لاسباب استراتيجية فعلى سبيل المثال قد يجذب صناع السياسات عند حدوث الازمات الابقاء على حالة من الغموض البناء أي أنهم لن يقدموا تأكيدات سابقة بشأن إمكانية التساهل في سداد القروض أو تفعيل شبكات الامان المالي أو ضخ السيولة في المؤسسات أو في النظام المالي على النطاق الاوسع وذلك لكي لا تشجع المشاركين في الاسواق على الخوض في المخاطر .

المطلب الخامس: أهم مؤشرات الاستقرار المالي:

يطرح هذا المطلب مختلف مؤشرات الاستقرار المالي ويتعلق الأمر بالتطور المالي والصلابة المالية والإستقرار الاقتصادي والحيطة الكلية والجزئية والانداز المبكر.

الفرع الأول: مؤشر التطور المالي¹:

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي واحد المؤثرات الرئيسية مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة حيث يعبر النظام عن مجموعة الهيئات والاليات التي تسمح لبعض

1 - خاطر طارق، مفتاح صالح، التأصيل النظري في علاقة التطور المالي للنمو الاقتصادي وأهم مؤشراتته في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013)، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ديسمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 143.

الاعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل وللأخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والاسواق التي تتوفر على كافة الظروف والاليات المتحكمة في إنتاج وحيازة وتبادل الاصول والادوات المالية المختلفة.

حيث يعرف التطور المالي كمفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية فإنه درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشرات النقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسساتية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه، كذلك فإن التطور المالي هو مفهوم متعدد الواجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة تنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسساتية مثل حقوق الدائنين وتنوع الاسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي الاقتصادي.

الفرع لثاني: مؤشر الصلابة المالية (السلامة)¹:

مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات تهدف لتقييم نقاط قوة وضعف مختلف المؤسسات المالية أي بلد باستخدام بيانات مالية مختلفة تشمل كفاية رأس المال، جودة أصول البنوك، والوظائف خارج الميزانية، وكذا الربحية، والسيولة، إضافة لنوعية النشاط الائتماني.

وقد عرفها صندوق النقد الدولي على أنها مؤشرات توفر معلومات حول صحة وسلامة المؤسسات المالية في البلد من خلال بيانات مجمعة يتم حسابها ونشرها بهدف تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية ومن أجل تعزيز استقرارها والتقليل من خطر الفشل على وجه الخصوص.

تسمح مؤشرات الصلابة بـ:

- أن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبني على مقاييس كمية موضوعية.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال مؤشرات) عبر الدول.
- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوة الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.
- تعمل كمؤشر إنذار مبكر من الأزمات والصدمات المصرفية.

الفرع الثالث: مؤشر الاستقرار الاقتصادي²:

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي مع تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، كما أنه يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على

1 - عباسي طلال، أولاد زاوي عبد الرحمن، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 06، العدد ديسمبر 2019، ص: 464 .

2 - رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص : 52 - 55 .

المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمالية مكعب تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية ويعتبر مؤشر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لأحداث التنمية والذي يجب أن يدعم زيادة معدل النمو الاقتصادي في تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات نمو الاقتصادي ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي تقلبات في مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الفرع الرابع: مؤشر الحيطة الكلية.

تستند عملية تقييم سلامة القطاع المالي الى مجموعة من المؤشرات والتي من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والانداز المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث. وتتبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية باعتبارها تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز البنكي المالي للخطر، وتضم مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبط بسلامة النظام المالي ككل وتلك المؤشرات الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤشرات القطاع المالي المنفرد¹. وتهتم مؤشرات الحيطة الكلية هذه بتحليل السلامة المالية الكلية والتي تهدف الى التخفيف من المخاطر في النظام المالي ككل، من خلال².

- استخدام اختبار الاجهاد، تحليل السيناريو، وتحليل مؤشرات السلامة المالية والروابط المالية الكلية.
- تحليل هيكل القطاع المالي، بما في ذلك تحليل الكفاءة، القدرة التنافسية، درجة التركيز والسيولة.
- تحليل التنمية محددات الاستقرار والتنمية التي تناسب مع ظروف البلاد مثل دور المؤسسات المالية العامة، مدى تطور او تخلف السوق المالية.

الفرع الخامس: الحيطة الجزئية

يعرف هذا المؤشر بانه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المبشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني. فقد بدأ هذا المؤشر سنة 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك البنك الاحتياطي الفدرالي، ويمكن تخلص اهم المؤشر فيما يلي

- تصنيف البنوك وفق معيار واحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها.

1 - أسماء دردور، مرجع سابق، ص: 175.

2 - أمال بن الدين، مطاي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 95.

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الاداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
 - يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والاجراءات التصحيحية التي تعقد التفتيش.
 - يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.
- وكما أشرنا سابقا يضم هذا النموذج: كفاية رأس المال، نوعية الاصول، نوعية الربحية، نوعية السيولة الى الحساسية لمخاطر السوق¹.

الفرع السادس: الانذار المبكر²:

ويمكن تعريف نظام الانذار المبكر كذلك على أنه مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات، تقوم بتجميع المعلومات من أجل تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر (والنماذج التي تتناول خطر وقوع الازمات ينصب تركيزها على المخاطر النظامية وأثار العدوى، وتحليل مواطن ضعف القطاع المالي) للتعرف على هذه المخاطر وعلى أثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلا.

إذن تتبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الانذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة في توجيه والانذار والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها الذي يمثل أحد أهم جوانب الادارة الناجحة للازمة، وجعل نتائجها السلبية في حدها الأدنى، من خلال وضع التدابير الاستباقية لمنعها، أو التعامل الفاعل معها في حال وقوعها. وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تنجم عن الازمات، وهنا يظهر نظام الانذار على أنه أداة مفيدة لسياسة الحماية والوقاية التي تمكن الحكومة من تطبيق السياسات في المراحل الاولى قبل تطور الازمات، حيث أن الدراسات وخبرة الدول تشير إلى أن التدخل في بداية الازمة أفضل وذو نتائج إيجابية على إخماد الازمات أو التخفيف من أثارها.

1 - العيد صوفان، الطيب بولحية، دور مؤشرات الحبيطة الحزئية في التنبؤ للازمات المصرفية، دراسة قياسية على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000 - 2012) مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5، ص: 91.

2 - أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، مرجع سابق، ص: 98 - 99.

المبحث الثالث: دور ووسائل البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

يعتبر الحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الإيجابيات التي يسعى البنك المركزي أن يجعلها من أولوياته للوصول إلى أهدافه.

المطلب الأول : دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي¹ : أصبح من الأدوار الأساسية للبنوك المركزية السعي للحفاظ وتحقيق الاستقرار المالي ونجد أن البنوك المركزية مطالبة أكثر بضرورة مراعاة زيارة مشاركتها في تحقيق الاستقرار المالي الذي يطالب البنك المركزي بتحقيقه الاستقرار المصرفي ويتعداه للقطاعات الأخرى كالتأمين والبورصة والوساطة والخدمات المالية المتنوعة بين ترابط هذه الأسواق وابتعاد كثير من الدول عن وضع سلطات مسؤولة ومنفصلة لكل منها ، تقوم البنوك المركزية بحماية الاستقرار المالي والاقتصادي وتقرير ضوابط الائتمان وأسعار الاقتراض أو الخصم بما يساير الظروف الاقتصادية وبما يحمي المتعاملين من آثار الاستغلال والغبن شاملا ، أثر التضخم على هبوط القوة الشرائية للنقود فيما يخص بين تواريخ الاقتراض وتواريخ السداد .

ونجد أن الازمات المالية التي حدثت في مختلف أنحاء العالم منذ أواخر التسعينات هي التي كشفت الصورة بحقائقها وكان الفضل لما وقع في تلك الازمات وجعلتها إنذار للعديد من الدول مما دفعها الى أن تولي اهتماما أكبر للاستقرار النقدي هو الهدف الرئيسي ، ومن ثم لاحظنا بأنه بدأ الاستقرار المالي يكتسب الكثير من الأهمية المتزايدة ضمن أهداف البنوك المركزية وأصبحت أهداف البنوك المركزية تجمع بين الاستقرار المالي والنقدي لان كل منها يخدم الآخر لما منفعة متبادلة ويوجد رابط كبير بينهما في تحقيق الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية وهو تحقيق النمو الاقتصادي ونقول بأن الاستقرار المالي يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والعكس صحيح ويمكننا أن نستنتج ما يلي:

- الاستقرار المالي والنقدي: ترابطهم تحقيق الكثير من الإيجابيات التي تخدم البنك المركزي وتجعله يحقق من الأهداف المراد الوصول إليها.
- لا يمكن الفصل بين الاستقرار المالي والسياسة النقدية من أجل بناء بنك مركزي فعال ومع تزويده كذلك بأشخاص مناسبين له. البنك المركزي يلعب دورا مهما في تنفيذ الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية، الاقتصادية، الإستثمارية، التجارية، الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل.
- تنظيم السياسة النقدية للدعم النقد والمحافظة على الاستقرار محليا ودوليا.
- ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير المحلي (كما، نوعا) وفق لحاجة الاقتصاد.
- خلق الأجواء المناسبة في تنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسة النقدية والائتمانية المعتمدة.
- المساهمة في معالجة اوضاع موازين مدفوعات استخدام السياسة النقدية والمالية.

1 - أسماء يحيوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015، ص ص: 94 - 96.

- إدارة الاحتياطات وتنظيم ومراقبة القطار المالي والمصرفي وممارسة دور البنوك ومقرض الاخير.
- تجنب المخاطر ووضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الاصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

المطلب الثاني: دور الادارة الراشدة للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه.

تعتبر الادارة الرشيدة بالنسبة للبنك المركزي بمثابة الطريق المسهل لتحقيق الاستقرار المالي لها.

أ - وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات العادية : شملت الدراسة عددا من المؤسسات المركزية وأوضحت النتائج التحليلية والمقارنة أن وظيفة المصارف اللامركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الاوضاع الاقتصادية العادية وفي معظم هذه البنوك تقوم بأدوار مختلفة ويعز ذلك لعدد من العوامل أهمها إختلاف القوانين واللوائح السياسية والهياكل التنظيمية للمؤسسات المختلفة وتوزيع وتنسيق المهام مع الجهات الاخرى ذات الصلة ومثال ذلك يقوم البنك المركزي والرقابة الوقائية الجزئية وبالتالي تقوم بتوفير السيولة الطارئة للمصارف وتوصلت الدراسة الى عدم توافر مصرف مركزي في عينة الدراسة استهدف بوضوح الاستقرار المالي وإنما جاء ذلك ضمنا في أهداف السياسة النقدية والمصرفية¹.

ب - وظيفة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي خلال الفترات غير العادية : تقوم البنوك المركزية في الاحوال العادية بإعداد ومتابعة السياسة النقدية ونظام الدفع والتدخل في بعض الاحيان إذا كان هناك ضرورة فمثلا معالجة ارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف بجانب دورها الرقابي والاشرافي على المصارف مستخدمة أدوات سواء مباشرة وغير مباشرة ولاحظت الدراسة أن هذا الدور هو نفسه التي تقوم به المصارف المركزية خلال فترة الاضطرابات وخاصة الازمة المالية (2008) ثم قامت المصارف المركزية في دول أخرى بدور المقرض الاخير وذلك بتوفير السيولة لعدد من المصارف والمؤسسات المالية مقابل ضمانات معينة وفق الحالات المستعجلة أو بدون ضمانات وفيما يتعلق بالترتيبات والمقترحات ركزت الدراسة على السياسات التي تحد من حدوث الازمات والترتيبات وإدارتها والتعامل معها ويتطلب ذلك توفير المصارف المركزية للسيولة الطارئة والمؤسسات المالية التي تواجه نقص السيولة وكذلك تقديم التمويل الطارئ وإعداد الترتيبات والاجراءات لإدارة عملية أنشطة هذه المؤسسات والتي قد تكون بنوكا وشركات أموال أو أي مؤسسات مالية واقتصادية متنوعة .

ج - السياسات الوقائية للبنوك المركزية : يقوم البنك المركزي في معظم الدول بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة كوزارة المالية والاقتصادية واعمال التجارة (داخلية - خارجية) بمهمة تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه وذلك من خلال إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة النقدية وسياسة النقد الاجنبي والسياسات المصرفية والرقابية وتشير الدراسة أن قيام المصرف

1 - محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، المجلد 1، العدد 30، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2014، ص ص: 41 - 43.
متاح على الموقع ثم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/01/23، على الساعة 20:45.

المركزي بإعداد وتنفيذ السياسات الوقائية الخاصة بمؤسسة المالية قد أدى الى تحسين فعالية هذه السياسات وذلك نسبة لتوفير البيانات المتعلقة لأداء هذه المؤسسات ودرجة الترابط بينها وتأثيرها على بعضها وتقوم الادارة المعنية بالرقابية الوقائية بالمصرف المركزي بتحليل الميزانيات وحساب الارباح والخسائر بصورة دورية يتم تحديدها ومن ثم إعداد التقارير التي تتضمن التوصيات والمعالجات المالية والمحاسبة لأي اضطرابات يتوقع حدوثها وبالتالي يتم التحوط لاحتمال ظهورها من خلال أن تقوم الوحدات التابعة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة الرقابة الوقائية الجزئية وتطبيقها بصورة :

- تتسق مع فعالية الحكومة الرشيدة.

- تراعي التنسيق مع أهداف السياسة النقدية والسياسات المصرفية والرقابية الأخرى.
- تعتمد تطبيق هذه السياسات على الهيكل المؤسسي ودرجة تطور السوق المالي والترتيبات السياسية والتجارب الماضية.
- تتفق مع الرأي الاقتصادي بأنه ليس هناك معالجات موحدة للاضطرابات في أداة المؤشرات المالية والمصرفية تتوافق مع الاقتصاديات المتنوعة للدول.

المطلب الثالث: وسائل البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي:

تقوم المصارف المركزية بتحقيق الأهداف من خلال أدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من تشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع بمجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسات النقدية أو الرقابة والإشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله بهدف السيطرة على عرض النقود تمهيد للسيطرة على التضخم ووصولاً الى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد استخدام مجموعة من الأدوات التقليدية والفاعلة منها¹:

- عمليات السوق المفتوحة.
- إعادة خصم الأوراق التجارية.
- وضع سقف الائتمان.
- نسب السيولة.
- تحديد نسب الاحتياطي النقدي.
- مراقبة أسعار الصرف.
- مبادلة العملات الأجنبية.
- تحديد سعر الفائدة.

نجد بأن هذه الأدوات مهمة جداً بالنسبة لأي مصرف مركزي من أجل تحقيق الاستقرار المالي وذلك بحسن أدائها وتنفيذها حسب المتفق عليه من خلال الدراسات والمعلومات المعتمد عليها فعلى المسيرين في البنوك المركزية المحاولة على الحفاظ على الاستقرار المالي حسب تطبيقهم لهذه الأدوات ومراعاة الجوانب التالية النمو الاقتصادي السياسة الاقتصادية النقدية الاستقرار النقدي لكي يتحقق الاستقرار المالي يكون الهدف المراد الوصول إليه سهل وبسيط دون تعقيدات.

1 - محمد فوزي، مرجع سابق، ص: 44 - 46.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك المركزية تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد ، وتعمل البنوك المركزية على تنظيم النظام المالي وغدارة السياسة النقدية والمالية وتحافظ على استقرار العملة وتراقب النمو الاقتصادي والتضخم ، فإن تحقيق الاستقرار المالي يعتمد على عدة عوامل مثل السياسات النقدية والمالية التي تتبعها الحكومة والبنك المركزي ومن بين هذه السياسات الحد من الديون العامة وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة إضافة الى التركيز على تحسين سوق العمل وتعزيز النمو الاقتصادي ، فإن دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي لا يمكن تجاهله ، بل يجب الاعتماد عليها وتمكينها في تلبية التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول والمجتمعات ، فإن مؤشرات الاستقرار المالي عبارة عن عدة مقاييس تستخدم لتحليل حالة استقرار الوضع المالي للفرد أو المؤسسة وتهدف إلى تحديد مدى قدرة الفرد أو المؤسسة على تحمل المخاطر والتغيرات المالية .

الفصل الثاني

تمهيد

إن بنك الجزائر يقف على قمة الجهاز المصرفي ويتميز بأهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه لمهمة الإصدار النقدي ومهمة إدارة السياسة النقدية، فالجهاز المصرفي الجزائري يواجه قوى ومتغيرات محلية وعالمية عرضة للعديد من المخاطر لتحقيق ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي الجزائري وبالتالي فإن الاستقرار المالي يعتبر مؤشرا هاما في الأسواق المالية حول العالم حيث يتم تحليل الاستقرار المالي باستخدام مؤشرات مختلفة، وتهدف هذه المؤشرات الى تحديد مدى قدرة الفرد أو المؤسسة على تحمل المخاطر والتغيرات المالية الحادة يمكن ان تصيب الاقتصاد بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص .

بشكل عام فإن المؤشرات الاقتصادية والمالية تعتبر أدوات مهمة لتحديد الوضع المالي والاستقرار المالي، وتستخدم لتعزيز الأمان والثقة في الاستثمارات والتداولات المالية.
تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر

المبحث الثاني: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في تحقيق مؤشرات الاستقرار المالي خلال فترة 2000-2022.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر

بنك الجزائر هو بنك المركزي للجزائر، وهو يعتبر المؤسسة المصرفية الرئيسية في البلاد، وهو مسؤول عن إدارة سياسة النقد والعملات في البلاد، وتنظيم النظام المصرفي والمالي فيها، ويعمل بنك الجزائر على تقديم الخدمات المصرفية والمالية للحكومة وللجهات الأخرى في البلاد.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الجزائر.

يعرض هذا المطلب نشأة وبنك الجزائر ويعرفها للمؤسسة الوطنية

الفرع الأول: نشأة البنك الجزائري¹

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة وترعرع كامتداد للنظام المصرفي بكل خصائصه ومقوماته، كما ظلت وظائفه انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا، وفيما يتعلق ببنك الجزائر فقد بادرت السلطات الفرنسية إلى إنشائه سنة 1851 برأسمالية قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 6 آلاف سهم، وعند نشأته تولى بنك الجزائر وظيفتي الإصدار والائتمان في أن واحد، إلا أنه وبعد نصف قرن من إنشائه تقلصت وظيفته الثانية شيئا فشيئا.

ونتيجة للازمة الشديدة التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1850-1900) بسبب إسرافه في تقديم القروض ، هذا ما دفع بالسلطات الفرنسية سنة 1900 إلى نقل مقره إلى العاصمة باريس، مع تغيير تسميته إلى " بنك الجزائر تونس " وإعطائه حق الإصدار بدون قيود وتمسكت الجزائر بحق الإصدار إلى غاية 1958/09/19 تاريخ تأسيس البنك المركزي التونسي ليعود اسمه مجددا إلى " بنك الجزائر " وذلك بمقتضى المرسوم 1958 والذي ظل يعمل بهذا الاسم حتى تاريخ 1962/12/31 ، تاريخ إنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك المركزي الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بموجب قانون أوت 1851 ويتولى بنك الجزائر وفقا للكتاب الثالث المتعلق بالصلاحيات والعمليات من الأمر رقم (06-11) القيام بالمهم التالية .

- إصدار النقود القانونية.

- السهر على الأسعار كهدف للسياسة النقدية والعمل على توفير أفضل الشروط في مجال النقد والقروض والصرف.

- تحديد طرق وكيفيات الاقتراض من الخارج و منح الترخيص اللازم للقيام بذلك.

- يقترح على كل التدابير الكفيلة بتحسين وضعية ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وضعية المالية العمومية.

- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات متعددة الأطراف الدولية، كما يمثلها في مختلف المؤتمرات الدولية.

1 - عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 - 2019، ص ص: 286 - 287.

الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر رقم 04.10 المؤرخ في أوت في 26 أوت 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم (11.03) الصادر في 2 أوت 2003، والمتعلق بالنقد في مواد رقم (9-10-11-12-13) بنك الجزائر بأنه¹:

المادة 9: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر. ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. كما لا يخضع الى التزامات التسجيل في السجل التجاري

المادة 10: تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.

المادة 11: يقع مقر بنك الجزائر فروعاً أو وكالات في المدن حيث يرى ضرورة لذلك

المادة 12: لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كفاءات تصفيته.

المادة 13: يتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ يساعد ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر²

من خلال مختلف قوانين النقد والقرض المتعاقبة في الجزائر يتضح لنا نوعين من الأجهزة، الأولى تعتبر أجهزة مكونة لبنك الجزائر، والثانية هي أجهزة مساعدة له، وما يهمنا في هذه الدراسة النوع الأول المكون لهيكل بنك الجزائر الذي كان يطلق عليه سابقا البنك المركزي

الفرع الأول: المحافظ ونوابه³

نظرا لحساسية وظيفة محافظ بنك الجزائر، فقد خصه المشرع بمركز قانوني خاص، سواء من حيث طريقة تعيينه أو حالات إقالته من جهة، ومن خلال صلاحيته من جهة أخرى.

1- تعيين المحافظ: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعد ثلاثة (03) نواب محافظ، يعينوا جميعهم بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية 12، ولعل هذه الطريقة في تعيين هي تكريس بما جاء في نص المادة 78 من دستور 1996.

نشير هنا إلى أن المشرع لم يحدد مدة المحافظ أو النواب على رأس إدارة بنك الجزائر، عكس مكان عليه في قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث كانت المدة التي يشغلها المحافظ محددة بستة (06) سنوات، (5) سنوات لكل واحد من نوابه، وهي غير قابلة للتجديد إلا مرة واحدة، إن سلطة تعيين أو العزل تشكل في حدتها عامل ضغط من شأنه

1 - المادة رقم 9 الى 10 من الامر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الامر رقم 10-04.

2 - المادة رقم 9 الى 10 من الامر 11/03، مرجع سابق.

3 - بلودنين أحمد، هيكل بنك الجزائر بين السلطة والحرية طبقا لقانون النقد والقرض 11/03 المعدل والمتمم، مجلة الباحث، المجلد 06، نوفمبر 2021، ص: 187 - 188.

التأثير على قرارات المعين ، والخضوع للجهة معينة ، وقد عمدت القوانين المؤسسة لاستقلالية البنك المركزي إلى تولية مهمة التعيين إلى رئيس الدولة ، حتى لا يقع المحافظ تحت رحمة رئيس الحكومة او وزير المالية

2 - حالات العزل: حسب نص المادة 2/15 من قانون النقد والقرض بأنه يمكن عزل المحافظ ونوابه إلا في حالة الخطأ الجسيم إلا أنهم قد يعزلون في حالة العجز الصحي الذي يستحيل عليهم ممارسة مهامهم بصفة عادية، وعليه فلا يمكن عزلهم خارج هاتين الحالتين

نشير إلا المشرع لم يحد لنا المقصود بالخطأ الجسيم بالنسبة للمحافظ ونوابه، إلا انه قد يفهم من ذلك الخطأ الذي ينتج عن الموظف او العامل والذي تتبعه إضرار خطيرة تؤثر على حسن سير المرفق، بغية حماية المحافظ ونوابه من التأثيرات: لضمان استقلالية بنك الجزائر من جهة، وحماية تشكيلة إدارة بنك الجزائر من الضغوطات من جهة ثانية، فقد خصهم المشرع بمجموعة من الامتيازات ومجموعة من الممنوعات، تتمثل فيما يلي:

- يحدد مرتب المحافظ ومرتب نائب المحافظ بمرسوم رئاسي ويتحملهما بنك الجزائر.
- يتقاضى المحافظ ونوابه أو ورثتهم عند الاقتضاء، إلا حالة العزل بسبب خطأ فادح، تعويضا عند انتهاء ممارسة وظيفتهم يساوي مرتب سنين يتحمله بنك الجزائر وذلك باستثناء كل مبلغ آخر يدفعه هذا البنك.
- يمنع المحافظ ونوابه امن أي عهدة انتخابية وكل وظيفة عمومية، كما لا يخضعون لقواعد قانون الوظيف العمومي.
- لا يمكن المحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية والدولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو النقدي.
- لا يمكن للمحافظ أو نوابه اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، ولا يمكن أن يقبل أي تعهد عليه توقيع أحدهم في محفظة أية مؤسسة عاملة في الجزائر.
- لا يجوز للمحافظ ونوابه، خلال مدة سنتين (2) بعد نهاية عهدتهم أن يسيروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر أو شركة تسيطر عليها مثل هذه المؤسسة، ول يعملوا كوكلاء أو مستشارين لمثل هذه المؤسسات أو الشركات

3 - صلاحيات المحافظ ونوابه¹: مما يستدعي التأكيد عليه في يخص الصلاحيات هو هيمنة صلاحيات المحافظ واتساعها في مقابل صلاحيات نوابه، فإن كانت هذه الأخيرة مستمدة من القانون مباشرة فإن صلاحيات النواب تعد من صلب صلاحيات المحافظ الذي له تحديد صلاحيات كل نائب وسلطته لان القانون لم يتطرق لها خلافا فعل مع صلاحيات المحافظ ما يجعلها خاضعة أساسا لهذه الأخيرة وكل ذلك طبقا لنص المادة 17 من الأمر رقم 11/03 فإن صلاحيات المحافظ تتمثل أساسا في:

- إدارة شؤون بنك الجزائر فيجوز له اتخاذ له كافة التدابير لتنفيذ والقيام بجميع ما يراه مناسبا طبقا للقانون.

1 - سنوني على، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، هيكله بنك الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص: 02.

- تمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام.

- يتمثل بنك الجزائر أمام الهيئات القضائية فيرفع الدعاوي ويتابعها ويتخذ جميع الإجراءات والتحفظية التي يراها مناسبة.
- يقوم بإدارة شؤون المستخدمين لدى البنك وفقا للقانون الأساسي للمستخدمين ويعينهم في مناصبهم ويرقيهم ويعزلهم ويفصلهم.

ما يميز صلاحيات محافظ بنك الجزائر هو أنها رغم كونها واسعة وما يمارسها دون قس دالا أنه قد يمارسها في بعض الحالات بموجب موافقة أو مشاركة جهة أخرى وهذا ما سوف نراه عند حديثنا عن مجلس الإدارة.

أما صلاحيات نواب المحافظ فهي من اختصاص المحافظ نفسه فهو من يقوم بتحديدتها وضبط سلطتهم، كما يمكنه عند الحاجة والاقتضاء أن يختار من بين إطارات البنك وكلاء خاصين وكل ذلك يتم في إطار التفويض إمضاءه لاحد أعوان البنك طبقا لنص المادة 17 من الامر رقم 11/03.

الفرع الثاني: مجلس الإدارة¹:

نشير أن مجلس الإدارة أنشأ بموجب الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001 المعدل والمتمم من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، حيث أنه سابقا وحسب قانون 10/90 كانت الوظيفة النقدية والإدارية تمارس من طرف مجلس النقد والقرض، ثم عدل وأصبحت الوظيفة الإدارية من اختصاص مجلس الإدارة، بينما الوظيفة النقدية من اختصاص مجلس النقد والقروض.

يعتبر مجلس الإدارة ثاني هيئة المشرع بنظام قانوني مكونة لبنك الجزائر، خص خاص، من حيث تشكيلته وطريقة تسييره.

1 - تشكيلة مجلس الإدارة وتسييره:

يتكون مجلس الإدارة من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- (03) موظفين ذوي أعلى درجة معنيين بموجب مرسوم رئاسي، بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.
- (03) أعضاء مستخلفين، يستخلفون الأعضاء الثلاثة الدائمون في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها.

2 - صلاحيات مجلس الإدارة:

نشير في هذا الصدد إلى أن الأمر 11/03 قد وسع من سلطات مجلس الإدارة، والمحدد بموجب المادة 22 منه، وهي كالآتي:

- التداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر، وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها.

1 - بلودنين أحمد، مرجع سابق، ص ص: 190 - 191.

- ضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- الموافقة على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.
- التداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات.
- الفصل في شراء العقارات والتصرف فيها.
- تحديد ميزانية بنك الجزائر كل سنة.
- تحديد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر حساباته ويضبطها.
- الاطلاع بجميع الشؤون التي تخص بنك الجزائر.
- ضبط توزيع الأرباح، والموافقة على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.

الفرع الثالث: حراسة بنك الجزائر ورقابته (هيئة المراقبة)¹:

طبقا للنص المادة 26 من الأمر 11/03 فإن مراقبة بنك الجزائر وحراسته تتولاها هيئة خاصة، تتألف من مراقبين (02) يتم انتداهما من إدارتهما الأصليتين استنادا من مكتسبات من المعرفة في المجال المالي والمحاسبي وتحمهما في المحاسبية المفصلة بالبنوك المركزية. ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي وتنتهي مهامها بنفس الشكل وقد أغفل القانون تحديد مدة الانتداب ويعمل المراقبان بنظام دوام كامل وتحدد كيفية الدفع مرتباتهما عن طريق تنظيم أما عن تنظيم هيئة المراقبة فيتولى مجلس الإدارة تحديده ويضبط الوسائل البشرية والمادية التي توضع تحت تصرفه.

- مهمة الرقابة وحدودها: استنادا للنص المادة 27 فإن مهمة هيئة المراقبة تتمثل في حراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر.

- مراقبة جميع العمليات التي يقوم بها البنك.
- تمارس هيئة المراقبة حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة.
- حراسة تنظيم سوق النقدية وسيورها.
- علاقة هيئة المراقبة بمجلس الإدارة.
- حضر المراقبان دورات مجلس الإدارة ويكون صوتهما استشاريا ويطلعان المجلس على نتائج المراقبة التي أجريها.
- يقدم المراقبان للمجلس كل الاقتراحات والملاحظات التي يريانها ملائمة، وإذ رفضت اقتراحاتهما يجوز لهما طلب تدوينها في سجل المداوات ويطلعان الوزير المكلف بالمالية بذلك.
- ترفع هيئة المراقبة للمجلس الإدارة تقريرا حول عملية التدقيق في حسابات نهاية السنة المالية، وكذا التعديلات المقترحة.

كما يجوز للوزير المالية أن يطلب منهما في كل حين تقريرا حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصاتهما.

1 - سنوني علي، مرجع سابق، ص ص: 07-08.

الفرع الرابع: مجلس النقد والقرض

بعدما كان مجلس النقد والقرض يمارس وظيفتين، الأولى إدارية والثانية تتعلق بالسياسة النقدية طبقا لقانون 10/90 الذي منح الوظيفة الإدارية لمجلس إدارة بنك الجزائر، واحتفظ مجلس النقد والقرض بالوظيفة النقدية.

1 - تشكيلة مجلس النقد والقرض وطريقة عمله:

حسب نص المادة 58 من الأمر 11/03 يتكون مجلس النقد والقرض من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.
 - شخصيتان تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية، وتعيين الشخصيتان العضويتان في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية، كما يتداولان ويشركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة.
- الملاحظ هنا أن كل تشكيلة مجلس النقد والقرض تعين بموجب مرسوم رئاسي، وهذا مما الشك فيه يمنحها أكبر قدر من الاستقلالية.

2 - صلاحيات مجلس النقد والقرض:

يعتبر مجلس النقد والقرض سلطة نقدية لها صلاحيات واسعة بهذه الصفة طبقا للنص المادة 62، يمارس صلاحياته بصفة مستقلة عن أي جهة وذلك عن طريق إصدار أنظمة وقرارات فردية وهو يقوم بـ:

- إصدار النقد كما هو منصوص عليه في المادتين 02 و 04 من هذا الأمر. وكذا تغطيته وهو احتكار لمجلس النقد والقرض، فلا يكون لأي جهة أخرى سلطة إصدار النقد ولا يكون للأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية التي يصدرها بنك الجزائر أي سعر قانوني غير تلك التي أصدرها مجلس النقد والقرض، كما يحدد المجلس شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفق لفقرة " أ " من المادة 62.
- وضع مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم والسندات تحت نظام الأمانة و رهن المستندات العامة والخاصة والعمليات المتصلة بالمعادن الثمينة والعملات.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتعلق بتطوير المجاميع النقدية ويحدد باستخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقد، والتأكد من نشر المعلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال.
- تسيير وسائل الدفع وسلامتها، وكل الأدوات التي تمكن الأفراد من تحويل الأموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل (المادة 69).
- شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها وكذا شروط إقامة شبكاتها و لاسيما تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية وكذا كفاءات إبراؤه.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام.

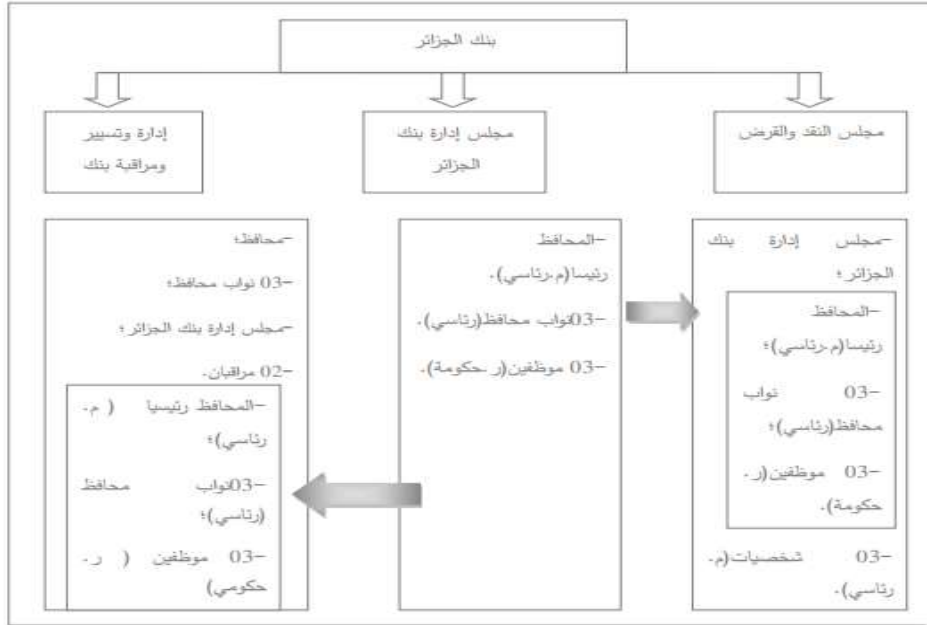
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن (الحق في السرية).
- المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكذا أجال وكيفيات تبليغ الحسابات والبيانات المحاسبية الإحصائية والوضعية المصرفية العامة لكل ذوي الحقوق لاسيما بنك الجزائر.
- تنظيم سوق الصرف وتحديد أهداف سياسة الصرف وكيفية ضبطه وتسهيل احتياطياته وكذا شروط التقنية لممارسة المهنة المصرفية ومهنتي الاستشارة والوساطة في المجالين المصرفي والمالي.

وإذا كانت هذه الصلاحيات المنوطة لمجلس النقد والقرض قصد تنظيم السياسة العامة * للدولة في مجال النقد

فإنه يتخذ قرارات بصفة فردية وذلك فيما يخص:

- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد.
 - الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية.
 - تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص في الصرف.
 - القرارات المتعلقة في تطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس.
- وعلى اعتبار بنك الجزائر بنك الحكومة فإنه يقوم وبناء على هذا الأساس لاستماع إلى وزير المالية، بناء على طلبه كما تستشير الحكومة المسائل والقضايا المتعلقة بالنقد أو القرض وكل ما يمكن أن ينعكس على الوضع النقدي للبلاد.

الشكل رقم (03) هيكل بنك الجزائر



المصدر: بالطيب جمال، أثر قياس استقلالية البنك المركزي على المؤشرات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر- للفترة (1990 - 2019) أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة ورقلة، 2021/2022، ص:

المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر¹.

يتطرق هذا المطلب إلى مهم وصلاحيات البنك المركزي في الجزائر.

الفرع الأول: مهام بنك الجزائر.

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي:

- أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولاسيما بالشراء والبيع والاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل.
- يمكنه أن يمنح تسيقات للبنوك من العملاء وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة.
- يمكنه منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن تكون مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية.... بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص بمجلس النقد والقرض.
- يمكنه ولتلبية حاجات الخاصة شراء عقارات أو يكلف من بينها أو يبيعها أو يستبدلها، وتخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة ولا يمكن أن تكون إلا بالأموال الخاصة.
- يقوم بمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري ولا يمكن أن تتجاوز مدتها 240 يوم وفي حدود حد أقصى 10 بالمائة من الإيرادات العامة للدولة.

الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر.

- جاءت صلاحيات بنك الجزائر في الكتاب الثالث من قانون النقد والقرض تحت عنوان صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، يعتبر بنك الجزائر أساس الجهاز المصرفي، فهو يشرف على الجهاز المصرفي ويقوم على إصدار النقود ويعمل على محافظة استقرار النقدي فهو بنك الحكومة، حيث يتولى قيام الخدمات المصرفية للحكومة ويشتركها في إعداد السياسات النقدية والمالية وهو أيضا بنك البنوك... حيث تتمثل صلاحياته فيما يلي:
- تتمثل مهمة البنك المركزي في ميدان النقد والقرض والصراف في توفير أفضل شروط والحفاظ على أفضل الشروط عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.
 - تستشير الحكومة في كل شرع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية النقدية.
 - يمكن للبنك المركزي أن يقترح على الحكومة كل تدابير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد.
 - يساعد الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، وعند الضرورة يمكنه تمثيل الحكومة لدى هذه المؤسسات في المؤتمرات الدولية.

1 - أحمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2009، ص ص: 38. 39.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر.

تعتبر الكتلة النقدية أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في بلد ما ومؤشرا أساسيا في تحديد سيولة الاقتصاد.

المطلب الأول: مضمون قانون النقد والقرض 10/90 وتعديلاته.

يقترح هذا المطلب، بعد التعريف وإبراز الأهداف، تشريح وجيز لقانون النقد والقرض 10/90 ومختلف التصحيحات التي طرأت عليه.

الفرع الأول: تعريف قانون النقد والقرض.

قانون النقد والقرض هو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحياته وعملياته. ينظم القانون تكوين صلاحيات مجلس النقد والقرض ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص¹.

الفرع الثاني: مضمون قانون النقد والقرض.

لقد تم الموافقة على قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أبريل 1990 من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد وقد شمل كل المسائل المتعلقة بالنقود والبنوك سواء تعلق الأمر بالإصدار النقدي ومراقبة الكتلة النقدية أو بشكل القانوني للبنوك مراقبة البنوك ومعايير تسييرها وذلك ضمن ثمانية (8) أبواب رئيسية وهي²:

1 - النقد.

2 - هيكل بنك المركزي وتنظيم عملياته.

3 - التنظيم البنكي

4 - مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

5 - حماية المودعين والمقترضين.

6 - تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

7 - العقوبات الجزائية.

8 - أحكام انتقالية ومختلفة.

وقد ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه وألغى صراحة الأحكام الواردة في قانوني أوت 1986 وجانفي 1988 اللذان يمثلان قانونا لمرحلة معينة. وباعتباره القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة المصرفية ويضبط قواعد العمل المصرفي منذ صدوره في أبريل 1990 لذلك فإن دراسة هيكل النظام المصرفي واليات وعمله سوف تتم في إطار أكامه.

1 - تقرير بنك الجزائر، المتاح على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz>

2 - شريفة عزي، وآخرون، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06 العدد 02، 2021، ص: 305.

الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض

- لقد جاء قانون والقرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له، ولعل أهم أبعاد وأهداف القانون تتمثل فيما يلي¹:
- سد الفراغ القانوني: حيث الأول مرة ورد قانون عضوي متماسك.
 - ردا اعتبار البنك المركزي وإعطائه مكانته الحقيقية.
 - إعطاء الاستقلالية وتجسيدها على ارض الواقع للمؤسسات المالية والمصرفية حيث أصبحت تعمل وفق معايير اقتصاد السوق التي في الربحية والمرد ودية المالية.
 - إنشاء بورصة القيم المنقولة لتشجيع البحث عن الادخار وتسيير الميزانية.
 - تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
 - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- وأخيرا يمكن القول النقد والقرض قد وضع بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من الاقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه باليات السوق

الفرع الرابع: قانون النقد والقرض

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه حيث سمح قانون رقم 10/90 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد. بالإضافة إلى انه اخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988، كما حمل في طياته بأفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز البنكي أدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها واليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبيراً لصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل. أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن اختصاره في النقاط التالية²:

أ - الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هذه هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة. وقد تبني القانون مبدأ بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تحدها السلطة النقدية وبناء على الوضع السائد.

1 - العزاوي كلثوم، تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض (1990-2019) مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايا، أدرار، ص: 330.

2 - زواوي فضيلة وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 77 - 80.

حمل قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين دائرتين الحقيقة والنقدية ويعني ذلك أن القرارات المقيدة لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت هذه القرارات النقدية تتخذ على الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية انطلاقاً من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها.

وكان من شأن هذا الفصل الذي تبناه قانون والقرض السماح بتحقيق مجموع من الأهداف أهمها هي:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا أن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات الخاصة.

- تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكائنها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي

- تتوفر الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير تميز بين الأعوان الاقتصاديين، لاسيما بين المؤسسات العامة الخاصة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف لبنوك، وجعله يلعب دور مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دوراً أساسياً في تدبير التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات المخططة، وذلك باللجوء إلى عملية أي الإصدار النقدي الجديد على وجه الخصوص حين لا يكفي الادخار الميزانية للقيام بذلك، لاسيما أمام تزايد حاجيات التمويل بالتوازي مع أهمية الاستثمارات المبرمجة، سمح لها التنظيم الإداري للعلاقات المالية بين المؤسسات من جهة والتدفقات الحقيقة والمالية من جهة ثانية اللجوء بسهولة نسبية إلى هذه الموارد المتتالية عن طرق الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الخزينة. وقد خلق هذا الأمر تدخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات البنك المركزي، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.

- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ج - الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمار المخططة للمؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، خلق مثل هذا الأمر كما رأينا غموضاً كبيراً على مستوى نظام التمويل نظراً للتداخل الكبير بين الوظيفة التمويلية للخزينة العمومية ووظيفة البنوك في هذا المجال. لقد كان هناك وعي بهذه المشكلة انعكس بتضمين قانون النقد والقرض مبدأ يتم بموجبه الفصل بين دائرتين عن طريق القيام بأبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية

العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، أمام النظام البنكي الذي استعادة مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية. ويسمح الوصل بين هاتين الدائرتين بلوغ الأهداف التالية

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- لتقليص من آثار عملية الاستعداد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص ففي إطار السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما إذا كانت عمومية أو خاصة.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة عمليا في مستويات عديدة ، فوزارة المالية كانت تتصرف على أساس أنها هي السلطة النقدية ، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها ، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقد .ولذلك جاء قانون النقدي والعرضي ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية ، حيث كان ذلك انعكاسا منطقيًا للتحويلات التي تم تسجيلها على مستوى الفصل بين الدوائر الثلاثة السابقة، وهكذا تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع باستقلالية مفرقة وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض ولقد حرص قانون النقد والقرض على أن تكون هذه السلطة النقدية :

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية
- وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسير النقد، ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

هـ-وضع نظام بنكي على مستويين

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ نظام بنكي على مستويين. بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض بين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة البنكية. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي. ويفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام البنكي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنك معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

الفرع الخامس: أهم التعديلات الطارئة على قانون النقد والقرض

يتم في هذا الفرع تقديم التعديلات الصادرة عن قانون النقد والقرض لعدة فترات زمنية

1- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2001¹

1 - زاوي فضيلة، وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار الإصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة (1990-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 5 العدد 1 ، مارس 2021 . ص: 81.

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل للقانون رقم 10/90 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، جاء في بعض مواد القانون رقم 10/90 التي تتعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابه ونجد في المادة (2) من الأمر 01/01 إضافة إلى الفصل بين إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض، حيث أصبح تسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه:

- محافظ البنك المركزي

- ثلاثة (03) نواب للمحافظ

- مجلس الإدارة (تعويض لمجلس النقد والقرض)

- مراقبان.

فالمادة السادسة (06) من الأمر 01/01، تنص على أن تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من

- محافظ رئيسا.

- موظفين ساميين يعينون بمرسوم صادرة عن رئيس الحكومة.

أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر رقم 01 / 01 من:

- أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر.

- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، مما أصبح عدد أعضاء مجلس النقد

والقرض عشرة (10) وقد كان عددهم سبعة (7) فقط.

وتتمثل صلاحياته حسب المادة 10 فيما يلي:

- للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس ورئاسته، تحديد جدول أعماله، وكى يجري الاجتماع لابد أن يبلغ

النصاب ستة (06) أعضاء على الأقل

- تتخذ القرارات بالأغلبية الأصوات ففي حالة تعادل عدد الأصوات يكون الرئيس مرجحا

- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس

- يجتمع المجلس كل ثلاثة (03) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسته ويمكن أن يستدعي للاجتماع

كلما كانت الضرورة بمبادرة من رئيسته أو أربعة (04) أعضائه.

2-التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2003

كان الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 26/08/2003 عن طريق أمر رئاسي كان بمثابة قانون

جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض رقم 10/90 ، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي

واستجابة لتطورات المحيط البنكي الجزائري وإعداد المنظومة البنكية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد إفلاس بنك

الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري وتفاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في

التنظيم البنكي ، من خلال القوانين الصادرة في 2003 و 2004 ، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف ، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر ، وتتمثل في¹ :

- الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية تابعين لوزارة المالية، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير البنكي وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر الجدية.

- القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشأ داخل الجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك بـ 500 مليون دج وبـ 100 مليون دج للمؤسسات المالية بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

- فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهكذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والتنفيذية في النظام البنكي.

- القانون رقم 02 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط التكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 بالمائة و 15 بالمائة كأحد أقصى.

- القانون رقم 03 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة "شركة ضمان الودائع" البنكية، تساهم بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية ويهدف هذا التعديل إلى:

أ - تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة:

يتمثل هذا التعزيز في إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

ب - دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته:

ويظهر معالم الأمر 11/03 ففي هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحية مجلس النقد والقرض وصلاحية مجلس بنك الجزائر وكذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وهذا بإضافة عضوين (02) بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة ودراية في الشؤون النقدية والمالية تدعيم استقلالية اللجنة البنكية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

1 - زاوي فضيلة، وآخرون، مرجع سابق، ص: 82 - 83.

ج - توفير حماية الزبائن عن طريق:

- تدعيم شروط ومعايير منح اعتماد للبنوك ومسيرها وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي.

- إنشاء صندوق التأمين على الودائع يلزم البنوك التأمين على الودائع.

- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر

يهدف الأمر الرئاسي 2008/08/03 الصادر بتاريخ 28/08/2003 إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي كان يتمتع بها والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون 10/90، ومن جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة وبنك الصناعي التجاري.

3 - التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض لسنة 2008.

قانون 08 - 01 سنة 2008 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية الإصدار صكوك دون رصيد وينص على ما يلي:

- وضع قوانين لمكافحة الإصدار الصكوك دون رصيد مشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

- التركيز على النظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

- طبقا للمادة تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

4 - التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2010¹.

جاء هذا الإصلاح في سنة 2010 عن طريق الأمر رقم (10 - 04) المؤرخ في 26/08/2010، حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضال البنوك.

- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال تسيير المرن لسعر الصرف².

5 - التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2011

قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي التأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولة، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه كما أصدر المجلس نظاما ثانيا من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات

1 - أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10 دراسة قياسية، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019، ص: 14.

2 - أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، مرجع سابق، ص: 15.

ما بين البنوك وتحسين نوعية الاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على تنبأ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.

6 - التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2017¹:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية ، شهدت الجزائر تراجع في ارادتها لتمويل الموازنة العامة والتي تعتمد أساسا على المحروقات لجأت الجزائر إلى سياسة تسيير الكمي ، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي ، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر ، وهذا الإصدار قانون النقد والقرض 17 - 10 المؤرخ في 2017/10/11 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45 ، والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل 13 المساهمة على وجه الخصوص .

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآليات مرافقة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير من توازنات خزينة الدولة.

- توازن ميزان المدفوعات.

من أبرز ما أتى القانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 نرجع على المادة 53 من الأمر

10/03 المؤرخ في 2003/08/26 والتي تنص في فقرتها ب على ما يلي:

- يخصص للبنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية بهدف تغطية احتياجات التمويل من الخزينة العمومية والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أذونات لا تتعدى 240 يوما أو تسبيقات لا تتعدى 10 % من إجراءات السنة الفارطة.

- يخصص للبنك المركزي بشراء للسندات من الخزينة العمومية بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الأمر 11-30 في فقرتها 03.

- يخصص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للاستثمار.

1 - زاوي فضيلة، وآخرون، مرجع سابق، ص: 85.

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر.

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل، ومنه سنحاول تقديم مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية.

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض.

يوضح هذا الفرع مسار السياسة النقدية في الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض عبر ثلاث محطات أساسية.

- المرحلة الأولى: 1990-1994¹: تعد سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض الاعتبار للبنك الجزائري مع إعطاء مجلس النقد أو القرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال لاستخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية. لقد حدثت عدة تطورات نقدية منذ 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية فيمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة، تتمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برنامج الإصلاح أي كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان إلى المؤسسات العامة، إذ تم في هذه الفترة إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي 1989 و 1991 بغية لحصول على قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي، وقد مست هذه الشروط السياسة النقدية بالدرجة الأولى، ونذكر منها ما يلي:

- تحرير الأسعار.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.
- التحرير التدريجي لسعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية.
- التقليل من حجم التدخل الدولة في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل أداء مؤسسات القطاع الخاص.

إلا أنه تم التراجع عن هذه السياسة بإتباع سياسة نقدية توسعية، إذ تم إصدار النقد لتغطية عجز الموازنة وتمويل صندوق إعادة تقويم الذي أنشئ خصيصا في تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، المر الذي أدى إلى ارتفاع حاد على مستوى العام للأسعار.

- المرحلة الثانية: من 1994-2000²: كان لسياسة النقدية الإصدار النقدي التي قامت بها الجزائر دون تغطية بهدف تمويل العجز أثرا كبيرا، حيث وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها في تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاه السياسة النقدية، وبذلك لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية من شأنها توفير قرض جديد وذلك في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي المعتمد والذي قسم إلى مرحلتين:

1 - بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2012)، مجلة مركز دراسات الكوفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 177.

2 - بشيشي وليد، مرجع سابق، ص: 178.

- مرحلة الإصلاح الهيكلي:

وتمتد هذه المرحلة في سنة واحدة ابتداء من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، وتضم بنودها التالي:

- تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3 % في سنة 1995 وعدل إلى 6 % في سنة 1995.

- تخفيض معدلات التضخم.

- تحرير التجارة الخارجية من أي عوائق ممكنة.

- الحد من توسع الكتلة النقدية.

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.

- مرحلة التعديل الهيكلي: بخلاف المرحلة السابقة لقد تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة بتوجه

إلى برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ عمدت الجزائر إلى برنامج القرض الموسع ابتداء من عام 1995 إلى غاية

1998 وكان هدف هذه الإستراتيجية إعادة الاستقرار النقدي عن طريق تحقيق ما يلي:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.

- العمل على استقرار أسعار الصرف.

- تخفيض العجز في الميزان التجاري.

- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية وذلك بإنشاء لجنة التنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

- **المرحلة الثالثة: 2000 - 2012**¹: تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توافر

فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل إلى 145 دولار، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى

مستوياته حيث تجاوز 100 مليار دولار وهذا ما ساعد على تنبي مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد

الجزائري والتي قسمت على مرحلتين فرعيتين:

- **المرحلة الفرعية الأولى: من أبريل 2001 إلى أبريل 2004**: تسعى من خلالها إلى تدعيم برامج الإنعاش

الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني من خلال توفير مناصب الشغل والتحكم في معدلات التضخم وزيادة

حجم الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 7 % كما تزامن ذلك مع

جملة من الانجازات في مجال الصحة والسكن والتنمية الريفية.

- **أما المرحلة الفرعية الثانية: بدأت في سنة 2005 إلى 2022**: وهي مرحلة تكنسي أهمية القدرة خاصة وأنها تهدف

إلى دعم النمو الاقتصادي وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود سبب الرئيسي إلى ارتفاع أسعار

المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه، ارتفاع في

معدلات النمو وانخفاض في مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسنا ملحوظا حيث انخفض معدل

التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم هو تسديد المديونية التي أثقلت كامل نشاطات البلاد لسنوات.

1 - بشيشي وليد، مرجع سابق، ص: 179.

المطلب الثالث: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

تهدف السياسة النقدية في الجزائر إلى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلاد، وتنظم عمليات السيولة والمعاملات المالية في النظام المصرفي وتستخدم الحكومة العديد من الأدوات المتاحة لها لتحقيق هذه الأهداف، وتشمل بعض الأدوات.

الفرع الأول: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- النمو الاقتصادي: يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 10/90 والذي تضمنه أيضا الأمر رقم 04/10 يحدد ويتمم الأمر رقم 11/03 في المادة 35، فنتيجة للتحويلات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق نتجت بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات أو اقتصادية ملائمة، حيث انه بدأ العمل بالسياسة النقدية على تطبيق برامج ينتج عنها آثار انكماشية في الأجل القصير، وذلك لكبح التضخم وتقليل الحاجز المالي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية، فإذا افترضنا أن حجم الاستثمار يتأثر بصدفة طردية مدع أو حجم القروض المقدمة إلى المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي، فان هذا الأمر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري حيث أن حجم القروض المقدمة للاقتصاد قد زادت بنسبة 38.8% في 1994 إلا انه تم تسجيل معدد أو سالب خلال تلك السنة، مما يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي من تحسين إنتاج إنتاجيته.

2- الاستقرار العام للأسعار: يقصد باستقرار الأسعار تفادي ظهور اتجاه عام واضح طويل الأمد إن أي تغير في مستويات الأسعار نحو الارتفاع سيؤثر سلبا في قيمة النقود يترتب عليه انخفاض القوى الشرائية لها ومن ثم تترك أثارا ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي. لذا فان الاستقرار في مستوى الأسعار وهدف مرغوب فيه من قبل السلطة النقدية طالما انه يؤدي قضاء على أي اختلال يطرأ على الاقتصاد، ويمكن تحقيق الاستقرار في الأسعار من خلال ضبط سياسات الائتمان المقدم للمصارف والمؤسسات المالية والمصرفية والسيطرة على كمية النقد في التداول¹.

3- التشغيل: يرتبط هدف التشغيل للسياسة النقدية بهدف انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة لتبليغ ذروتها 29,5 لعام 2005، وتبقى معدلات البطالة مرتفعة رغم انخفاضها في فترة 2001-2003، ممدا يعني أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات وطول المرحلة الانتقالية

1 - جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، إستراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات لفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 08، العدد 01 سنة 2022، ص: 102.

لخصوصية المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب استثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار¹.

4- التوازن الخارجي: يعد تحقيق هدف التوازن يرجى من الأهداف التي نص عليها قانون 10/90 والأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقروض، اذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من اجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن خلال استقرار أسعار الصرف من جهة ثانية، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فيبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه من خلال استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، كما أن ذلك يتحد في السوق الصرف المشتركة بين البنوك بتدخل بنك الجزائر يوميا حسب شروط سوق الصرف وحسب القواعد الدولية².

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت أدوات السياسة النقدية تحولا تدريجيا نحو الأدوات غير المباشرة، سواء تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي أو سياسة السوق المفتوحة. تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية:

1 - سياسة معدل إعادة الخصم: لم يمارس البنك المركزي الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض الأزمة، لا يكون هذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لإعادة التمويل، والهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض³.

2 - سياسة السوق المفتوحة: ظهرت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، وعرفت اهتماما بعد صدور قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد والقروض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية وتفعيل نشاطها، لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ الاجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

ولقد حددت المادة 67 من قانون 31-91 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق أقل من 17 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بأن لا تتعدى 20 % من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03-11.

1 - سوسن بركاني، مرجع سابق، ص: 119.

2 - سوسن بركاني، مرجع سابق، ص: 119.

3 - غربي أحمد، بوشريط أوسامة، تطور الكتلة النقدية وأثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية

مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 5، 2016، ص: 190

جند أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا إنجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية والبنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري من طرف البنك المركزي¹.

3 - الاحتياطي النقدي الإلزامي : إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1993 ، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد ، جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية ، بدأ استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994 بنسبة 3 % من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5 % .

أدرج قانون 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث أنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أو تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا بحسب على مجموع توظيفاتها حيث يتعدى هذا الاحتياطي 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.

بدأ تطبيقه في أواخر 1993 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام أدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 بـ 5 % ثم تخفيضه إلى 4 % في فيفري 2001 ثم إلى 3 % في ماي 2001 تم رفعه إلى 6.5 % في شهر ديسمبر 2002 بعد أن كان 4.25 % بهدف تقليص إضافي في فائض السيولة المعروضة.

يبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي².

المطلب الرابع: عوامل نجاح وفشل السياسة النقدية في الجزائر.

يطرح هذا المطلب عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر والمعوقات التي تعرضت إليها هذه السياسة.

الفرع الأول: عوامل فشل السياسة النقدية في الجزائر.

سنوجز إلى أهم العوامل التي تقف عادة أمام السير الحسن للسياسة النقدية في الجزائر لما يلي³:

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري والسياسة النقدية في التغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي.
- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي المخصص خاصة بعد أزمة بنك الخليفة.

1 - غريبي أحمد وشريط أوسامة، مرجع سابق، ص: 190.

2 - غريبي أحمد، بوشريط أوسامة، مرجع سابق، ص: 191.

3 - بن عبد الفتاح دحمان مداخلة بعنوان تحديات أداء السياسة النقدية بالجزائر وعوائقها، الملتقى الأول حول المنظومة البنكية في ظل الإصلاحات القانونية والاقتصادية، أبريل 2006، ص ص: 24-25.

- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما يكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

الفرع الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر.

إن نجاح السياسة النقدية في أي نظام اقتصادي يتطلب توفر جملة من الشروط والعوامل وأهمها ما يلي¹:

- توفر نظام معلوماتي فعال حول وضع ميزانية (العجز، الفائض)، القدرات الاقتصادية وطبيعة ميزان المدفوعات.

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة ومحاولة تفادي التضارب فيما بينها ما أمكن ذلك.

- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى توافر أسواق مالية ونقدية متطورة.

- مدى استقلالية البنك المركزي بإدارته للسياسة النقدية المطبقة.

1 - روشو عبد القادر، التأثير القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 و2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، سنة 2020، ص 70.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي.

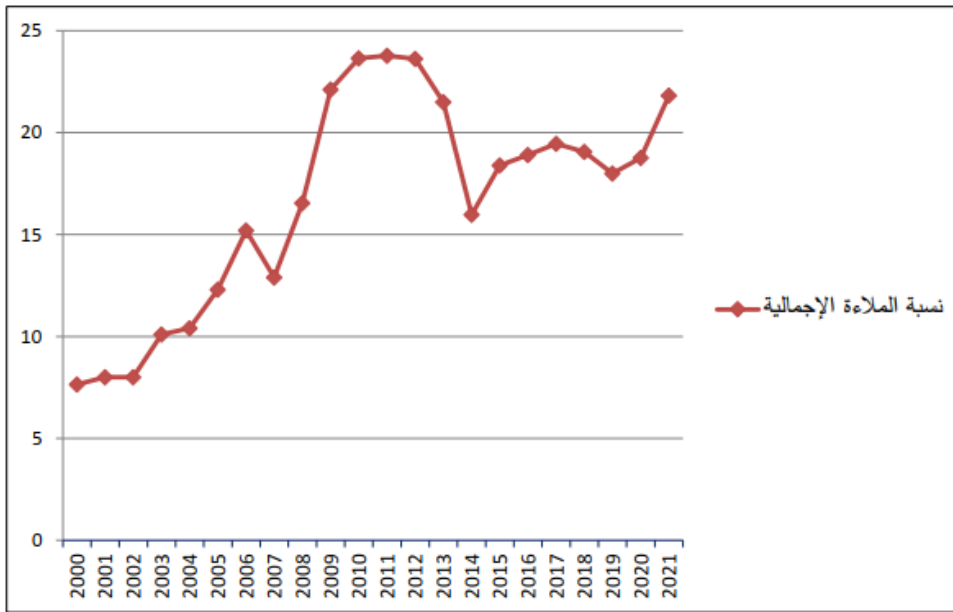
يعتبر بنك الجزائر كأداة هامة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال هذا البحث تم معالجة تحليل تقييم مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022.

المطلب الأول: الصلابة المالية:

يعد مؤشر الصلابة المالية من أهم مؤشرات المالية التي تستخدمها المستثمرون المحللون الماليون لتقييم الشركات وتجنبهم من أي خطر مالي ويساعدهم على تحقيق الاستقرار والنمو المستدام في المستقبل حيث يتم حسابه عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية ومنها.

1 - نسبة الملاءة الإجمالية: يعتبر مؤشرا هاما في قياس أداء الشركات وتحسين كفاءتها واستخدام رأسمال حيث يتم حساب هذه النسب عن طريق قسمة الإيرادات الإجمالية على قيمة الأصول الكلية طول العام.

الشكل رقم (4): تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000 – 2021 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق(01) واستخدام برنامج Excel

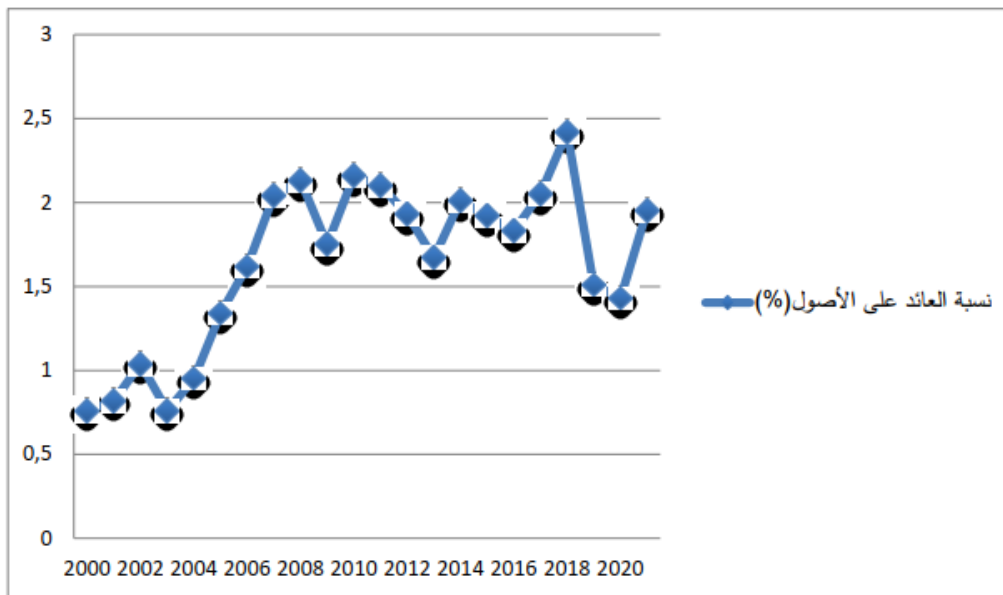
الملاحظ من خلال الشكل رقم(4) وبيانات ملحق رقم (1) حيث يتضح إنخفاض مستمر لنسب الملاءة الاجمالية في السنوات 2000 ، 2001 ، 2002 ، ويعود ذلك الى ضعف نسبة الملاءة لكن ابتداء من سنة 2003 تتزايد تدريجيا الملاءة الاجمالية الى غاية 2006 حيث سجلت في هذه الفترة 15.2 % ثم انخفضت بنسبة قليلة في سنة 2007 سجلت بـ 12.9 % وبينت أيضا أنها أعلى نسبة بلغته في سنة 2012 بنسبة 23.77 % من خلال هذه السنوات هذا راجع بالنظر الى مكونات النسب فإن الملاحظ حسب تقرير بنك الجزائر أن البنوك الخاصة تفوق على البنوك العمومية وهذا يمكن إرجاعه الى كفاءات البنوك الخاصة وقدرتها على التحكم في نشاطها المصرفي ، إلا أنها

لا تتعرض لمخاطر كبيرة مقارنة ما تتعرض له البنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني¹، ولكن سرعان ما تدهور في السنوات الموالية أدنى نسبة قدرت بـ 17.99 % سنة 2019، وبعدها استمر في الارتفاع تدريجيا من سنة 2020 بنسبة 18.76 % وأيضا سنة 2021 بنسبة 21.82 % حسب بنك الجزائر فإنه هناك تقارب في مساهمة كل من المصارف الخاصة والمصارف العمومية مما انعكست على ملاءة الجهاز المصرفي².

2 - نسبة العائد على الأصول:

هو إحدى المؤشرات المالية الهامة التي تقيس قدرة الشركة على إنتاج أرباح من الاصول المستخدمة في النشاط التجاري.

الشكل (5) تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000 - 2020 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (2) واستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل رقم (5) وبيانات الحلقة (02) لخاص بنسبة العائد على الاصول نلاحظ أن في سنة 2000 سجلت أدنى قيمة 0.76 % ولكن بعد ذلك بدأت معدلات العائد ترتفع الى سنة 2006 بنسبة 2 % ثم بدأ الانخفاض تدريجيا وفي نفس الوقت تقارب بين القيم في السنوات 2007، 2008، 2009 ويرجع ذلك الى تحسن وارتفاع الربح الصافي مع ثبات قيمة الاموال الخاصة³، من سنة 2010 و2013، ويمكن إرجاع ذلك الى طبيعة أداء المصارف العمومية وعدم كفاءتها بالإضافة الى عدم امتلاك البنوك العمومية مستوى عالي من الاصول الانتاجية وهذا ما يفسر ارتفاعا هاما في القروض الناجعة ضمن أصول البنوك العمومية، ولكن تدهور نسبة العائد على الاصول في

1 - العيج صوفان، الطيب بولحية، دور مؤشرات الحبطة والجزئية في التنبؤ في الازمات المصرفية - دراسة قياسية على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000 - 2012)، مجلة الافاق والدراسات العدد 5 2018، ص: 92.

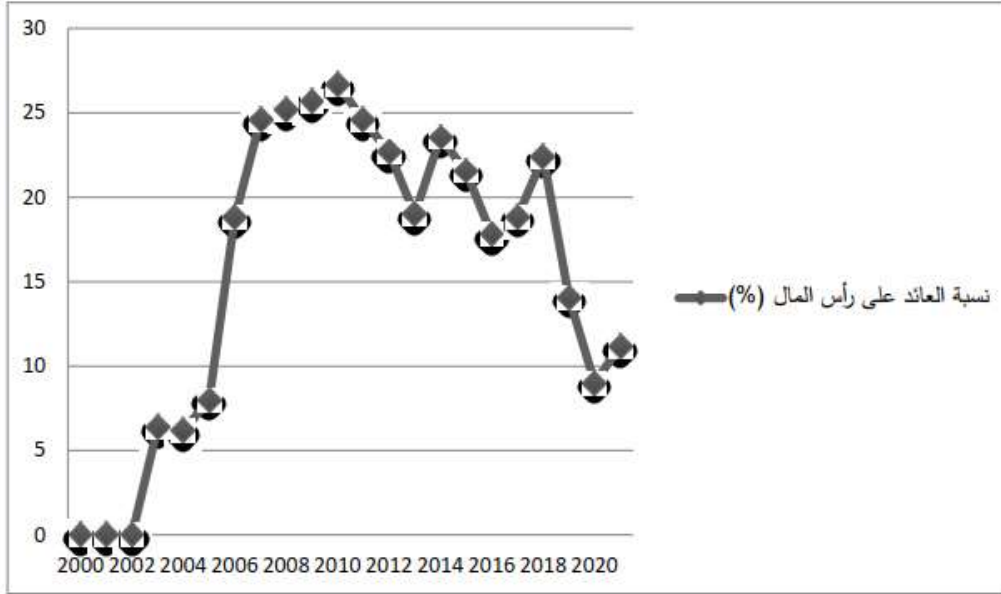
2 - العيد صوفان، طيب بولحية، مرجع سابق، ص: 93.

3 - العيد صوفان، الطيب بولحية، مرجع سابق، ص: 92.

السنوات المالية الى غاية سنة 2021 يؤدي الى تحسن في أداء المصارف العمومية نوعا ما ، وأيضا مما إنعكس على ربحية الجهاز المصرفي بشكل عام¹ .

3 - نسبة العائد على رأس المال: هي مؤشر مالي يقيس الارباح الناتجة عن الاستثمار بنسبة مئوية من رأس المال المستثمر وبشكل عام، حيث نسبة العائد على رأس المال تختلف من شركة الى أخرى، ومن صناعة أخرى وتتأثر بالعديد من العوامل مثل السياسات الحكومية والنظرة العامة للاقتصاد.

الشكل رقم (6) تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000 - 2020 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (3) واستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل رقم (06) وبيانات الملحق (03) نلاحظ أن نسبة العائد على رأس المال لسنة 2003 و2004 وسجلت بنسبة 6.4% أدنى قيمتين وهذا راجع إلى إفلاس كل بنك الخليفة ، حيث نلاحظ أن من السنة المالية ازدادت نسبة العائد على الاموال وتقارب في نفس قيمته ما بين 2008 و 2009 و 2010 وهذا راجع الى تحسن وارتفاع الصافي مع ثبات قيمة الاموال الخاصة ، لينخفض الى قيمة 19% سنة 2013 ويعود الارتفاع سنة 2014 بسبب ارتفاع في الاموال الخاصة ، أما من سنة 2015 بدأت في تذبذب طفيف الى غاية السنة الاخيرة وهذا راجع الى نسبة مردودية النظام المصرفي كانت جيدة رغم الانخفاض أو التذبذب الطفيف² .

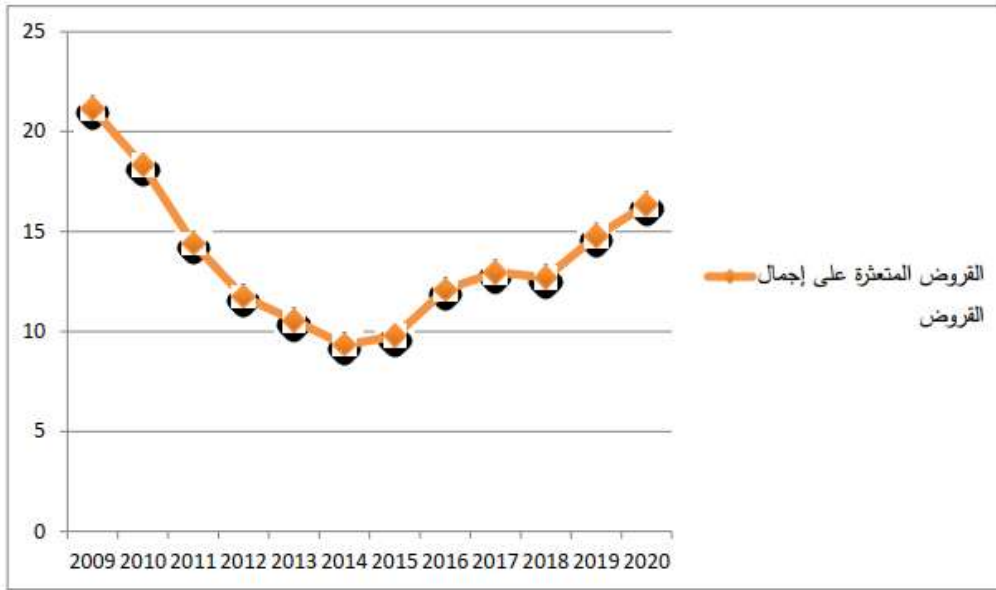
4 - القروض المتعثرة على إجمالي القروض:

هو مؤشر يستخدم لقياس نسبة القروض الغير مستوفاة لتسديد بالنسبة الاجمالي القروض الممنوحة في الاسواق المالية، ويعتبر مؤشرا رئيسيا لتقييم صحة القطاع الاقتصادي.

1 - العيد صوفان، الطيب بولحية، مرجع سابق، ص: 92.

2 - ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية لفترة (1990-2020) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث للعلوم الاقتصادية جامعة باتنة 1 الحاج لخضر 2021 - 2022. ص: 240.

الشكل (7) تطور القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة 2009-2020 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (4) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07) والملحق (04) الذي يمثل نسبة من القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض حيث انه في تحسن تدريجي فبعدما كانت نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض في سنة 2009 بـ 21.14 % نجدها تراجع تدريجيا في السنوات الموالية وقد وصلت الى في سنة 2018 الى 12.70 % على الرغم من الانخفاض التدريجي لنسبة القروض المتعثرة إلا أنها لا تزال مرتفعة في سنة 2020 سجلت بنسبة 16.36 % بالمقارنة مع المعايير الدولية في هذا المجال والتي توصي بعدم تجاوز نسبة القروض المتعثرة في النظام المصرفي¹.

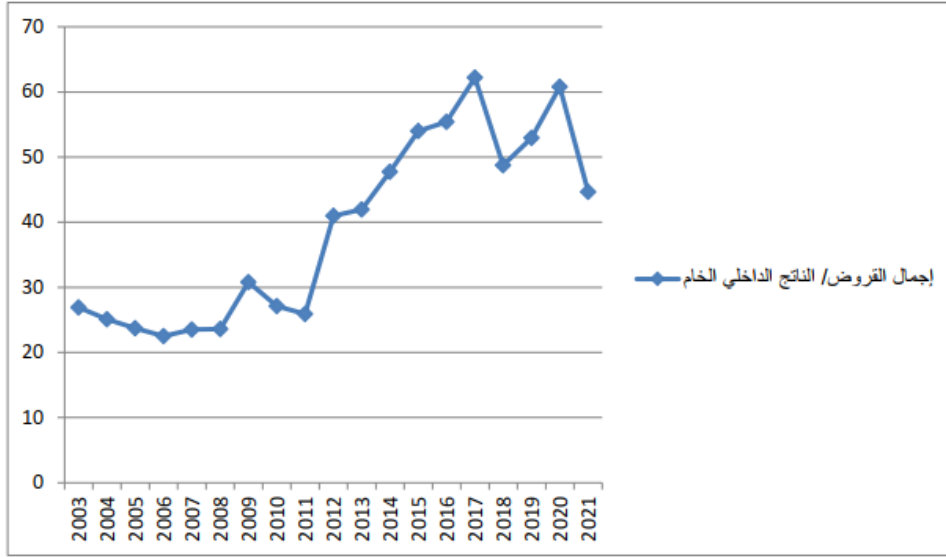
المطلب الثاني: مؤشر التطور المالي

إن مؤشر التطور المالي يعتبر من أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي ترصد مستوى تطور القطاع المالي في دولة ما، ومدى تمكنه من تلبية متطلبات الاقتصادية والمالية للمجتمع بصفة عامة، حيث يستند هذا المؤشر على عدم من المتغيرات الرئيسية التي من بينها:

1 - مجموعة القروض / الناتج الداخلي الخام: هو مؤشرا اقتصاديا هاما، حيث يساعد في قياس مدى قدرة البلد على سداد ديونه و ضمان استدامة اقتصاده ويستخدمها الاقتصاديون للتقييم قوة واستقرار الاقتصاد لدولة معينة.

1 - ليندة بخوش، مرجع سابق ، ص : 241 .

الشكل رقم (8) منحني تطور مجموع القروض / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 – 2021 في الجزائر

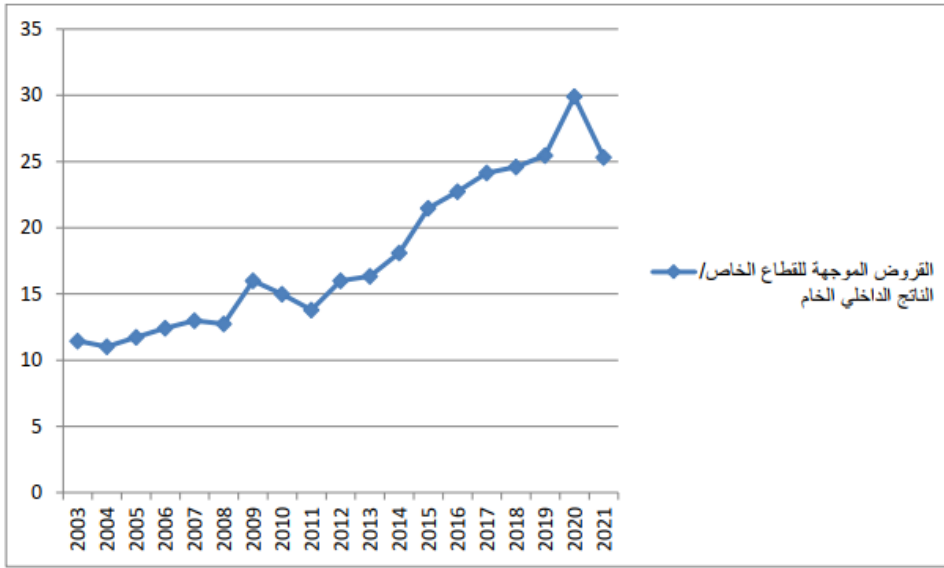


المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (5) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل (08) والملحق (5) أن نسبة مجموعة القروض / الناتج الداخلي الخام سجلت معدلات ضعيفة خلال الفترة (2003 – 2008)، تتراوح نسبه من 23% الى 26% وراجع هذا الانخفاض الى حدوث تحسن في الوضع المالي، بينما في سنة 2009 بلغت نسبته 30.8% وارتفاع نسبة قليلة ويعود ذلك الى أن الدولة تستخدم مواردها الكاملة للسداد وليس من المتوقع حدوث انتعاش في الاقتصاد ثم استمر في الانخفاض خلال السنتين 2009 و 2010 راجع هذا الى تحسن في الاقتصاد ككل من خلال انخفاض وتيرة تراكم الديون في الاقتصاد مما يفرز القدرة على الاستثمار في القطاعات الاخرى لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وخلق قيمة مضافة للاقتصاد، وفي السنوات الموالية بدأت في الارتفاع في سنة 2012 بلغت نسبته 41% وبلغ أعلى قيمة 62.2% سنة 2017، ويفسر هذا الارتفاع بأنه كلما ارتفع كلما زادت فرص حدوث أزمات اقتصادية حيث بإقراض مزيد من الاموال لتمويل النفقات العامة مما يؤدي الى زيادة في الديون العامة وزيادة الاعتماد على الائتمان في التمويل، ثم استمر في الارتفاع تدريجي خلال السنوات المتبقية الى غاية سنة 2020، بينما السنة الاخيرة استمرت في الانخفاض تدريجي فإنه يشير الى مرونة الاقتصاد وقدرته على التوسع.

2 - القروض الموجهة للقطاع الخاص / الناتج الداخلي الخام: إن مؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص يتعلق بالتمويل الذي يتم توفيره من قبل المؤسسات المالية للشركات والافراد من القطاع الخاص، أما بالنسبة للناتج الداخلي للخام يستخدم كمؤشر كقوة الاقتصاد الداخلي والتقدم الاقتصادي.

الشكل رقم (9): تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2021-2023 بالجزائر.



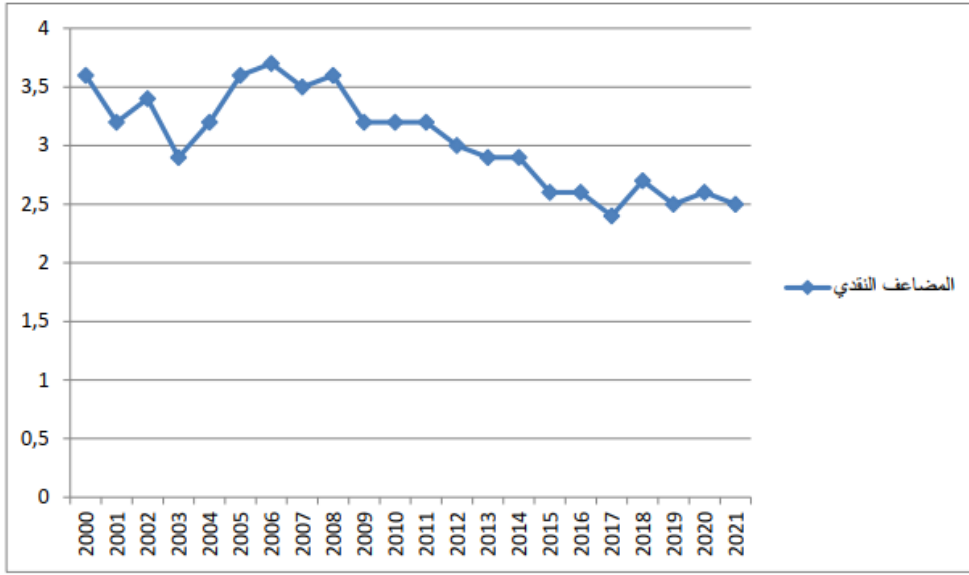
المصدر: من إعداد الطلبة من خلال الاعتماد على الملحق (6) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) وبيانات الملحق رقم (6) الذي يمثل تطور القروض الموجهة للقطاع الخاص حيث عرفت خلال فترة الدراسة ارتفاع طفيف ولقد بلغت أعلى نسبة 29.90% من الناتج الداخلي الخام فإن هذا المؤشر وصل في التحسن وهذا راجع السبب إلى ارتفاع في عدد وكالات البنوك الخاصة على مستوى التراب الجزائري خلال السنوات الأخيرة وعلى الرغم من التطور المستمر الذي شهدته القروض الموجهة للقطاع الخاص وهذا ما يعكس محدودية النظام البنكي في توجه القروض نحو القطاع الخاص وعدم قيامه بتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل نظرا لاهتمامه بتمويل نشاط الاستيراد واقتصار نشاطه على فتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل¹.

3 - المضاعف النقدي: يعتبر المضاعف النقدي من أهم المصادر الرئيسية للاضطرابات النقدية التضخم في الاقتصاد، ويمكن أن يحدث نتيجة لزيادة السيولة النقدية في البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى سياسة البنك المركزي في زيادة معدلات الفائدة وتخفيف النمو الاقتصادي.

1 - حسناء لعفيون، زينب حرفوش، دور النظام المالي لتحقيق النمو الاقتصادي - حالة الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 - 2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص: 113.

الشكل (10): تطور المضاعف النقدي في الجزائر 2000-2022 بالجزائر



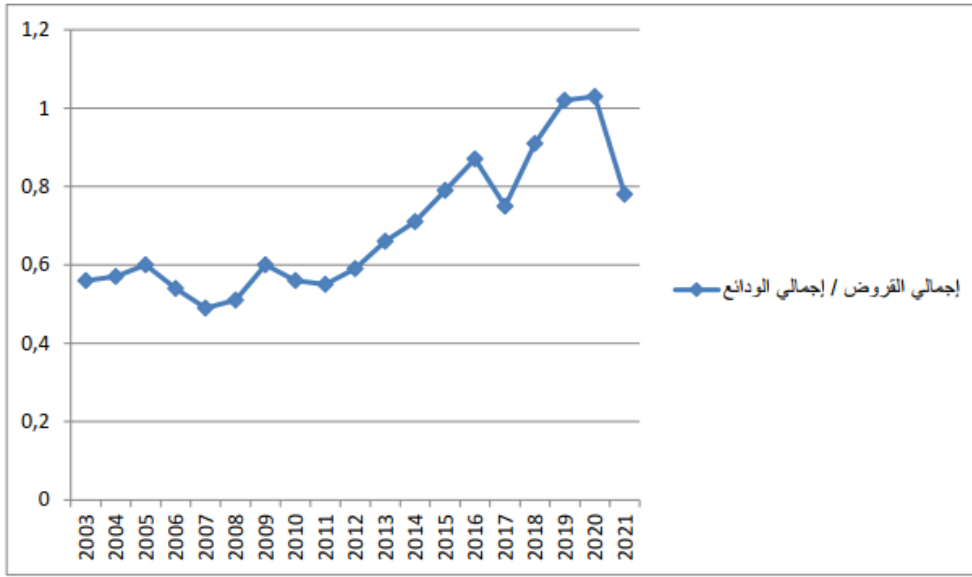
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (07) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الشكل رقم (10) وبيانات الملحق رقم (07) ان الفترة الفاصلة بين 2000 و2002 وشهد المضاعف النقدي ارتفاع طفيف تراوح بين 3,6% و 3,4% الى ان بدأ بأول انخفاض عام 2003 مسجلا انخفاض بمقدار 2,9% ثم ارتفع بداية سنة 2004 واصل بالارتفاع الى سنة 2012 بنسبة 3% حيث ان الزيادة في المضاعف النقدي تشير الى زيادة في العرض النقدي بينما الفترة الممتدة بعد عام 2012-2020 قد تميزت بانخفاض في المضاعف النقدي بنسبة 2,5% سنة 2021 وكان انخفاض المضاعف النقدي سبب في ارتفاع اسعار الفائدة وهذا ما يمكن ان يؤثر على حالة اقتصاد اذ يمكن ان يؤدي الى تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

4- اجمالي القروض / اجمالي الودائع:

تعتبر القروض والودائع من العناصر الرئيسية في النظام المصرفي والمالي، عادة ما يتم تحديد نسبة الودائع الى القروض على اساس شمولي للقطاع المالي وتعتبر هذه المقاييس أحد المؤشرات الهامة التي يتم استخدامها في تحديد قدرات الدولة ومؤسساتها الاقتصادية ومصارفيها في التعامل مع الأزمات المالية الاقتصادية.

الشكل (11): تطور إجمالي القروض / إجمالي الودائع خلال الفترة 2021-2023 بالجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (8) واستخدام برنامج Excel

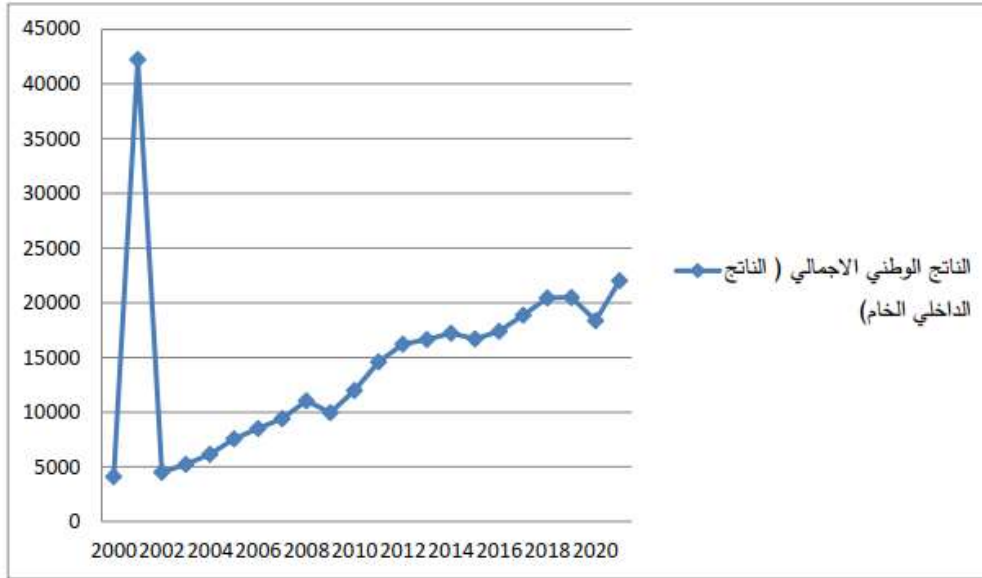
الملاحظ من الشكل (11) والملحق (8) ان نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع متقاربة جدا خلال هذه الفترة 2003-2018 وهذا راجع الى ان المستثمرين يستخدمون راس المال بشكل فعال يكون الاقراض والودائع متوازنة ويتم توزيع الأموال بشكل جيد بين القروض والودائع، بينما في السنتين 2018-2019 فكلما زادت نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع في بعض الاحيان فقد يعكس ذلك زيادة في النمو حجم الديون التي تنشئها البنوك مقابل الودائع التي تتلقاها. اما سنة 2022 انخفضت بنسبة 0,78 % وهذا يشير الى حدوث تحسن في الوضع المالي للحكومة مما يؤثر ايجابا على تصنيف الائتمان والاستثمار في الاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: الاستقرار الاقتصادي

ان مؤشر الاستقرار الاقتصادي يشير الى قدرة الاقتصاد على المحافظة على نموه بصورة مستمرة وأيضا يستخدم لقياس استقرار الإقتصاد، ويشمل عددا من العوامل الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومعدلات التضخم والنتائج المحلي الاجمالي وسعر الصرف، حيث يتم حساب مؤشر الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحليل هذه العوامل وتقييم تأثيرها على الاقتصاد تتمثل فيما يلي:

1- الناتج الوطني الخام (الناتج الداخلي الخام).

الشكل (12): تطور الناتج الوطني الخام (الناتج الداخلي) للفترة 2000-2022 بالجزائر



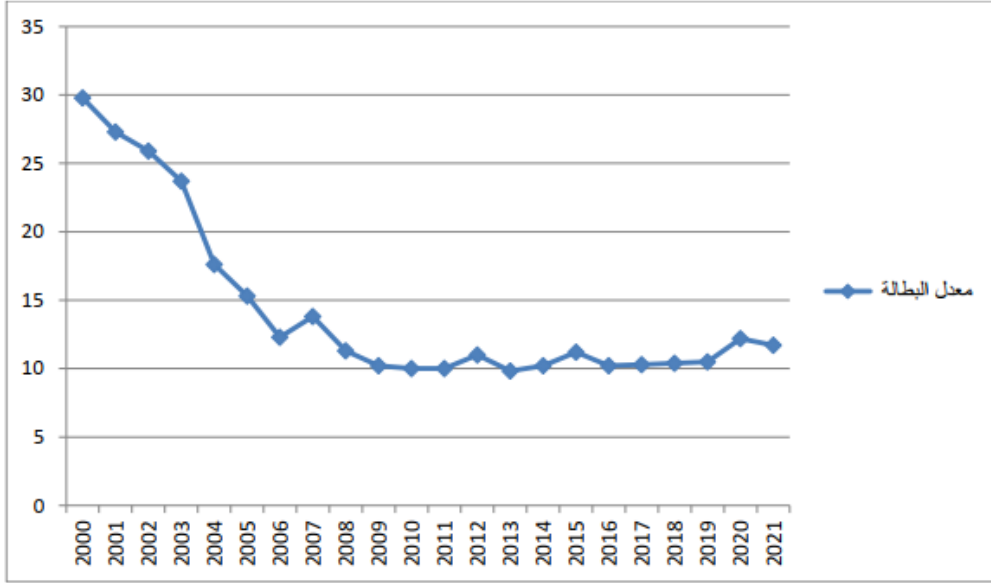
المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الملحق (9) واستخدام Excel

من خلال الشكل رقم (12) وبيانات الملحق رقم (9) والذي يرصد تطور الناتج الداخلي الخام منذ بداية سنة 2000 في الجزائر نلاحظ ان الناتج الداخلي الخام قد تطور بمعدلات موجبة فقد تضاعف الناتج الداخلي الخام في اقل من سنة (06) سنوات حيث بلغ 8520,6 مليار دينار جزائري حتى سنة 2006 مقابل 4123,5 مليار دينار جزائري سنة 2000 مسجلا زيادة بمعدل متوسط 50,42 واستمر في 2006 مقابل 4123,5 مليار دينار جزائري سنة 2000 مسجلا زيادة بمعدل متوسط 50,42 واستمر في الارتفاع وان كان هذا الارتفاع طفيفا في بعض السنوات حتى سنة 2015 اين شهد انخفاض من 17228,6 مليار دج سنة 2014 الى 16702,2 مليار دج سنة 2015، ويرجع ذلك للصدمة النفطية التي عرفتها الفترة، ثم عاد لارتفاع من جديد حتى نهاية 2021 وهذا راجع للازمة المالية العالمية وما أحدثته من آثار على سوق الدولية¹.

1 - حشمان الخنساء، دراسة تطور مؤشرات الاستقرار في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2021)، مجلة إضافات اقتصادية المجلد 7، العدد 1، 2023، ص: 39.

2- البطالة: تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية رئيسية حيث إنها تؤثر على المجتمع بشكل عام ويستخدم هذا المؤشر كمقياس لمستوى الازدهار الاقتصادي للدولة ويعتبر واحد من المؤشرات الرئيسية الأداء الاقتصادي.

الشكل (13): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 بالجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الملحق (10) واستخدام Excel

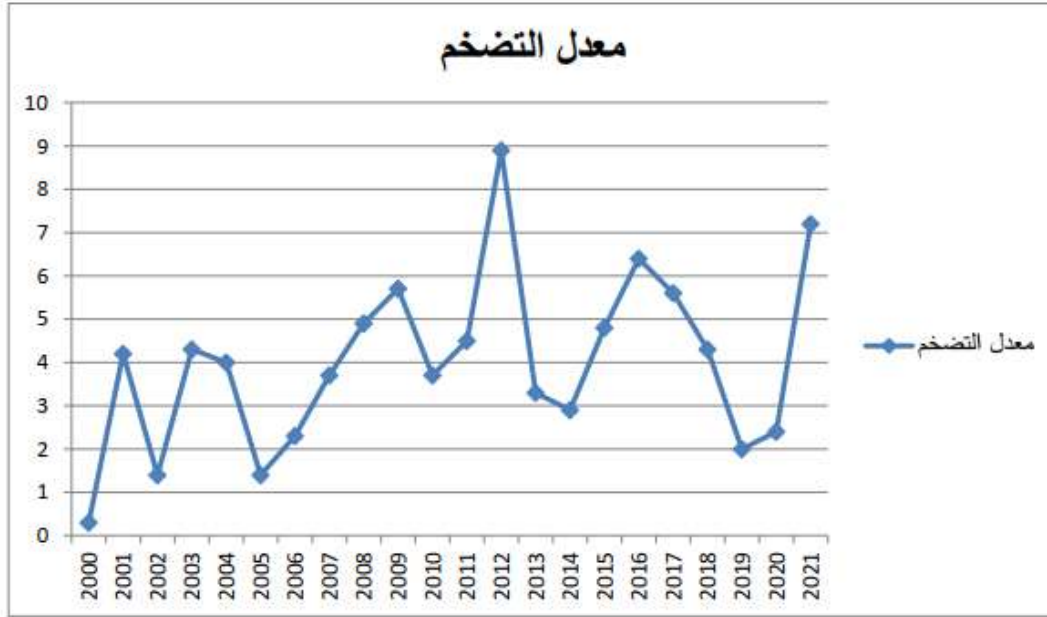
من خلال الشكل (13) وبيانات الملحق (10) تطور معدلات البطالة نلاحظ أن معدل البطالة سنة 2000 قدرت بنسبة 29.77% تنخفض تدريجيا الى غاية سنة 2008 بنسبة 11.30% وبلغ أيضا سنة 2010 بمعدل قيمته 10% حيث أن هذا الانخفاض ناجم عن استحداث مناصب شغل ويواصل الانخفاض سنة 2013 بنسبة 9.83% وهذا راجع الى تحسين الوضع الامني للبلاد وأيضا تحسين الوضعية الاقتصادية وبدأ في الارتفاع سنة 2014 بنسبة 10.20% وهذا ما يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا، وقد بلغ متوسط معدل البطالة خلال السنوات 2017 - 2020 يصل الى 12.20% وفي السنة الاخيرة 2021 انخفضت بقيمة 11.70%.

3 - التضخم والكتلة النقدية:

التضخم: هو زيادة في معدل الأسعار على مدى فترة زمنية محددة ويعتبر من أحد مؤشرات صحة الاقتصاد.

1 - باحو نوال، مصباحي خديجة، السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي - دراسة مقارنة - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، ص: 110.

الشكل رقم (14) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022



المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الملحق (11) واستخدام Excel

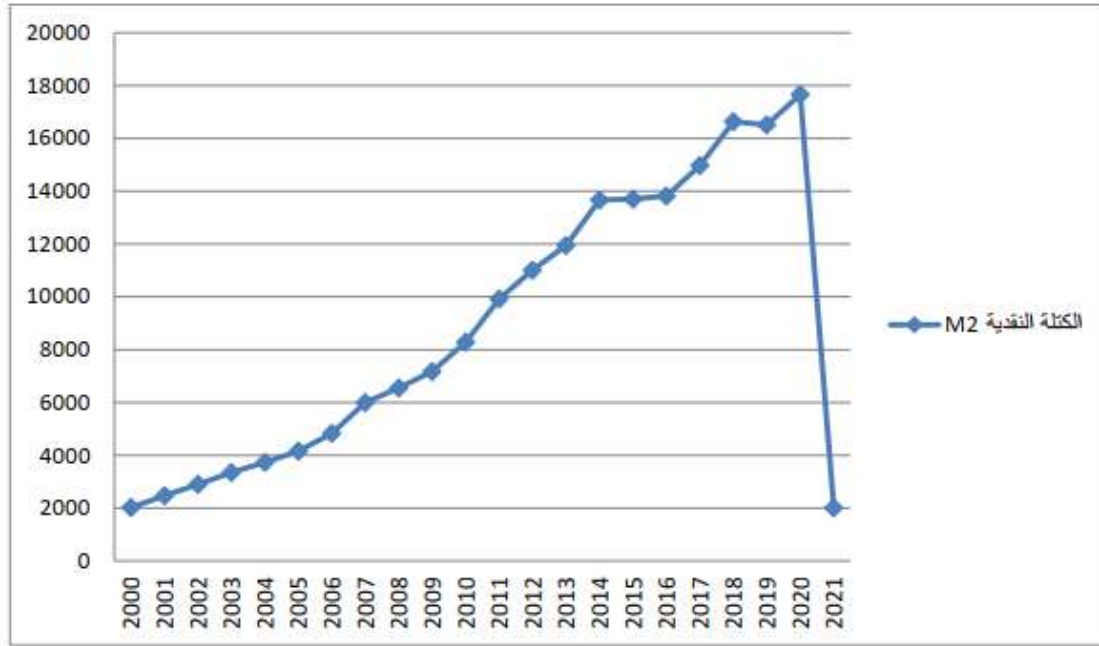
نلاحظ من خلال الشكل (14) وبيانات الملحق رقم (11) أن في سنة 2000 معدل التضخم منخفض بلغت نسبته 0.30% ليعود الارتفاع مباشرة في سنة 2001 بنسبة 4.2% وهذا راجع الى ارتفاع نمو الكتلة النقدية ويسجل انخفاض سنة 2002 بـ 1.40% وهذا راجع الى زيادة معدل النمو الدخل في القطاع الفلاحي، بينما انخفض وليستقر نسبيا بين 2005 – 2006. بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية وبدأ يرتفع في سنة 2007 الى غاية 2009 بنسبة 5.70% وهذا راجع الى ارتفاع في معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم بسبب الظروف المناخية. أما في سنة 2010 انخفض معدل التضخم بـ 3.70% ثم رجعت وتيرة التضخم الى الارتفاع سنة 2011 وارتفعت سنة 2012 بلغت نسبته 8.90%، أما السنتين 2003 و 2014 سجلت إنخفاض في معدلات التضخم بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة وبعد التراجع المعتبر لمعدل التضخم عاد نحو الارتفاع في سنة 2015 بلغت نسبته 4.80% ليواصل ارتفاعه سنة 2016 بلغ 6.40%، يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع الى المحددات الكلاسيكية للتضخم بل هو راجع الى النقائص في ضبط الاسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، أيضا سنة 2018 إنفاض في معدلات التضخم بلغت نسبته 4.30% وفي السنتين الاخيرتين سجل تذبذب بـ 2.00%، 2.40%* وهذا الانخفاض راجع لانخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية وخاصة المنتجات، بينما في 2021 ارتفع وبلغت نسبته 7.20%¹.

1 - كفيه قسيوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) - دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992 - 2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص: 293.

الكتلة النقدية:

هي المجموعة الاجمالية للنقود الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتشمل هذه النقود النقد المعدني والورقي وكذلك الودائع المصرفية التي يمكن الاستعادة بها ف السداد وتستخدم البنوك المركزية عادة الكتلة النقدية كأحد المؤشرات الاساسية لقياس كميات النقود المتاحة في الاقتصاد، ولتحديد سياسات السيطرة على التضخم والفائدة.

الشكل رقم (15): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000 – 2021) بالجزائر



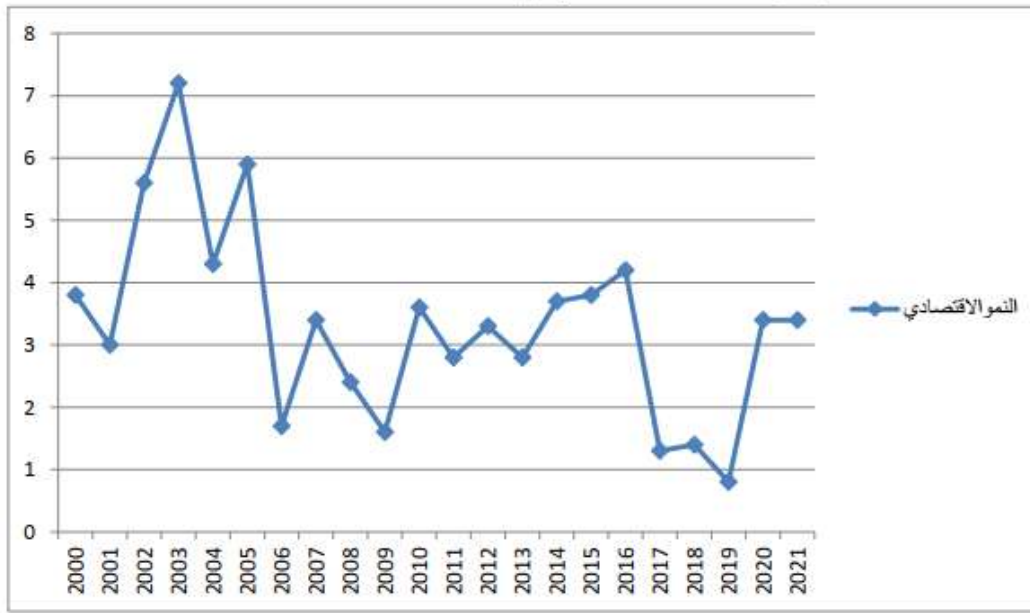
المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الملحق (14) واستخدام Excel

نلاحظ من خلال الشكل (15) وبيانات الملحق (14) أن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2021 حيث أنها تميزت بالارتفاع المستمر وهذا راجع الى السياسة التوسعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية تنفيذها لبرامجها الاقتصادية التي باشرتها في سنة 2001 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط فخلال الفترة 2001 – 2004 ارتفعت الكتلة النقدية من 2473.5 مليار دينار جزائري الى 3738.0 مليار دينار جزائري مع انتهاء برنامج الانعاش وهذه الفترة تسمى ب فترة برنامج الانعاش الاقتصادي ، كما ارتفعت أيضا الكتلة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو (2005 – 2009) من 4157.9 مليار دينار جزائري الى 7178.7 مليار دينار جزائري في سنة 2009 ، لترتفع في ظل برنامج التنمية المستدامة (2010 – 2014) من 8280.7 مليار دينار جزائري الى 13663.9 مليار دينار جزائري حيث سجلت تباطؤ في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناجم عن انخيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع إلا أن الكتلة النقدية وصلت نموها خلال سنتين 2017 – 2018 بمعدلات مرتفعة 8.38% و 11.10% وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية الى 14974.6 مليار دينار جزائري الى 16636.7 مليار دينار جزائري ، يفسر هذا الارتفاع بتسجيل في زيادة الودائع تحت الطلب لدى البنوك ب 20.5 % تزامن مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها اتجاه الشركة الوطنية للمحروقات وذلك عقبه دخول تمويل غير

تقليدي حيز التنفيذ فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض انخفاض اسعار النفط وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد¹.

4-النمو الاقتصادي: وهو من اهم المفاهيم الاقتصادية التي يهتم بها الكثيرون، حيث النمو الاقتصادي في الانتاج والانفاق الاستهلاك والاستثمار على المدى الطويل في الاقتصاد، ويهدف ايضا الى تحسين مستوى المعيشي وتوفير فرص عمل جديدة.

الشكل رقم (16): تطور نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2022 بالجزائر



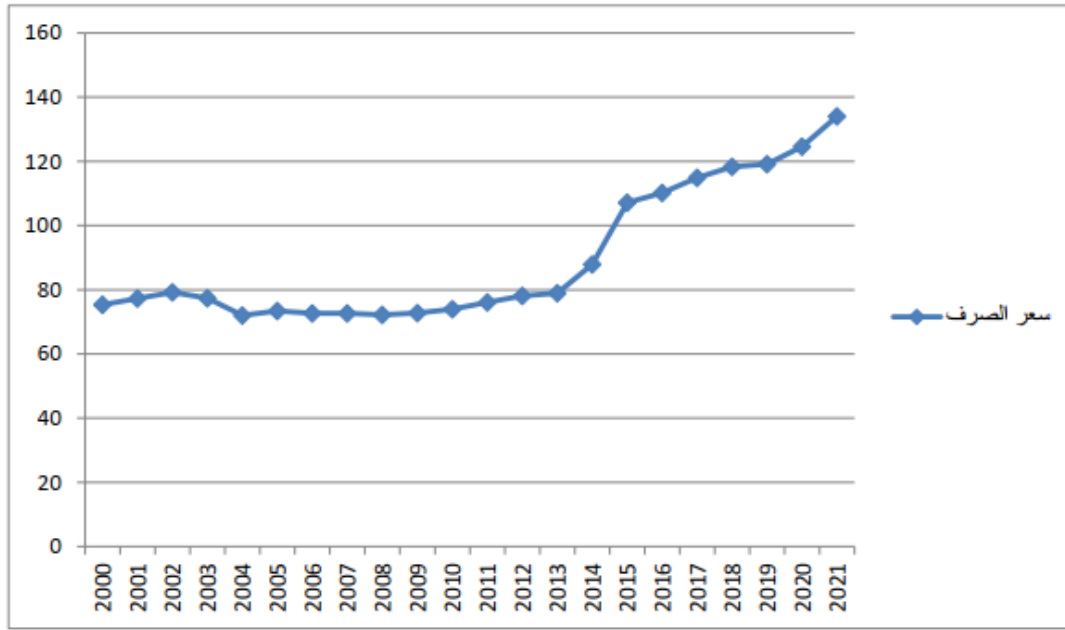
المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على الملحق (12) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل (16) وبيانات الملحق رقم (12) أن معدل النمو الاقتصادي سنة 2000 بلغت نسبة ب 3,8% الى ان وصل الى سنة 2003 بنسبة 7,3% حيث تعتبر اعلى نسبة سجلت في معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وهذا ناتج عن تحسين كافة القطاعات، ثم يعود بالانخفاض سنة 2004 بنسبة 4,3% ليرتفع مرة اخرى الى 5,9% سنة 2005 ، بينما في سنة 2006 انخفضت نسبته الى 1,7% ما في السنتين عاد للارتفاع 2007-2008 حيث عرف النمو الاقتصادي تذبذب مستمر في سنة 2008 بمعدل 2,8 ثم انخفضت بنسبة 2009 بلغت 1,6% وبقي معدل النمو الاقتصادي مستقرا في سنة 2010 بلغ نسبته 3,6% وذلك سبب الأداء الجيد في قطاعات أخرى حيث شهدت تذبذب خلال السنوات 2011 إلى 2015 حيث سنة 2011 بلغ بمعدل 2,9% وتراجع في سنة 2012 بنسبة 3,3% ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا عادلا حيث رجعت

1 - أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية المجلد 02، العدد 02، 2021، ص: 47.

نسبة معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض مرة أخرى من سنة 2016 إلى 2017 وهذا راجع إلى انخفاض الحاد لأسعار النفط وفي سنة 2019 سجل النمو الاقتصادي اقل انخفاض 0,8 % أما في السنة الأخيرة زد معدل نمو الاقتصادي¹.
5- سعر الصرف: هو القيمة التي يتم تحويل العملات المختلفة بينهما، وهو يعتمد بشكل كبير على العوامل الاقتصادية والسياسية في البلدان، حيث يعد أمراً حيوياً في اقتصاديات البلدان وشركاتها التجارية نظراً لتأثيرها على التجارة الدولية والمعاملات الاقتصادية

الشكل (17): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 بالجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق (13) واستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل (17) وبيانات الملحق رقم (13) بمعدل سعر الصرف بلغ سنة 2000 نسبة 75,31% ليرتفع الى 77,26% و 79,68% على التوالي سنتي 2001-2002 وفي سنة 2003 شهد انخفاض حيث بلغ نسبة 77,37% و استمر بذلك تماشياً مع تراجع قيمة الدولار وذلك راجع الى احداث التجار العالمية اما الفترة 2004 – 2010 شهدت استقرار في اسعار الصرف حيث تراوحت ما بين 72% و 73% ليرتفع سنة 2010 الى 73% واستمر في الارتفاع الى ان بلغ سنة 2014 نسبة 87,90% هذا ما أدى الى حجم الصادرات البترولية وبالتالي ارتفاع قيمة الدينار وبلغ سنة 2015 نسبة 107,13 حيث حافظ على استمراره في الارتفاع الى ان بلغ سنة 2019 نسبة 119,15% سنة 2021 نسبة 134,05%

1 - كفيه قسبوري، مرجع سابق، ص : 273 .

خلاصة:

بنك الجزائر هو البنك المركزي للجزائر هو المسئول عن إدارة النظام وتنظيم السياسة النقدية في الجزائر حيث تأسس في عام 1962 بعد الاستقلال الجزائر، ويعتبر أيضا هيئة مستقلة تعمل بموجب القانون الذي ينظم وظائفه وصلاحياته.

حيث أن بنك الجزائر يلعب دورا حيويا في النظام المصرفي والاقتصاد الجزائري ، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وضمان سلامة النظام المالي في البلاد وأيضا إلى تنظيم السياسة النقدية والمالية والحفاظ على قوة العملة والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وقد اتخذ بنك الجزائر العديدة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي ، ومن بين المؤشرات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة الجزائرية وبنك الجزائر لقياس تحقيق الاستقرار المالي نذكر مؤشر التطور المالي حيث يشير إلى مدى توفر الخدمات المالية في الاقتصاد، ومؤشر الصلابة المالية الذي يقيس قوة الاقتصاد في مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة ن ومؤشر النمو الاقتصادي الذي يقيس سرعة زيادة الإنتاج والإيرادات الاقتصادية ، ومن خلال دراسة هذه المؤشرات يمكن القول أن بنك الجزائر قد حقق بعض النجاحات في تحقيق الاستقرار المالي ، وقد تحقق زيادة في مؤشر التطور المالي ومؤشر الصلابة المالية ، وكذلك تحسن في المؤشر النمو الاقتصادي إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائر وتتطلب من بنك الجزائر والحكومة تبني سياسات جديدة للتعامل معها .

خاتمة

خاتمة عامة

تستفيد البنوك المركزية من مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي وتقوم بدور محوري للخروج من الأزمات المالية هذا بالاعتماد على أدوات السياسة أو ما أصبح يعرف بأدوات السياسة النقدية. ويعتبر استخدام أدوات السياسة النقدية المفتوحة ، وسعر إعادة الخصم ، بشكل سليم ودقيق يعود على البنك المركزي بالفائدة والوصول إلى أهداف المراد تحقيقها بسهولة بدون تعقيدات ، نجد ان الاستقلالية تعطي للبنك المركزي دورا بارزا في زيادة مجال الإشراف والمراقبة والمتابعة لكل ما يتعلق بالبنوك السياسية والمالية من ائتمان وغيرها منه تتطلع البنوك المركزية للقيام بدور هام من اجل تحقيق الاستقرار المالي وتهيئة الظروف المواتية للنمو المطرد ، من خلال مساهمتها في جذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص مما يتطلب تطوير آليات وأدوات عملها وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة ومنها الرقابة الفعالة على البنوك وتسير السيولة المصرفية إضافة إلى التنبؤ بالأزمات المالية والتصدي لها وكذا حكومة البنوك المركزية .

فلاستقرار المالي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية خاصة وقوع الأزمات مما وفر على البنوك المركزية ضرورة اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحفظ عليه إلا ان البنك المركزي يسعى لتحقيق استقرار المالي بالحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي الجزائري.

ويعتبر كل مؤشر من المؤشرات الاستقرار المالي التي تطرقنا إليها له أهميته الخاصة التحليل من اجل إعطاء هدف معين واضح لتفادي المخاطر.

فالبنك المركزي الجزائري يعمل بجهود كبيرة على تحقيق الاستقرار المالي فهو يقوم بتنظيم الأنظمة المالية والمصرفية والنقدية في البلاد بالإضافة إلى تدابير السياسة النقدية التي يتخذها فتزايد دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي بدوره يعم على تحقيق الاستقرار المالي.

- اختيار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: حيث يمكن القول ان البنك يستخدم عدة آليات للحفاظ على الاستقرار المالي ومن هذه الآليات السياسة النقدية، التحكم في السيولة المصرفية، رصد ومراقبة النظام المصرفي، إصدار النقد الورقي، التواصل مع الحكومة والجهات المالية الدولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- بالنسبة للفرضية الثانية: ان البنك يساهم في تحقيق الاستقرار المالي بالجزائر من خلال السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2020 عن طريق عدة إجراءات بما في ذلك ضبط كمية النقد التداول في الاقتصاد تعزيز مستوى الثقة في النظام المالي، سياسة السيولة، السياسة التنظيمية والإشرافية، إضافة إلى أن بنك الجزائر يعمل على تنظيم النظام المصرفي والتأكد من تطبيق الإجراءات الملائمة لمراقبة مخاطر القروض والحسابات الجارية مما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

– بالنسبة للفرضية الثانية: نعم يواجه البنك المركزي تحديات مختلفة في تحقيق الاستقرار المالي تتعلق بإدارة سياسات لفائدة، النقد والسياسة النقدية، الحد من التضخم، إدارة السيولة، حماية الاقتصاد من البطالة والركود، والأزمات المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

- البنك المركزي يقوم بإصدار النقود من اجل سد حاجات البنوك من السيولة.
- تعد البنوك المركزية المؤسسة المالية التي تقف على قمة الجهاز المصرفي وقد جاءت نشأتها متأخرة نسبيا وذلك طبقا للظروف الاقتصادية للدول.
- إن استقلالية البنك المركزي وفق معايير الاستقلالية تؤدي إلى إدارة سياسة نقدية سليمة بعيدا عن الضغوط والتدخلات الحكومية في الشؤون النقدية التي أو كانت مهمتها للبنك المركزي وخاصة عند تعارضها مع بعض السياسة الحكومية الأخرى في المجال الاقتصادي والمالي.
- يعتبر استخدام أدوات السياسة النقدية في السوق المفتوحة سعر إعادة الخصم بشكل سليم ودقيق يعود على البنك المركزي بالفائدة والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها بسهولة بدون تعقيدات.
- تعتبر الأدوات الكمية والنوعية الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة توسعية كانت أم انكماشية وتعتبر الأدوات الكمية شاملة بينما الأدوات النوعية فهي أدوات انتقائية.
- متعلقة ببعض القطاعات والتي تكون سببا أما في ارتفاع معدل التضخم وبالتالي تقييدها او تكون سببا في الانكماش فتقوم الدولة بتشجيعها بتوجيه الائتمان نحوها.
- نجد أن الاستقرار المالي يعتبر من أهم الخطط الجديدة التي أصبحت البنوك المركزية تسعى إلى الوصول إليها في جميع الدول المحلية والأجنبية لأنها تعتبر خطة مهمة مثل الاستقرار النقدي ومعالجة التضخم وتطبيق أدوات السياسة لما لها من فائدة تخدم البنوك المركزية.
- نجد أن الهدف الذي يجب أن تعتمد عليه البنوك المركزية من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي هو تجنب الاضطرابات مثل الغش عدم تسير البنوك والتي تسبب عدة أضرار وتكاليف غير متوقعة.
- تقوم البنوك المركزية بدور بارز في تحقيق الاستقرار المالي ليس فقط من خلال دورها الرقابي على القطاع المصرفي ومسؤوليتها عن تحديد السياسات الائتمانية والمصرفية وإنما يتسع نطاق الدور الذي يمكن للبنوك المركزية القيام به لتحقيق الاستقرار المالي يشمل العمل على تجنب الاقتصاد للتأثيرات الكارثية لانفجار فقاعة الأسعار التي تلحق للضرر بالقطاع المصرفي، بل القطاع المالي ككل.
- يعتبر البنك المركزي هو السلطة المالية في الجزائر وبالتالي هو المشرف على إدارة السياسة المالية وتنفيذها بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي في الدولة.

- تعتبر مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في نسبة الملاءة الإجمالية، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على رأس المال، القروض المتعثرة على إجمالي القروض، أساسية جدا لما من إيجابيات لتحقيق الاستقرار المالي.
- تم تسجيل تحسن ملموس عموما في المؤشرات المالية لبنك الجزائر بالرغم من بعض الإختلالات، بسبب تكثيف جهود السلطات من اجل تعزيز الاستقرار المالي والحفاظة عليه.
- إن بنك الجزائر يتمتع عمليا بالاستقلالية التي من المفروض ان يتمتع بها في الحد من التضخم ومحاربتة كما الشأن بالنسبة لبعض الدول المتقدمة والتي تعطي الاستقلالية الكاملة لبنوكها المركزية في محاربة التضخم كما يحدث أحيانا تعارض بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى وتداخل لصلاحيات كل من بنك الجزائر ووزارة المالية
- نجد ان مؤشرات عدم اليقين كنسبة النمو الاقتصادي ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف تؤثر سلبا على الاستقرار المالي.
- أصبح دور الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي من أهم القضايا الاقتصادية الوطنية والولية خاصة بعد وقوع العديد من الأزمات مما فرض اعتماد سياسات تضمن الاستقرار المالي وتحافظ عليه.
- يجب وضع عدة قواعد مهمة من اجل معالجة المخاطر المالية حتى لا تكون عوائق في تحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للبنوك المركزية وهذه القواعد متمثلة في تجارب نجحت فيها الدول الأجنبية أو المحلية وحقت مرادها.
- يجب الاعتماد على الخبراء والمتمكنين في الدول الأجنبية من اجل تبادل معلومات وإعطاء الكثير من الأفكار الايجابية في ناحية الوصول إلى الهدف وهو تحقيق الاستقرار المالي في البنوك المركزية.

اقتراحات الدراسة:

- يجب تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي مثل الركيزة الأساسية لزياد فعالية أداء القطاع المالي، وتعزيز الذي قدرته على امتصاص الآثار السلبية للازمات المالية ز
- تدعيم البنك المركزي الجزائري بالدورات التي تمكنه من ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية وذلك بتكوين الإطارات والكفاءات الإدارية من اجل التكيف مع التطورات المتلاحقة في مجال الابتكارات المالية.
- يجب اخذ بعين الاعتبار كل الشروط التي تحقق الاستقرار أسعار الصرف، انخفاض نسبة التضخم

أفاق الدراسة:

- من خلال دراسة دور البنوك المركزية تحقيق الاستقرار المالي نرى أن الدراسة تتطلب تكملة من اجل الإلمام والإضافة الشاملة بموضوع الدراسة تتجلى هذه الآفاق في:
- أثر الاستقرار المالي على دوافع البنوك المركزية في صياغة السياسة النقدية.

خاتمة عامة

- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين البنك الجزائري والبنوك العالمية، من أجل معرفة التطورات التي تساعد على الحفاظ على سلامة وكفاءة النظام المصرفي.
- أهمية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في الدول الأجنبية مع دراسة مقارنة بالبنك المركزي الجزائري.
- الاستقرار المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

المراجع

قائمة المراجع

1 - الكتب:

- 1 - أحمد بولدين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2009.
- 2 - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني. دراسة مقارنة. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 3 - حزم محمود عيسى، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام - دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن 2009.
- 4 - حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية للبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009.
- 5 - خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي " البنوك الالكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية " الطبعة 01، المجلد 1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2008.
- 6 - زكريا الدوري، د، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2006.
- 7 - سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004.
- 8 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى 2009.
- 9 - نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية 1994.

2 - الرسائل والأطروحات:

- 10 - سعيداني عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في إدارة أعمال المؤسسات، تخصص: إدارة أعمال المؤسسات معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- 11 - حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، 2021 - 2022.
- 12 - جكر محمد إبراهيم، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة حالة البنك المركزي العراقي 2010 - 2004، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلم الاقتصادية والإدارية، قسم المالية والمصرفية، السنة الجامعية 2021.
- 13 - نيلي مصطفى، أثر استقلالية البنك المركزي فعالية السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجزائر، 2022 - 2021.

قائمة المراجع

- 14 - عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 - 2019.
- 15 - وردة سيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر - دراسة قياسية 1990 - 2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 16 - رشيدة زاوية، تأثيرات تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2015) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 17 - أسماء يحيوي، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مذكرة مقدمة كجزء من المتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014 - 2015.
- 18 - أمحمدي دليلة، الحاج أحمد محمد، الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10، دراسة قياسية رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019.
- 19 - العزاوي كلثوم، زيراح أم كلثوم، تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تعديلات قانون النقد والقرض (1990-2019)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في الاقتصاد، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار.
- 20 - ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية لفترة (1990-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2021 - 2022.
- 21 - حسناء العفيون، زينت حرفوش، دولار النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي - حالة الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 - 2015 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
- 22 - باحو نوال، مصباحي خديجة، السياسة المالية ودورها في استهداف الاستقرار الاقتصادي - دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص العلوم الاقتصادية جامعة حمدة لخضر الوادي.
- 23 - كفيه قسيموري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية الحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث للعلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.

3 - المجالات:

- 24 - أحمد محي الدين محمد، أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2019.

قائمة المراجع

- 25 - أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2021.
- 26 - آسيا بن داية، أسماء سفاري، الاستقرار المالي بين واقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية - أي دور للبنوك المركزية BCE و FED نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020.
- 27 - آمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي * دراسة تطبيقية - حالة الجزائر * مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 العدد 2، 2019.
- 28 - إيهاب أحمد فاضل، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الدراسات محاسبية ومالية JAFS، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 14، العدد 49، السنة 2019.
- 29 - بشيشي وليد، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012، مجلة مركز دراسة الكوفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 30 - بن شيخ عبد الرحمن، دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء وتطور الاقتصادي، المركز الجامعي، العدد الثامن عشر جوان 2017.
- 31 - بناي فتيحة، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، معارف مجلة علمية قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان 2017.
- 32 - جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر - مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات لفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 8 العدد 1، 2022.
- 33 - خاطر طارق، مفتاح صالح، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر ديسمبر 2014.
- 34 - خالد صبيح الهادي تهامي، نهي محمود أشرف محمد زيتون، تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع الدور المعدل للتحويل الرقمي، مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع والأربعون، العدد الرابع أكتوبر، 2022.
- 35 - خشمان الخنساء، دراسة تطور مؤشرات الاستقرار في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) مجلة إضافات اقتصادية المجلد 7، العدد 1، 2023.
- 36 - خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 52، سنة 2004، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت، للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 70، العدد 23.
- 37 - خليفة عزي، وآخرون، واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 6 العدد 2، 2021.
- 38 - روشو عبد القادر، التأطير القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.
- 39 - زواوي فضيلة، وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار الإصلاح المنظمة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية المجلد 5، عدد 1، 2021.

قائمة المراجع

- 40 - زيتوني كمال، خبابة عبد الله، أثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة (1980 - 2014)، دراسة حالة الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية الطبعة 1، المجلد 7، 2013.
- 41 - سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر على ضوء اتفاقية بازل 03، مجلة الإبداع العدد 1، المجلد 12، 2022.
- 42 - سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية سنة النشر 2010، الطبعة الأولى الدار الجامعية، الإسكندرية، كلية التجارية، 2010.
- 43 - عباسي طلال، أولاد زاوي عبد الرحمن، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد ديسمبر 2019.
- 44 - عمامرة ياسمين، هادي تركية، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي لضمان السلامة المالية، دراسة حالة الجزائر - مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 2، 2020.
- 45 - العيد صوفان، الطيب بولحية، دور مؤشرات الحيلة الجزئية في التنبؤ بالأزمات المصرفية - دراسة قياسية على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2012)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5
- 46 - غربي احمد، بشريط أوسامة، تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية العدد 05، 2016.
- 47 - فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف - دراسة حالة الجزائر للفترتين (1992-2001) و(2002-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.
- 48 - فاطمة الزهراء مغدور، عيماد معوشي، الشمول المالي كلية إستراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي للدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية مجلة 6، العدد 2، 2022.
- 49 - فشار جميلة، البنك المركزي مجلة أفاق العلوم، جامعة الجلفة، مجلد 1، العدد 3، ماي 2016.
- 50 - محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 30، 2014.
- 51 - وسام مويسي، أمال بوسمين، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة، المجلد 7، العدد 2، 2020.

4 - القوانين والنشرات:

- 52 - المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/3 الصادر في 26 أوت 2023، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 10-04.
- 53 - صندوق النقد الدولي.
- 54 - النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 58، جوان 2022.
- 55 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.
- 56 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012.
- 57 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.

قائمة المراجع

- 58 – التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.
59 – التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018.
60 – التقرير السنوي لبنك الجزائر 2019.
61 – التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020. التطور الاقتصادي والنقدي (ديسمبر 2021)
62 – التقرير السنوي لبنك الجزائر 2021. التطور الاقتصادي والنقدي (ديسمبر 2022)

5 – الملتقيات:

- 63 – غريبي أحمد، شريط أوسامة، تطور الكتلة النقدية وأثارها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية،
مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة لمدينة، العدد 5، جانفي 2016.

6 – الموقع الالكتروني:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

[/https://www.worldbank.org](https://www.worldbank.org)

الملاحق

<https://www.bank-of-algeria.dz>
<https://www.worldbank.org/cn/home>

الملحق رقم 1: تطور نسبة الملاءة الإجمالية خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	نسبة الملاءة الإجمالية
2000	7,64%
2001	8%
2002	8%
2003	10,1%
2004	10,4%
2005	12,3%
2006	15,2%
2007	12,9%
2008	16,54%
2009	22,11%
2010	23,64%
2011	23,77%
2012	23,62%
2013	21,50%
2014	15,98%
2015	18,39%
2016	18,90%
2017	19,45%
2018	19,05%
2019	17,99%
2020	18,76%
2021	21,82%
2022	/

الملحق رقم 2: تطور نسبة العائد على الأصول خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	نسبة العائد على الأصول (%)
2000	0,76%
2001	0,82%
2002	1,04%
2003	1,95%
2004	1,98%
2005	1,65%
2006	2%
2007	1,8%
2008	1,7%
2009	1,8%
2010	2,16%
2011	2,10%
2012	1,93%
2013	1,67%
2014	2,01%
2015	1,92%
2016	1,83%
2017	2,05%
2018	2,42%
2019	1,51%
2020	1,43%
2021	1,95%

الملاحق

الملحق رقم 3: تطور نسبة العائد على رأس المال خلال الفترة 2000 - 2022

نسبة العائد على رأس المال (%)	السنوات
6,4%	2003
6,2%	2004
8%	2005
18,8%	2006
24,6%	2007
25,2%	2008
25,7%	2009
26,7%	2010
24,58%	2011
22,67%	2012
19,00%	2013
23,55%	2014
21,55%	2015
17,79%	2016
18,85%	2017
22,41%	2018
14,08%	2019
9,01%	2020
11,18%	2021

الملحق رقم 4: تطور نسبة القروض المتعثرة على إجمالي القروض خلال الفترة

القروض المتعثرة على إجمالي القروض	السنوات
21,14%	2009
18,31%	2010
14,40%	2011
11,73%	2012
10,56%	2013
9,33%	2014
9,77%	2015
12,09%	2016
12,96%	2017
12,70%	2018
14,76%	2019
16,36%	2020

الملاحق

الملحق رقم 5: تطور مجموع القروض / الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 - 2021

السنوات	إجمالي القروض/ الناتج الداخلي الخام
2003	26,9
2004	25,1
2005	23,7
2006	22,5
2007	23,5
2008	23,6
2009	30,8
2010	27,1
2011	25,9
2012	41
2013	41,96
2014	47,74
2015	54
2016	55,4
2017	62,2
2018	48,76
2019	52,95
2020	60,81
2021	44,66

الملحق رقم 6: تطور نسبة القروض الموجهة للطعام الخاص/ الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003 - 2021

السنوات	القروض الموجهة للطعام الخاص/ الناتج الداخلي الخام
2003	11,45
2004	11,02
2005	11,73
2006	12,41
2007	12,99
2008	12,74
2009	15,99
2010	14,99
2011	13,79
2012	16
2013	16,33
2014	18,1
2015	21,47
2016	22,72
2017	24,15
2018	24,59
2019	25,45
2020	29,90
2021	25,31

الملاحق

الملحق رقم 7: تطور نسبة المضاعف النقدي خلال الفترة 2000 - 2022

المضاعف النقدي	السنوات
3,6	2000
3.2	2001
3.4	2002
2.9	2003
3.2	2004
3.6	2005
3.7	2006
3.5	2007
3.6	2008
3.2	2009
3.2	2010
3.2	2011
3	2012
2.9	2013
2.9	2014
2.6	2015
2.6	2016
2.4	2017
2.7	2018
2.5	2019
2.6	2020
2.5	2021

الملحق رقم 8: تطور نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع خلال الفترة 2003 - 2021.

إجمالي القروض / إجمالي الودائع	السنوات
0.56	2003
0.57	2004
0.6	2005
0.54	2006
0.49	2007
0.51	2008
0.60	2009
0.56	2010
0.55	2011
0.59	2012
0.66	2013
0.71	2014
0.79	2015
0.87	2016
0.75	2017
0.91	2018
1.02	2019
1.03	2020
0.78	2021

الملاحق

الملحق رقم 9: تطور نسبة الناتج الوطني الخام خلال الفترة 2000 = 2022

السنوات	الناتج الوطني الخام (الناتج الداخلي الخام)
2000	4123.5
2001	4224.1
2002	4522.6
2003	5247.5
2004	6150.5
2005	7563.6
2006	8520.6
2007	9408.3
2008	11042.8
2009	9968.0
2010	11991.6
2011	14588.6
2012	16208.7
2013	16647.9
2014	17228.6
2015	16702.1
2016	17406.8
2017	18876.2
2018	20452.3
2019	20501.1
2020	18383.8
2021	22021.5

الملحق رقم 10: تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2000 = 2022

السنوات	معدل البطالة
2000	29.77
2001	27.30
2002	25.90
2003	23.70
2004	17.60
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.20
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.82
2014	10.20
2015	11.20
2016	10.20
2017	10.30
2018	10.40
2019	10.50
2020	12.20
2021	11.70

الملحق رقم 11: تطور نسبة التضخم خلال الفترة 2000 - 2021

السنوات	معدل التضخم
2000	0.30
2001	4.20
2002	1.40
2003	4.30
2004	4.00
2005	1.40
2006	2.30
2007	3.70
2008	4.90
2009	5.70
2010	3.70
2011	4.50
2012	8.90
2013	3.30
2014	2.90
2015	4.80
2016	6.40
2017	5.60
2018	4.30
2019	2.00
2020	2.40
2021	7.20

الملحق رقم 12: تطور نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	النمو الاقتصادي
2000	3.8
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.4
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.8
2012	3.3
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.8
2016	4.2
2017	1.3
2018	1.2
2019	0.8
2020	0.9
2021	3.4

الملاحق

الملحق رقم 13: تطور نسبة سعر الصرف خلال الفترة 2000 - 2022

سعر الصرف	السنوات
75,31	2000
77,26	2001
79,68	2002
77,37	2003
72,06	2004
73,36	2005
72,64	2006
72,66	2007
72,19	2008
72,73	2009
73,94	2010
76,05	2011
78,1	2012
78,9	2013
87,9	2014
107,13	2015
110,15	2016
114,93	2017
118,29	2018
119,15	2019
124,56	2020
134,05	2021

المصدر: النشرة الإحصائية للثلاثية؛ رقم 58، جوان 2022، ص 19، Bank of Algeria

الملحق رقم 14: يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2022)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو	السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل النمو
2000	2022,5	-	2011	9929,2	19,91
2001	2473,5	22,30	2012	11015,1	10,94
2002	2901,5	17,30	2013	11941,5	8,41
2003	3354,4	15,61	2014	13663,9	14,61
2004	3738,0	11,44	2015	13704,5	0,13
2005	4157,9	11,22	2016	13816,3	0,82
2006	4827,6	18,67	2017	14974,6	8,38
2007	5994,6	21,50	2018	16636,7	11,10
2008	6955,9	16,04	2019	16510,7	-
2009	7178,7	3,12	2020	17659,6	-
2010	8280,7	15,44	2021	20087,5	-